



بنك الكويت المركزي



تقرير الاستقرار المالي 2013



بنك الكويت المركزي



٥٠٠
١٠٠
٢٠٠
٣٠٠
٤٠٠
٥٠٠

ج.م.س.ر
٢٠١٣

DF 123456

مؤيد قانون بنك الكويت المركزي

© بنك الكويت المركزي

كافة الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إصدار أي جزء من هذا التقرير أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة دون الإقرار بأن المصدر هو "تقرير الاستقرار المالي الصادر عن بنك الكويت المركزي". ورغم الجهود المبذولة لضمان دقة المعلومات، إلا أن بنك الكويت المركزي غير مسؤول تجاه أي شخص عن عدم دقة المعلومات أو الآراء التي يتضمنها هذا التقرير. إن محتويات هذا التقرير للمعلومات العامة فقط وليس الهدف منها تقديم استشارة مالية أو استشارات أخرى.

يمكن الاطلاع على النسخة الإلكترونية من هذا التقرير بالدخول على الرابط التالي:

<http://new.cbk.gov.kw/en/statistics-and-publication/publications/financial-stability-report.jsp>

يرجى توجيه أي تعليقات أو ملاحظات حول هذا التقرير إلى البريد الإلكتروني fso@cbk.gov.kw

نشر من قبل مكتب الاستقرار المالي، بنك الكويت المركزي، الصفاة 13006، الكويت.

تقرير الاستقرار المالي

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

مكتب الاستقرار المالي
بنك الكويت المركزي



عبد الرحمن السبيعي
رئيس اللجنة



سمو ولي العهد الشيخ نواف بن عبدالعزيز آل سعود



هـمؤر ئیس مجلس الوزراء الشیخ جابر مبارک الحمد الصیباہ

مجلس إدارة بنك الكويت المركزي

للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣



السيد يوسف جاسم العبيد
نائب المحافظ
عضواً



الدكتور محمد يوسف الهاشل
المحافظ
رئيس مجلس الادارة



السيد محمد علي القاضي
عضواً



الشيخ د. مشعل جابر الأحمد الصباح
رئيس مكتب استثمار رأس المال الأجنبي
وزارة التجارة والصناعة
عضواً



السيد خليفة مساعد خلف حماده
وكيل وزارة المالية
وزارة المالية
عضواً



السيد أسامة محمد النصف
عضواً



السيد ناصر عبدالله الروضان
عضواً



السيد عبدالرسول يوسف أبو الحسن
عضواً



أ	■ المقدمة
ج	■ نطاق التقرير وتجميع البيانات
هـ	■ الملخص التنفيذي
1	■ الفصل (1): الوساطة المالية للبنوك
7	○ المرفق 1.1: منظومة الشمول المالي في الكويت
11	■ الفصل (2): تحليل المخاطر المصرفية
19	■ الفصل (3): الملاءة والربحية ومقاومة الصدمات
25	○ المرفق 3.1: الصيرفة الإسلامية وتحديات المستقبل
31	■ الفصل (4): الأسواق المحلية
40	○ المرفق 4.1: ضوابط الانكشاف لسوق العقار
45	■ الفصل (5): نظم المدفوعات والتسويات
48	○ المرفق 5.1: الإصدار السادس للدينار الكويتي



"الاستقرار المالي" يُعنى أساساً بمدى قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات غير المتوقعة. لذا، فإن أي نظام مالي، مكون من مؤسسات وأسواق وبنية أساسية، يعتبر مستقراً إذا استمر في ضمان توزيع موارده المالية بفاعلية، وتحقيق أهدافه الاقتصادية الكلية حتى في أوقات الضغوط أو الأزمات. ونظراً للكلفة الاقتصادية والاجتماعية الضخمة التي يتم تكبدها جراء الأزمات المالية، فإن تحقيق الاستقرار المالي يظل في مقدمة أهداف البنوك المركزية والجهات الرقابية في مختلف دول العالم.

ومن هذا المنطلق، فقد عمّد بنك الكويت المركزي، بصفته الجهة التنظيمية والرقابية الرئيسية على الجهاز المصرفي والمالي في دولة الكويت، إلى تكريس الموارد والجهود لضمان سلامة واستقرار النظام المالي في البلاد. ومن أجل ذلك، فقد تم إنشاء "مكتب الاستقرار المالي" لمراجعة وتحليل كل ما يطرأ على القطاع المالي من تطورات، وإعداد وإصدار تقرير حول الاستقرار المالي يشمل تقييماً لأداء عناصر النظام المالي ويُستخدَم كأداة رقابية رئيسية لبنك الكويت المركزي. وقد تم نشر تقرير الاستقرار المالي الأول في عام 2013، واشتمل على مراجعة شاملة للتطورات في النظام المالي.

واستكمالاً لتلك الجهود، يسرنا إصدار تقرير الاستقرار المالي الثاني، الذي يتكون من خمسة فصول تغطي الجوانب الثلاثة للنظام المالي وهي: المؤسسات والأسواق و البنية الأساسية، حيث خصصنا الفصول الثلاثة الأولى منه للقطاع المصرفي، وهو العنصر الأهم في النظام المالي. يتناول "الفصل الأول" دور وأداء البنوك التقليدية والإسلامية كوسطاء ماليين مع تسليط الضوء على اتجاهات توزيع الائتمان وحركة الودائع. ويتناول "الفصل الثاني" تقييم المخاطر التي تواجه الجهاز المصرفي مع تغطية لمختلف أبعاد مخاطر الائتمان والسوق والسيولة. فيما يتناول "الفصل الثالث" بالتحليل اتجاهات ربحية وملاءة الجهاز المصرفي وقدرته على مقاومة الصدمات الداخلية والخارجية وفق سيناريوهات مختلفة من الضغوط المالية والاقتصادية. ويوضح "الفصل الرابع" التطورات في أسواق النقد والصرف الأجنبي والأسهم والعقارات، وهي العناصر الأربعة الرئيسية للسوق المالي في البلاد. وأخيراً، يعرض "الفصل الخامس" تحليلاً لأداء نظم تسوية مدفوعات المعاملات المالية في البلاد. إضافة لذلك، يحتوي التقرير تحليلاً لبعض الموضوعات ذات الأهمية بنهاية كل فصل من الفصول المشار إليها.

إن بنك الكويت المركزي يسعى من خلال إصدار ونشر تقرير الاستقرار المالي بصفة دورية إلى تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح العام عن مختلف التطورات في النظام المالي، ونأمل أن تساعد التحليلات التي يشملها هذا التقرير جميع الأطراف ذات الصلة على تكوين رؤية واضحة وفهم أفضل للمشكلات والأمور المطروحة، ومن ثم طرح السياسات والمبادرات المناسبة لمواجهة التحديات المستقبلية.

وختاماً، أسأل الله العليّ القدير أن يُكَلِّل جهودنا ومساعدتنا جميعاً بالتوفيق والنجاح لما فيه الخير والصلاح لوطننا الحبيب، وذلك في ظل رعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد المُفدّى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح رعاه الله، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح وفقه الله.

والله ولي التوفيق،،،

د. محمد يوسف الهاشل
محافظ بنك الكويت المركزي



يتناول تقرير الاستقرار المالي هذا بالتحليل أداء العناصر الأساسية من النظام المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013. وتعرض كافة المبالغ في هذا التقرير بالدينار الكويتي، ما لم يتم الإشارة إلى غير ذلك.

يستند تحليلنا للجهاز المصرفي في الفصول الثلاثة الأولى من هذا التقرير إلى بيانات الجهاز المصرفي المجمعة والتي تشمل البنوك التقليدية والإسلامية في الكويت وشركاتها التابعة الخارجية. وبسبب محدودية بعض البيانات، لم نَقم بتغطية 11 فرعاً لبنوك أجنبية في الكويت (تمثل حوالي 5.12% من الجهاز المصرفي المجمع) ولكن نسعى لتكون جزء من تحليلنا في المستقبل. لذلك، يجب على القارئ الانتباه إلى أن بيانات الجهاز المصرفي المجمعة تختلف عن بيانات الكويت فقط المتاحة على الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي. كما يغطي آخر فصلين من تقرير الاستقرار المالي أداء الأسواق المحلية ونظم الدفع والسداد في دولة الكويت على التوالي.



شهد الجهاز المصرفي خلال عام 2013 تطورات إيجابية في مختلف النواحي بدءاً من النمو القوي في الأصول والودائع إلى التراجع الملحوظ في القروض غير المنتظمة. ومع ذلك، فقد شهد صافي إيرادات البنوك انخفاضاً بنسبة 10% بسبب ارتفاع المصروفات من غير الفوائد والمخصصات. وحققت أصول الجهاز المصرفي المجمعة، تحديداً، نمواً كبيراً في عام 2013 وذلك لأول مرة خلال الأعوام الستة الأخيرة، حيث شمل النمو كافة فئات الأصول التي حققت كلها نسب نمو إيجابية. وظهرت دلائل تحسن مستويات الاقتراض على خلفية النمو القوي في القروض الشخصية أولاً ثم قطاع العقار. وبصفة عامة، ارتفع معدل الائتمان لكافة القطاعات الاقتصادية، باستثناء شركات الاستثمار التي انخفض معدل الائتمان المقدم لها بنسبة 19.2% في عام 2013 مقارنة بانخفاض بلغت نسبته 15.7% في عام 2012 بسبب تراجع الاعتماد على الدين في القطاع. وسجلت الودائع المصرفية نمواً كبيراً بنسبة 11.2% بسبب مساهمة العمليات المحلية والأجنبية للبنوك الكويتية. وظل الجهاز المصرفي يتمتع بقاعدة تمويل قوية بفضل الودائع لأجل التي بلغت نسبتها 62.2% من ودايع البنوك.

انخفاض ملحوظ في مستوى معدل القروض غير المنتظمة

تكشف منظومة المخاطر في النظام المصرفي إلى أن مخاطر الائتمان تعتبر أهم المخاطر التي تواجه البنوك الكويتية بسبب الطبيعة التقليدية للخدمات المصرفية، حيث تمثل مخاطر الائتمان 90% من الأصول المرجحة بالمخاطر لدى الجهاز المصرفي. وشهدت جودة أصول الجهاز المصرفي تحسناً ملحوظاً خلال الأعوام القليلة الماضية يعود في المقام الأول إلى الانخفاض الثابت في معدل إجمالي وصافي القروض غير المنتظمة. على سبيل المثال، تراجع إجمالي القروض غير المنتظمة إلى 3.6% في ديسمبر 2013 وهو أقل قليلاً من نسبة 3.8% المحققة في عام 2007 قبل الأزمة المالية العالمية. كما يكشف توزيع القروض غير المنتظمة بحسب آجالها عن تباطؤ ملحوظ في تحول القروض الممنوحة حديثاً إلى فئة القروض غير المنتظمة، حيث انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة ضمن فئتي "بشأنها ملاحظات" و"لون المستوى" خلال العامين المنصرمين، مع انخفاض حاد في الفئة الأولى منهما. تشير إحصائيات التحليل القطاعي للقروض غير المنتظمة إلى انخفاض ملحوظ في القروض غير المنتظمة لقطاع العقار خلال عام 2013، حيث كان معدل القروض لهذا القطاع هو الأعلى بمعايير القطاع. من جهة أخرى، ارتفع مستوى القروض غير المنتظمة لشركات الاستثمار رغم تراجع انكشاف البنوك لشركات الاستثمار بصورة كبيرة. وجغرافياً، زادت حصة القروض غير المنتظمة من عمليات البنوك في المنطقة الأوربية رغم القيود على مخاطر تلك القروض. ويفترض تحليل قطاعات الأعمال أن حصة البنوك التقليدية من إجمالي القروض غير المنتظمة تبلغ 57.8% مقارنة بنسبة 61.6% من مجموع القروض. يظل انكشاف البنوك لأسواق الأسهم كبيراً رغم التراجع في مختلف المؤشرات مؤخراً، وتبلغ نسبة استثمارات البنوك في الأسهم حوالي 26.6% من إجمالي استثماراتها، في حين تبلغ نسبة أسهم الشركات المقدمة كضمانات 31% من إجمالي الضمانات لدى البنوك.

توفر السيولة لدى البنوك مع استقرار القاعدة التمويلية

وأخيراً، تظل مستويات السيولة لدى البنوك قوية ومستقرة لاسيما مع تطبيق قانون ضمان الودائع في دولة الكويت.

تراجع صافي أرباح البنوك مع استمرار ارتفاع معدلات كفاية رأس المال

سجلت البنوك، بحسب بيانات الأداء التشغيلي، انخفاضاً في صافي الإيرادات بنسبة 10% خلال عام 2013 بسبب ارتفاع المصروفات من غير الفوائد والمخصصات، وتراجع معدل العائد على الأصول وحقوق الملكية مع تجاوز النمو في الأصول وحقوق الملكية لمعدل النمو في صافي الإيرادات. كما زادت حصة البنوك الإسلامية من أرباح القطاع بما يتناسب مع حصتها من مجموع الأصول المصرفية. أما البنوك التقليدية، فقد ظلت عند مستوى 63.3% و61% من أرباح وأصول القطاع على التوالي. وتواصل حصة المصروفات من غير الفوائد ارتفاعها بشكل ثابت، في الوقت الذي تشهد فيه مصروفات الفوائد انخفاضاً هامشياً رغم انخفاض معدلات الفوائد. زادت نسبة التكلفة إلى الإيرادات في القطاع المصرفي رغم أن التكلفة في البنوك التقليدية تظل في المتوسط فعالة cost effective أكثر من نظيراتها الإسلامية. وارتفع مستوى معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي ليصل إلى 18.8%، وقد كان هذا المعدل للبنوك التقليدية والإسلامية معاً متقارباً خلال عام 2013. من جهة أخرى، أكدت نتائج اختبارات الضغوط الربع السنوية قدرة البنوك، سواء بشكل فردي أو جماعي، على مواجهة مختلف الصدمات في الائتمان والسوق والسيولة وفق عدد من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية.

وفرة السيولة في الجهاز المصرفي واستقرار سوق الصرف الأجنبي

كشفت مراجعة أداء الأسواق المحلية عن وفرة في السيولة لدى الجهاز المصرفي خلال عام 2013، وهو ما تعكسه أيضاً الزيادة في حجم العمليات النقدية لاستيعاب فائض السيولة، وانخفاض مستوى معدلات الفائدة بين البنوك بالدينار الكويتي. وشهد حجم الدين الحكومي انخفاضاً مصحوباً بزيادة في إصدار سندات بنك الكويت المركزي، وخاصة السندات بفترات استحقاق 3 أشهر. وشهدت الإيداعات المباشرة من خلال الودائع بين البنوك لدى البنوك التقليدية وترتيبات التورق لدى البنوك الإسلامية زيادة خلال السنة. كما تم إصدار سندات باستحقاق أطول يصل إلى 10 أعوام بهدف تمديد استحقاقات سندات الخزانة بالدينار الكويتي، ومن ثم وضع معايير مهمة لإيجاد مؤشر سعر فائدة للفتترات الأطول على منحنى العائد. ومقارنة بالتغيرات في أسعار الصرف بالعملات الأخرى، كانت التقلبات في قيمة الدينار الكويتي محدودة وخاصة معدل صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي الذي تغير خلال السنة فقط بمعدل 0.45%.

نشاط ملحوظ في سوق الكويت للأوراق المالية في بدايات عام 2013 ونمو إيجابي لمختلف قطاعات سوق العقارات

استمرت مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية في الارتفاع خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2013، ثم تراجعت بنهاية السنة. ويعود النشاط الملحوظ على الأسهم ذات رؤوس الأموال الصغيرة إلى النظرة الإيجابية للأحوال السياسية المحلية. ورغم ذلك، ظل السوق ضعيفاً بعض الشيء في بعض القطاعات مثل الخدمات المالية والعقارات والبنوك وهي التي تمثل معظم النشاط سواء من حيث القيمة أو حجم المعاملات.

حقق قطاع العقارات نمواً كبيراً، إلا إن مؤشرات تزايد ضغوط الطلب مع مشكلات العرض كانت ملحوظة في القطاع السكني.

إقبال متزايد على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني

يشير أداء نظم المدفوعات والسداد في دولة الكويت إلى زيادة انتشار نظم مدفوعات المشتريات والمدفوعات الكبيرة في الكويت مع زيادة دور نظم الدفع الحديثة للمعاملات اليومية. بالنسبة لمدفوعات المشتريات، فقد شهدت المعاملات باستخدام ماكينات الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع نمواً بنسبة 7.3% و17% على التوالي خلال عام 2013 قياساً بقيمة المعاملات. وارتفعت خلال عام 2013 نسبة المعاملات من خلال أجهزة الصرف الآلي (60%) من حيث قيمة المعاملات مع ارتفاع نسبة

المعاملات من خلال أجهزة نقاط البيع (57%) من حيث حجم المعاملات. كما شهدت البنية الأساسية للخدمات المصرفية الإلكترونية في الكويت تطوراً ملحوظاً وزاد عدد ماكينات الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع بنسبة 3.3% و 11.5% على التوالي لتصل إلى 1,475 ماكينة و 31,686 جهاز على التوالي في ديسمبر 2013. ورغم أن المعاملات الإلكترونية تمثل حوالي 97.3% من مجموع المعاملات من حيث الحجم، إلا أن المعاملات الورقية لا يزال لها نصيب كبير (57%) من حيث القيمة. وقد تم خلال عام 2013 إجراء 1.09 مليون معاملة من خلال "نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين - كاسب" بقيمة 288 بليون دينار كويتي. كما استمر عدد فروع البنوك في الزيادة، ومع افتتاح 16 فرع جديد في عام 2013، ليصل إجمالي عدد الفروع المصرفية في الكويت إلى 400 فرعاً.

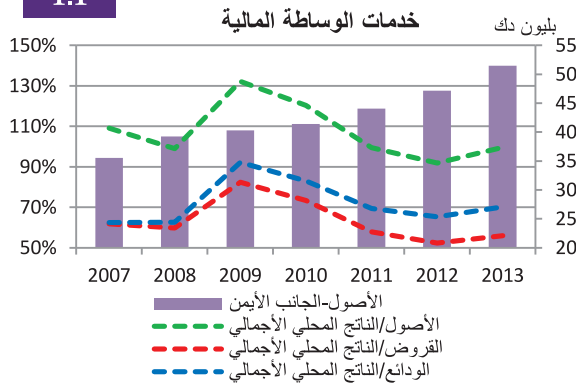


الفصل (١١)

الوساطة المالية للبنوك

سجلت أصول الجهاز المصرفي المجمع في عام 2013 نمواً ملحوظاً لأول مرة خلال الأعوام الستة الأخيرة ليشمل كافة فئات الأصول الرئيسية. وتشير الدلائل إلى تحسن مستويات الإقراض على خلفية النمو القوي في القروض الشخصية أولاً ثم قطاع العقار. وبصفة عامة، ارتفعت نسبة الإقراض لكافة القطاعات الاقتصادية الرئيسية، باستثناء شركات الاستثمار التي شهدت انخفاضاً في معدل الائتمان بنسبة 19.2% في عام 2013 مقارنة بنسبة 15.7% في عام 2012 بسبب خفض الاعتماد على الدين. من جهة أخرى، حققت الودائع المصرفية نمواً لافتاً وصل إلى 11.2% بسبب العمليات المحلية والأجنبية للبنوك الكويتية. كما ظل الجهاز المصرفي يتمتع بقاعدة تمويل مستقرة بفضل النسبة المرتفعة ليد الودائع لأجل والتي بلغت 62.2% من إجمالي الودائع لدى البنوك.

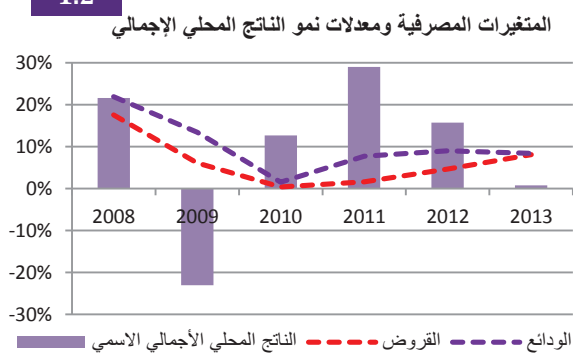
1.1



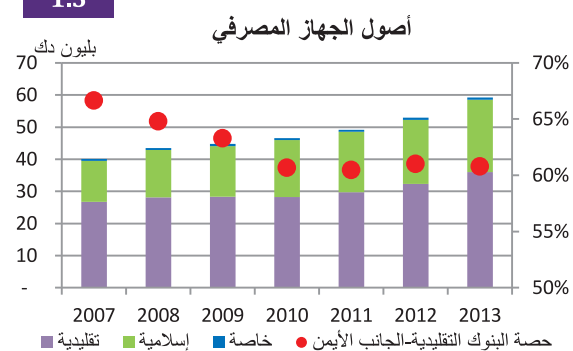
تحسن معدلات الوساطة مع نمو قوي في المتغيرات المصرفية

شهد أداء البنوك فيما يتعلق بقيامها بدورها في مجال الوساطة المالية تحسناً ملحوظاً خلال عام 2013 لتعويض التراجع في الأداء خلال الأعوام الثلاث السابقة¹، حيث ارتفعت معدلات الوساطة قياساً بالمتغيرات المصرفية الرئيسية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الإجمالي الإسمي (الشكل 1.1). ويعود ذلك التحسن إلى الأثر المجمع للنمو القوي نسبياً في متغيرات القطاع المصرفي الرئيسية مثل الأصول والقروض والودائع من جهة، والنمو البطيء في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي من جهة أخرى (الشكل 1.2). على سبيل المثال، زادت القروض والودائع في عام 2013 بنسبة 8.1% و 8.4% على التوالي، في حين سجل الناتج المحلي الإجمالي زيادة هامشية بنسبة 0.82%² مما ساعد على تحسن معدلات الوساطة. ويرجع سبب هذا التوجه في معدلات الوساطة خلال الأعوام الأخيرة إلى التقلبات الشديدة في الناتج المحلي الإجمالي الإسمي متأثراً بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

1.2



1.3



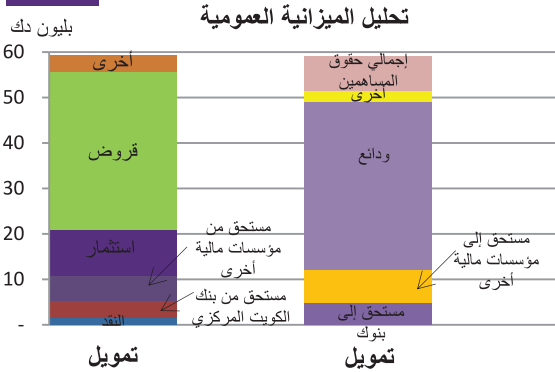
يظل القطاع المصرفي ركيزة النظام المالي

يعتمد النظام المالي في الكويت بصورة كبيرة على الجهاز المصرفي الذي يشكل حوالي 84.1% من القطاع المالي المحلي، يليه شركات الاستثمار بحوالي 14.5% كما في ديسمبر 2013، ثم تشكل كل من شركات الصرافة، والتأمين، والصناديق النسبة الباقية. يتكون الجهاز المصرفي في الكويت من خمسة بنوك تقليدية وخمسة بنوك إسلامية وبنك متخصص وحيد، حيث تهيمن البنوك التقليدية على الجهاز المصرفي بحصة تبلغ 60.8% من إجمالي الأصول المصرفية كما في ديسمبر 2013، وهو ما يعادل 59.2 بليون دينار كويتي³، وظلت هذه النسبة ثابتة نسبياً طوال الأعوام الأربعة الأخيرة (الشكل 1.3).

¹ البيانات المستخدمة في الشكل 1.1 والشكل 1.2 للقطاع المصرفي المحلي فقط، على عكس مناقشتنا في باقي هذا الفصل والتي تستند إلى بيانات مجمعة.

² تستند بيانات الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 إلى توقعات صندوق النقد الدولي.

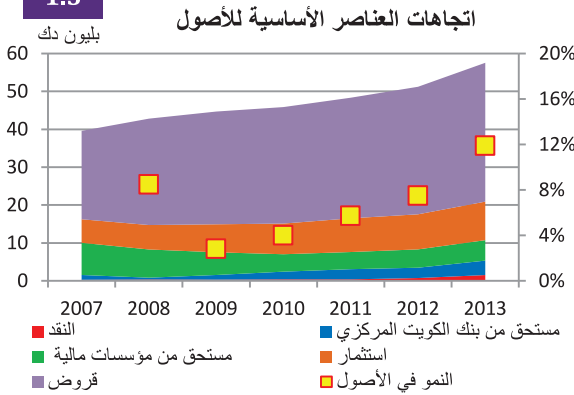
1.4



يؤكد تحليل الميزانية العمومية للجهاز المصرفي هيمنة الأدوات التقليدية كأمر بديهي في نظام مالي يعتمد بصورة كبيرة على الجهاز المصرفي. على سبيل المثال، تأتي القروض في المرتبة الأولى بنسبة 58.7% من إجمالي الأصول كما في ديسمبر 2013 (الشكل 1.4)، تليها الاستثمارات ومنها الأدوات المالية الحكومية، والأدوات الأخرى ذات الدخل الثابت والاستثمارات في أسهم والاستثمارات العقارية بنسبة 17%. وبالنسبة للمطلوبات، تمثل الودائع ما نسبته 62.2% من إجمالي المطلوبات، وهي قاعدة جيدة من الودائع تمكن البنوك الكويتية من أداء دور الوساطة.

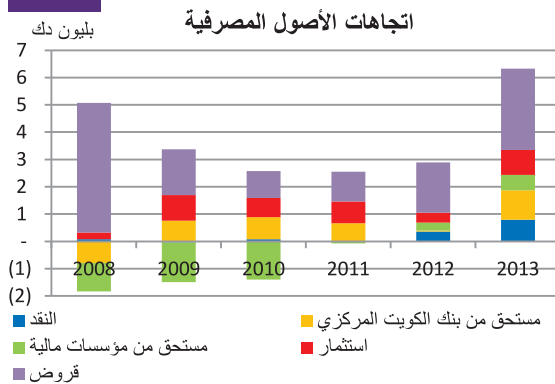
نمو ملحوظ للأصول المصرفية لأول مرة منذ 2008

1.5



تضاعف معدل نمو الأصول المصرفية (11.9%) بسبب إضافة أصول جديدة بقيمة 6.29 بليون دينار كويتي للقطاع ليصل إجمالي قيمة الأصول إلى 59.2 بليون دينار كويتي كما في ديسمبر 2013، وهو أكبر معدل للنمو تحقق في الأعوام الستة الأخيرة سواء من حيث القيمة أو النسبة. لذلك، يبدو أن القطاع المصرفي قد عاد للانطلاق مرة أخرى بعد تباطؤ النمو خلال فترة الأزمة المالية العالمية. وبالنظر في مكونات الأصول المصرفية، يتضح أن القروض والاستثمارات هما أهم عنصرين من عناصر الميزانية العمومية للبنوك، ويمثلان معاً 79% من إجمالي الأصول كما في ديسمبر 2013 (الشكل 1.5).

1.6



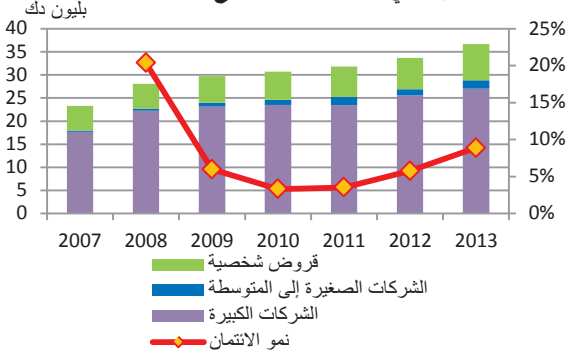
يتبين من مكونات عناصر الأصول المصرفية الأساسية أن النمو قد شمل كافة فئات الأصول الرئيسية بنسب إيجابية وخاصة القروض التي زادت بمبلغ 2.98 بليون دينار كويتي خلال عام 2013 (الشكل 1.6). وعلى عكس الأعوام السابقة، أنهت البنوك عام 2013 بزيادة كبيرة في أرصدها النقدية، كما ساهمت "الأرصدة المستحقة من مؤسسات مالية" والتي تتكون من القروض والودائع بين البنوك بنسب إيجابية. كما شهدت "الأرصدة المستحقة من بنك الكويت المركزي" زيادة حادة بسبب زيادة معاملات بنك الكويت المركزي مع البنوك الإسلامية لاستيعاب فائض السيولة، حيث واصل بنك الكويت المركزي دوره في إدارة تدفقات السيولة في الجهاز المصرفي ككل.

³ تستند هذه الأرقام إلى البيانات المجمعة التي تشمل أيضاً الشركات التابعة للخارجية للبنوك الكويتية. وبسبب التفاصيل المحدودة للبيانات، فإن هذه البيانات تستبعد 11 فرعاً لبنوك أجنبية بإجمالي أصول مجمعة 3.2 بليون دينار كويتي.

زيادة الائتمان مع ارتفاع معدلات القروض الشخصية

1.7

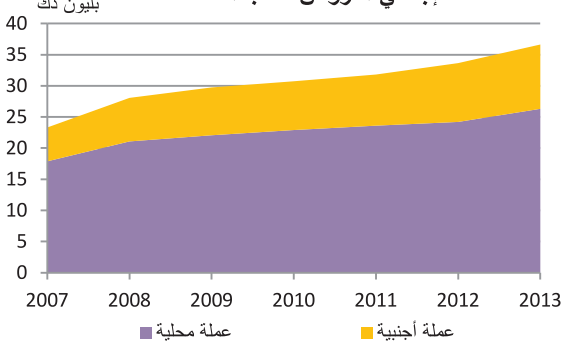
إجمالي القروض حسب نوع المقرض



زادت محفظة القروض لدى البنوك خلال عام 2013 بمبلغ 2.98 بليون دينار كويتي، أي بمعدل نمو 8.9% (الشكل 1.7) وهو أعلى معدل للنمو تحقق خلال الأعوام الخمسة الأخيرة. بالنسبة لتوزيع الائتمان بحسب أنواع المقرضين، تمثل القروض إلى الشركات الكبرى حوالي 73.7% من إجمالي القروض، يليها بفارق كبير القروض الشخصية بنسبة 21.3% من إجمالي القروض المستحقة والبالغة 7.81 بليون دينار كويتي كما في ديسمبر 2013. كما زادت حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 4% في عام 2012 إلى حوالي 5% في عام 2013. ومع زيادة التركيز الحكومي على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكويت لزيادة معدلات التوظيف ونمو الأعمال، فمن المحتمل زيادة معدلات إقراض البنوك لتلك المؤسسات في المستقبل رغم احتمال عدم حدوث تحول كبير لتوزيع الائتمان عن الشركات والأفراد على المدى المتوسط.

1.8

إجمالي القروض حسب العملة

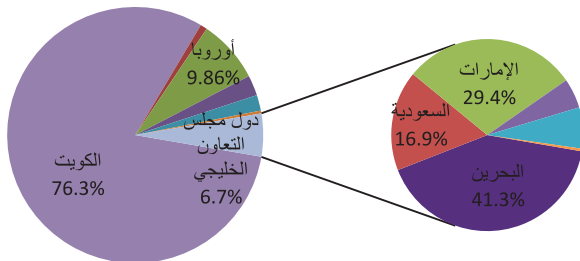


يظهر تحليل إجمالي القروض بحسب نوع العملة إلى أن أكثر من ثلثي القروض بالعملة المحلية، في حين ظلت نسبة القروض بالعملة الأجنبية في عام 2013 (28.2%) دون تغيير يذكر عن عام 2012 (الشكل 1.8).

ويكشف تحليل القروض إلى القطاعين العام والخاص أن القطاع الخاص قد استفاد من معظم هذه القروض بنسبة 98.5%، في حين تراجعت نسبة القطاع العام إلى 1.5% في عام 2013، والذي كان لغرض إدارة السيولة. وهذا يعني بدوره أن حاجة القطاع العام للاقتراض من الجهاز المصرفي ستكون في أضيق الحدود نتيجة ارتفاع إيرادات القطاع العام التي تعززت بالفوائض المسجلة في كل من الحساب الجاري والموازنة خلال العقد الأخير، ومن ثم لتجنب مزاحمة القطاع الخاص على الاقتراض كما هو الحال في بعض الدول.

1.9

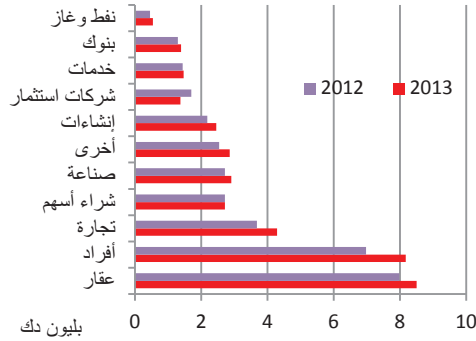
محفظة القروض حسب المنطقة



أما التوزيع الجغرافي لمحفظة القروض المصرفية، فيشير إلى أن 27.9 بليون دينار كويتي (76.3%) من إجمالي القروض (36.6 بليون دينار كويتي) كما في ديسمبر 2013 قد منحت في الكويت (الشكل 1.9)، والنسبة المتبقية (23%) موزعة على مناطق مختلفة منها أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 9.86% و6.7% على التوالي. جاء أكبر انكشاف ائتماني في داخل دول مجلس التعاون الخليجي لمملكة البحرين تليها دولة الإمارات العربية المتحدة ثم المملكة العربية السعودية.

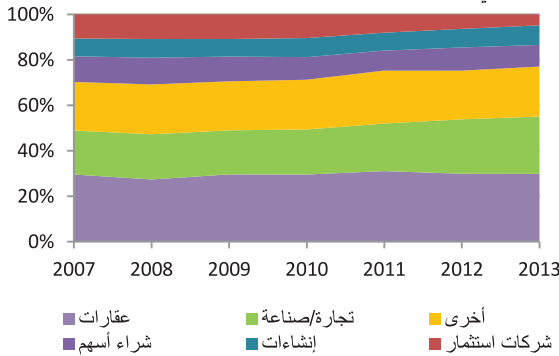
1.10

إجمالي القروض بحسب نوع المقرض



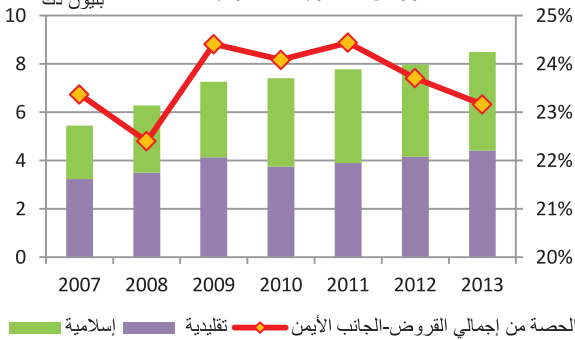
1.11

إجمالي القروض - قطاعات الشركات الرئيسية



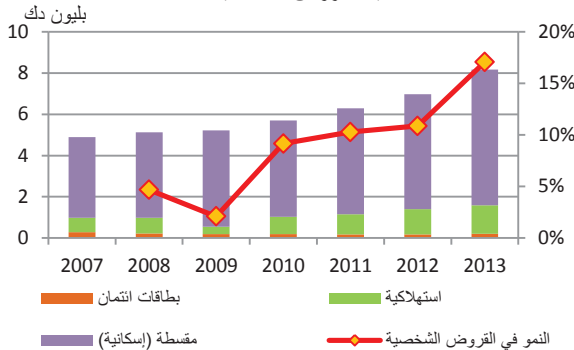
1.12

القروض المصرفية



1.13

تفاصيل القروض الشخصية



زيادة الائتمان بمعدلات إيجابية لكافة القطاعات باستثناء شركات الاستثمار

يشير تحليل القروض للقطاعات المختلفة إلى أن القروض لقطاعي العقار والأفراد تمثل معاً حوالي 45.5% من إجمالي القروض كما في ديسمبر 2013 بمبلغ 8.49 بليون دينار كويتي و8.16 بليون دينار كويتي على التوالي (الشكل 1.10). بصفة عامة، شهدت كافة القطاعات الرئيسية نمواً في الائتمان باستثناء شركات الاستثمار. واستمراراً للاتجاه السائد في الأعوام السابقة، انخفضت نسبة القروض إلى شركات الاستثمار بنسبة 19.2% في عام 2013 مقارنة بنسبة 15.7% في عام 2012، مما أدى إلى انخفاض حصة شركات الاستثمار من إجمالي القروض إلى 3.7% في عام 2013 وذلك في مؤشر إلى خفض شركات الاستثمار الاعتماد على الدين.

بدل الاتجاه السائد في سياسة الإقراض خلال الأعوام السابقة على استقرار إجمالي انكشاف البنوك لقطاعات رئيسية، مع دلالة بسيطة على حدوث ارتفاع مفاجئ لهذا الانكشاف في أي قطاع (الشكل 1.11). ورغم تركيز القروض في قطاعات رئيسية قليلة، إلا أن الاتجاه المستقر نسبياً في توزيع الائتمان يشير إلى تجنب البنوك للاندفاع في ممارسات الإقراض، ومن ثم تبني أسلوب متحفظ لتوزيع الائتمان.

ربع القروض المصرفية تقريباً إلى قطاع العقار

استمر انكشاف المصارف في معظمه لقطاع العقار بنسبة تقارب 23.2% من إجمالي القروض في عام 2013 (الشكل 1.12)، علماً بأن نسبة الائتمان لقطاع العقار خلال نفس السنة قد سجلت ارتفاعاً وصل إلى 6.5% مقارنة بنمو بطيء بنسبة 2.6% في عام 2012. وفي نفس السياق، تساوى نصيب البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من حيث القروض الممنوحة لقطاع العقار، رغم أن نصيب البنوك التقليدية يبدو أكثر قليلاً (51.9%) كما في ديسمبر 2013.

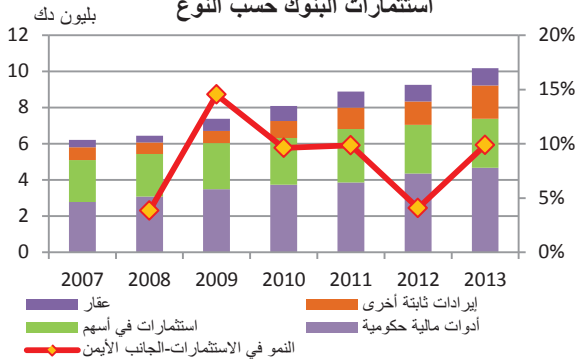
نمو القروض الشخصية هي الأعلى بين كافة القطاعات الأخرى

ارتفعت نسبة القروض المصرفية إلى الأفراد بنسبة كبيرة بلغت 17.1% في عام 2013 بعد نمو كبير أيضاً في 2011 و2012 بنسبة 10.3% و10.9% على التوالي (الشكل 1.13). وتعتبر زيادة الائتمان للأفراد مؤشراً واضحاً على التغير الإيجابي في رغبات المستهلكين. ومن بين العوامل التي أدت إلى ارتفاع الطلب من الأفراد على القروض المصرفية انخفاض معدلات الفائدة السائدة والسياسة النقدية الحكيمة.

تأتي القروض الشخصية في المرتبة الأولى بمبلغ 8.17 بليون دينار كويتي من إجمالي القروض المصرفية المستحقة بزيادة قدرها 22.3% في عام 2013 مقارنة بنسبة 20.7% في عام 2012، وقد بلغت نسبة القروض المقسطة منها حوالي 80.5%، وتصنف كقروض شخصية طويلة الأجل لغرض ترميم وشراء منازل خاصة وتسدد على أقساط شهرية خلال فترة لا تتعدى 15 سنة، ويليهما القروض الاستهلاكية لغرض شراء السلع الاستهلاكية المعمرة أو سداد المصروفات التعليمية/الطبية كثنائي أكبر فئات القروض الشخصية بنسبة 17% كما في ديسمبر 2013. وأخيراً تأتي التسهيلات الائتمانية المتعلقة بالبطاقات الائتمانية بنسبة 2.5% من إجمالي القروض الشخصية.

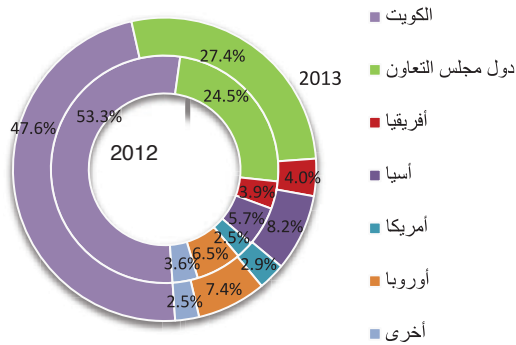
1.14

استثمارات البنوك حسب النوع



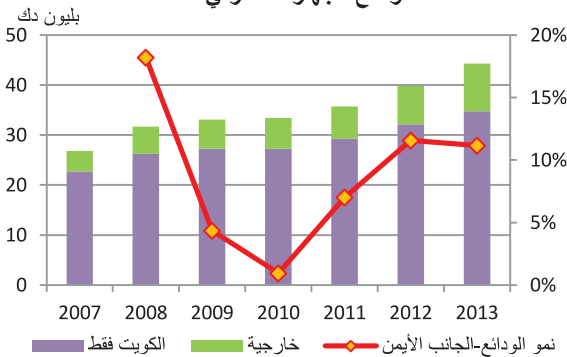
1.15

محفظة الاستثمارات حسب المنطقة



1.16

ودائع الجهاز المصرفي



نمو المحفظة الاستثمارية مدفوعاً باستثمارات البنوك في أوراق مالية أخرى ذات دخل ثابت

على خلفية النمو القوي في استثمارات البنوك في أدوات مالية أخرى ذات دخل ثابت وفي أدوات مالية حكومية، شهدت محفظة الاستثمارات نمواً بنسبة 9.88% في عام 2013 مقارنة بنسبة 4.07% في عام 2012 (الشكل 1.14). ويظهر تحليل هذه الاستثمارات أنه، من إجمالي استثمارات بقيمة 10.17 بليون دينار كويتي، تم استثمار حوالي 4.67 بليون دينار كويتي (46%) في أدوات مالية حكومية كما في ديسمبر 2013. تأتي الاستثمارات المصرفية في الأسهم في المرتبة الثانية بنسبة 26.6% من إجمالي الاستثمارات. وقد استمر انكشاف البنوك للأدوات المالية الأخرى ذات الدخل الثابت في الارتفاع خلال الأعوام القليلة الماضية، حيث بلغت نسبتها 18% من إجمالي الاستثمارات في عام 2013 مقارنة بنسبة 13.9% في عام 2012.

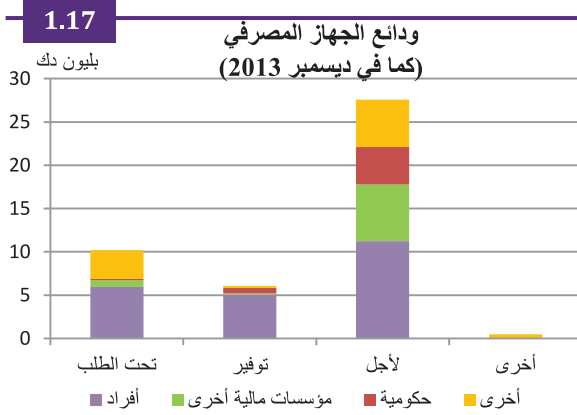
ويبين التوزيع الجغرافي للاستثمارات تراجع الاستثمارات المصرفية في الكويت بشكل ملحوظ من 53.3% في عام 2012 إلى 47.6% في عام 2013. ومن جهة أخرى، زادت انكشافات البنوك لبعض المناطق الأخرى وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا (الشكل 1.15).

سجلت الودائع المصرفية معدلات نمو عالية لسنة أخرى

شهدت الودائع المصرفية خلال عام 2013 نمواً كبيراً بلغت نسبته 11.2% مقارنة بنسبة 11.6% في عام 2012 (الشكل 1.16). وقد بلغ إجمالي تلك الودائع لدى الجهاز المصرفي نحو 44.29 بليون دينار كويتي⁴ كما في ديسمبر 2013، منها 78% ودائع محلية. وبفضل التوسعات الخارجية للبنوك الكويتية، سجلت ودائع الفروع والشركات التابعة الخارجية نمواً قوياً بنسبة 23.3% خلال عام 2013 مقارنة بنسبة 19% خلال 2012 مما أدى إلى ارتفاع نسبة هذه الودائع من إجمالي الودائع المصرفية من 19.4% إلى 21.5% في عام 2013.

⁴ يشمل ذلك الودائع الحكومية والخاصة وكذلك "الأرصدة المستحقة من مؤسسات مالية أخرى".

تشكل الودائع لأجل ما يقارب ثلثي الودائع المصرفية



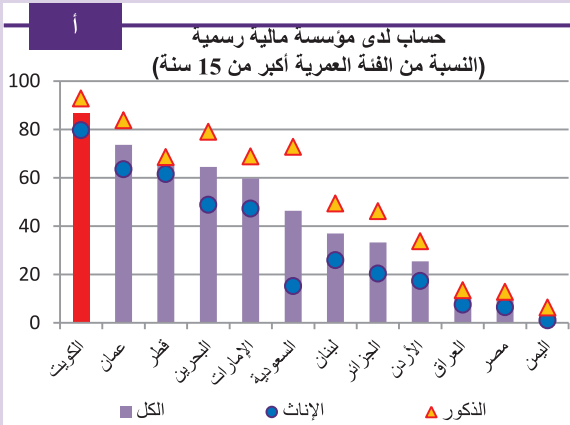
تمثل الودائع لأجل حوالي 62.2% من إجمالي الودائع، مما يؤكد استقرار القاعدة التمويلية للجهاز المصرفي وقدرته على تحقيق الاستقرار في أحوال ضغوط السيولة. ورغم أن معظم الودائع الحكومية هي ودائع لأجل في طبيعتها، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية الودائع لأجل من قبل المؤسسات المالية والأفراد (الشكل 1.17). وبالنسبة لأنواع الودائع، تتميز ودائع الأفراد بالتنوع وذلك بحسب احتياجات العملاء النقدية ومتطلباتهم الاحترازية. وأخيراً، فإن معظم ودائع المؤسسات المالية الأخرى والمؤسسات الحكومية هي ودائع لأجل.

منظومة الشمول المالي في الكويت

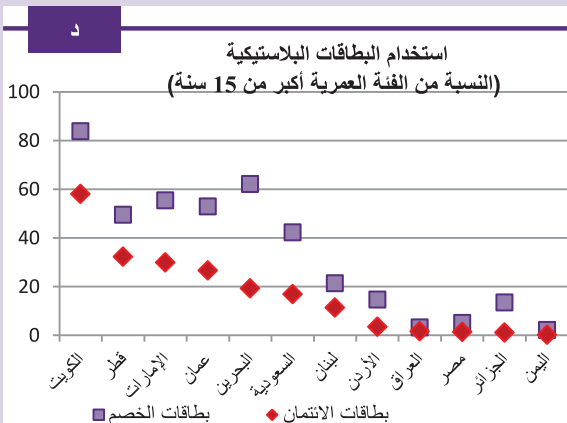
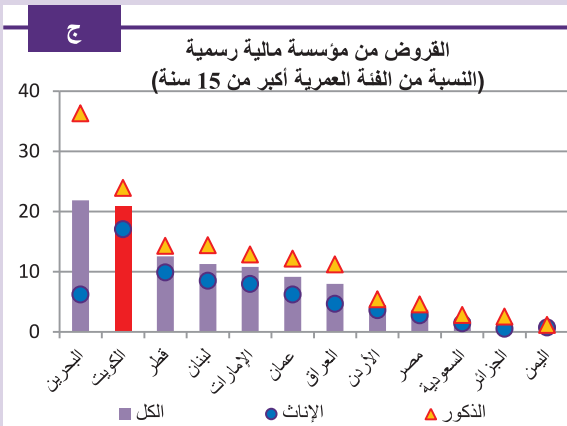
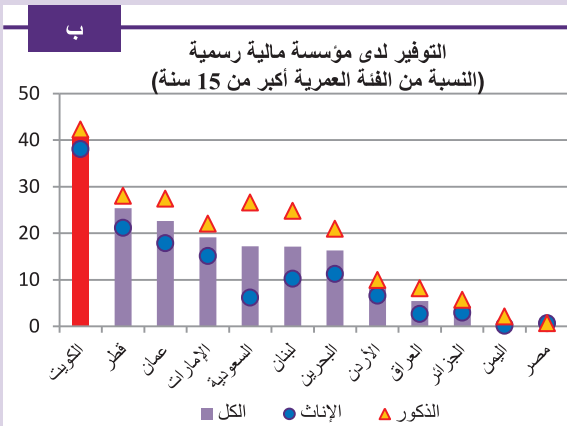
يشير مصطلح "الشمول المالي" إلى نسبة الأفراد الذين يستخدمون خدمات مالية رسمية. ووفقاً لبعض التقديرات، فإن حوالي 2.5 بليون نسمة في سن العمل في العالم ليس لديهم حساب لدى مؤسسة مالية رسمية، مما يضعهم تحت رحمة مؤسسات مالية غير رسمية. تجدر الإشارة هنا إلى أن "الشمول المالي" لا يعني "الحصول على خدمات مالية"، فبعض الشركات أو الأفراد قد لا يرغبون في استخدام بعض الخدمات المالية رغم إمكانية ذلك. على سبيل المثال، يستطيع أي فرد لديه حساب في بنك من البنوك عدم توفير أي مبلغ في الحساب (وبالتالي الاحتفاظ بالحساب الجاري فقط)، وقد لا يكون لديه أي مبلغ لتوفيره. من جهة أخرى، ورغم الحاجة الملحة، قد لا تتاح لبعض قطاعات أو شرائح المجتمع إمكانية الحصول على الخدمات المالية سواء كان ذلك بسبب عدم قدرتهم على تحمل أعباء تلك الخدمات (التكلفة، المستندات المطلوبة، المسافات اللازم قطعها للحصول على تلك الخدمات) أو عدم توفر تلك الخدمات من الأساس. وهنا، يتعين على صانعي السياسات زيادة عدد مستخدمي الخدمات المالية الرسمية.

من جهة أخرى، زاد في الآونة الأخيرة إدراك أهمية الشمول المالي ودوره في محاربة الفقر وتعزيز فرص النمو. ونظراً لأن حوالي نصف سكان العالم البالغين ليس لديهم أي حساب بنكي، فمن الضروري زيادة الفرص المتاحة لهم للحصول على الخدمات المالية. وفي خطوة تهدف لفهم أفضل لطبيعة الشمول المالي، ومن ثم تصميم سياسات ملائمة لإزالة المعوقات أمام استكمال هذه المنظومة، قام البنك الدولي في 2012 بإعداد مجموعة بيانات شاملة تعرض وتحلل كيف يستخدم أشخاص بالغين في 148 بلداً الخدمات المالية للتوفير والاقتراض والدفع وإدارة المخاطر. كما كشفت البيانات أن 50% من البالغين في العالم لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية، وأن 22% قاموا بالتوفير لدى مؤسسات مالية رسمية خلال الاثنتي عشر شهراً الماضية، و9% حصلوا على قرض جديد خلال السنة الماضية⁵. كما كشفت شريحة السكان ممن لا يستخدمون الخدمات المالية المصرفية بأن ارتفاع التكلفة، والمسافات اللازم قطعها للحصول على تلك الخدمات وعدم توفر المستندات المطلوبة هي بعض من المعوقات التي تواجه منظومة الشمول المالي. ومن المتعارف عليه، أن الفروق بين الدول المتقدمة والأقل تقدماً كبيرة، حيث تزيد معدلات استخدام الخدمات المالية في الاقتصاديات التي تتمتع بنصيب أعلى للفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي نفس الإطار، يمكن تقييم منظومة الشمول المالي في دولة الكويت، وكذلك أداء القطاع المالي باستخدام مجموعة بيانات البنك الدولي مقارنة ببعض الدول الأخرى في المنطقة. ويركز هذا التقييم على أربعة مناطق مختلفة ضمن منظومة الشمول المالي هي: وجود حساب بنكي لدى مؤسسة مالية، وجود حساب توفير لدى مؤسسة مالية، الحصول على قروض من مؤسسة مالية، وأخيراً المدفوعات. ففي الكويت، 86.8% من السكان أكبر من 15 سنة لديهم حساب لدى مؤسسة مالية رسمية (الشكل "أ"). وعلى مستوى الجنس، يبين التحليل أن 92.7% من الذكور و72.8% من الإناث أكبر من 15 سنة لديهم حساب بنكي. تشير هذه النسب والأرقام أن دولة الكويت تتمتع بأعلى معدل لاستخدام الخدمات المالية مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة، ذلك إضافة إلى أن العملاء من الجنسين، الذكور والإناث، يتمتعون بفرص متساوية للحصول على الخدمات المالية في حال وجود حساب لدى مؤسسة مالية رسمية.



⁵ قاعدة بيانات مؤشر البنك الدولي للشمول المالي العالمي ، 2012.



بالنسبة لحسابات التوفير في المؤسسات المالية الرسمية، تأتي دولة الكويت أيضاً في مقدمة الدول بالمنطقة بنسبة 40.3% من الفئة العمرية أكبر من 15 سنة يستخدمون المؤسسات المالية الرسمية للتوفير (الشكل "ب")، وهي نسبة أعلى بكثير من الدول الأخرى في المنطقة. وبمقارنة سريعة بين الشكّلين "أ" و"ب"، يتبين أن نصف السكان ممن لديهم حساب في مؤسسة مالية رسمية يختارون التوفير بها، وقد يعزو ذلك إلى توفر فرص أفضل للتوفير والادخار (والاستثمار) خارج الجهاز المصرفي و/أو القدرة المحدودة لبعض مجموعات الدخل على التوفير، وخاصة في الدول الأقل غنى بالمنطقة.

تشير إحصائيات القروض من المؤسسات المالية الرسمية إلى أن 20.8% من الفئة العمرية أكبر من 15 سنة في الكويت قد حصلوا على قروض خلال فترة الانتتي عشرة شهراً الماضية⁶، وهذه النسبة أقل قليلاً من تلك في مملكة البحرين (الشكل "ج")، إلا أن الفرق بين القروض التي حصل عليها العملاء الذكور والإناث أقل بكثير في الكويت مما يشير إلى تساوي فرص الطرفين في الحصول على القروض.

وأخيراً توضح بيانات استخدام مختلف وسائل الدفع أن 83.9% من السكان أكبر من 15 سنة في الكويت لديهم بطاقات خصم في حين أن 58% من نفس الفئة السكانية لديهم أيضاً بطاقات ائتمانية (الشكل "د"). وأيضاً هذه النسبة من السكان التي تستخدم وسائل الدفع الإلكترونية أعلى بكثير إذا ما قورنت بباقي دول المنطقة.

ومما لا شك فيه، فإن ارتفاع معدل استخدام الخدمات المالية في الكويت يأتي نتيجة الجهود المستمرة من جانب البنوك وبنك الكويت المركزي لتسهيل وتحسين وسائل الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية لكافة قطاعات وشرائح المجتمع من خلال تشجيع البنوك على زيادة شبكة فروعها، وعرض منتجات توفير مبتكرة وتسهيل الحصول على الائتمان ونشر استخدام وسائل الدفع الحديثة.

⁶ أصدر البنك الدولي هذه البيانات في 2012.

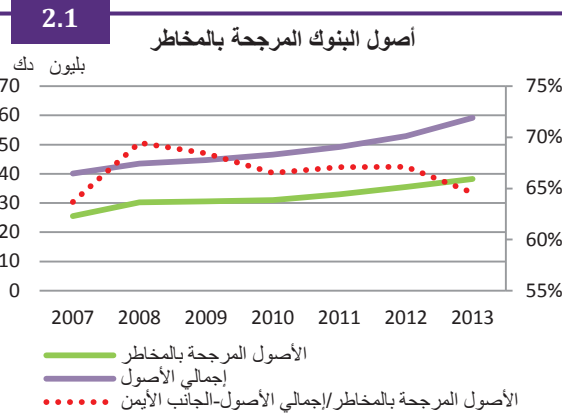


الفصل (٢)

تحليل المخاطر المصرفية

شهدت جودة أصول النظام المصرفي الكويتي خلال الأعوام القليلة الماضية تحسناً ملموساً تمثل في انخفاض كل من إجمالي وصافي معدل القروض غير المنتظمة بمعدل ثابت، حيث تراجع إجمالي معدل القروض غير المنتظمة إلى 3.6% في ديسمبر 2013، وهو أقل قليلاً من نسبة 3.8% المسجلة خلال عام 2007 قبل الأزمة المالية العالمية. ويكشف تصنيف القروض غير المنتظمة بحسب آجالها عن تباطؤ ملحوظ في نسبة القروض غير المنتظمة من تلك الممنوحة حديثاً، حيث انخفضت نسبة القروض المصنفة ضمن الفئتين "بشأنها ملاحظات" و"دون المستوى" خلال العامين الماضيين، مع تراجع حاد في الفئة الأولى. أما التحليل القطاعي للقروض غير المنتظمة فيشير إلى انخفاض ملموس في القروض غير المنتظمة في قطاع العقار خلال عام 2013. وعلى مستوى القطاع، يتضح أن القروض الشخصية كانت الأعلى نسبياً. من جهة أخرى، ورغم التراجع الحاد في مستوى انكشاف البنوك على شركات الاستثمار، فإن القروض الممنوحة لشركات الاستثمار سجلت حالات عدم انتظام أعلى بكثير على مستوى قطاعات النشاط. وجغرافياً، زادت حصة القروض غير المنتظمة من معاملات البنوك في المنطقة الأوروبية رغم احتواء تلك القروض. هذا ويشير تحليل الصناعة المصرفية إلى أن حصة البنوك التقليدية من إجمالي القروض غير المنتظمة قد بلغ 57.8% مقارنة بنسبة 61.6% من إجمالي القروض. يظل انكشاف البنوك لأسواق الأسهم كبيراً رغم التراجع في مختلف المؤشرات مؤخراً؛ وتبلغ نسبة استثمارات البنوك في الأسهم حوالي 26.6% من إجمالي استثماراتها، في حين تبلغ نسبة أسهم الشركات المقدمة كضمانات 31% من إجمالي الضمانات لدى البنوك. وأخيراً، تظل مستويات السيولة لدى البنوك قوية والقاعدة التمويلية مستقرة لاسيما مع وجود قانون رسمي لضمان الودائع في دولة الكويت.

انخفاض حصة الأصول المرجحة بالمخاطر من إجمالي الأصول



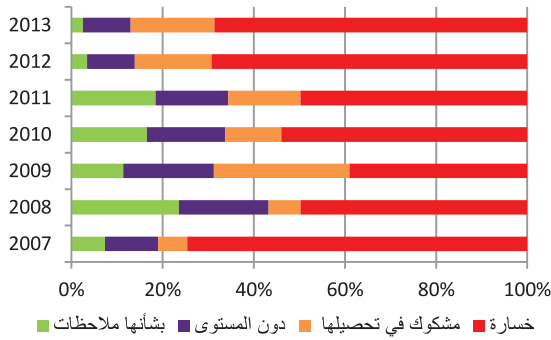
تدل حصة الأصول المرجحة بالمخاطر من إجمالي أصول القطاع المصرفي على حجم المخاطر في قاعدة الأصول. ففي 31 ديسمبر 2013، تراجعت نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر لدى البنوك من إجمالي أصولها إلى 64.6% مقارنة بنسبة 67.1% في عام 2012 (الشكل 2.1) وذلك بسبب نمو إجمالي الأصول بشكل أعلى نسبياً من نمو الأصول المرجحة بالمخاطر، وهو ما يشير إلى التحول نحو فئات الأصول الأكثر جودة في الميزانيات العمومية للبنوك. وكما هو موضح أدناه، فإن المؤشرات الرئيسية الأخرى لمخاطر الائتمان تظهر تحسناً في هيكل وطبيعة المخاطر Risk Profile في الجهاز المصرفي.

عودة القروض غير المنتظمة إلى مستويات ما قبل الأزمة

تراجعت القروض غير المنتظمة في القطاع المصرفي لأدنى مستوى لها خلال الأعوام الستة الماضية بفضل الجهود الحثيثة التي بذلتها البنوك في تطبيق تعليمات بنك الكويت المركزي. ومنذ عام 2009، يشهد إجمالي القروض غير المنتظمة انخفاضاً ثابتاً، وهو ما يبرهن على قدرة البنوك على وقف تضخم محفظة القروض غير المنتظمة في مرحلة مبكرة ودون تكبد الكثير من الأضرار. كما يكشف صافي القروض غير المنتظمة (إجمالي القروض غير المنتظمة مطروحاً منه المخصصات المحددة) عن اتجاه مماثل بلغ ذروته في 2009 لينخفض بعد ذلك بمعدل ثابت.

2.2

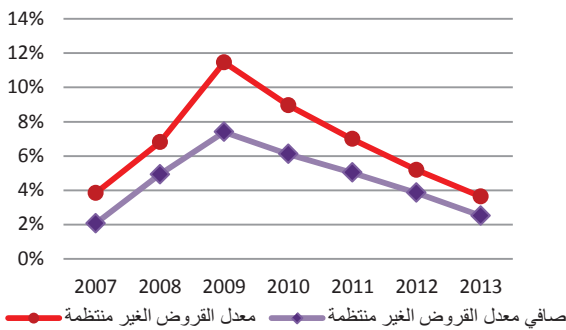
توزيع القروض غير المنتظمة حسب آجالها



هذا ويشير تحليل القروض غير المنتظمة بحسب آجالها إلى أن التراجع لم يمس فقط إجمالي القروض غير المنتظمة، بل امتد إلى القروض غير المنتظمة الجديدة التي شهدت تراجعاً حاداً، لتتخفّف بشكل ملموس خلال العامين الماضيين حصة القروض المصنّفة ضمن الفئتين "بشأنها ملاحظات" و"دون المستوى"، وهما أول فئتين في تصنيف القروض غير المنتظمة بحسب آجالها (الشكل 2.2).

2.3

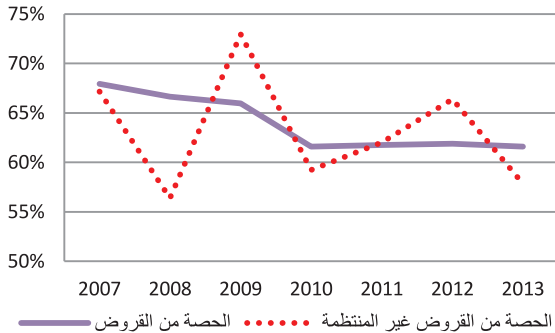
اتجاه معدل القروض غير المنتظمة



وانخفضت أرصدة القروض غير المنتظمة لتصل إلى 3.6% من إجمالي القروض كما في ديسمبر 2013، وهو أقل من المعدل المسجل ما قبل الأزمة المالية العالمية (3.8%) في عام 2007 (الشكل 2.3). ويدل هذا الانخفاض على تحسن كبير في سلامة الجهاز المصرفي. فمنذ 2009، ظل صافي القروض غير المنتظمة في تراجع مستمر مع استمرار البنوك في تكوين المخصصات اللازمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

2.4

حصة البنوك التقليدية من القروض غير المنتظمة



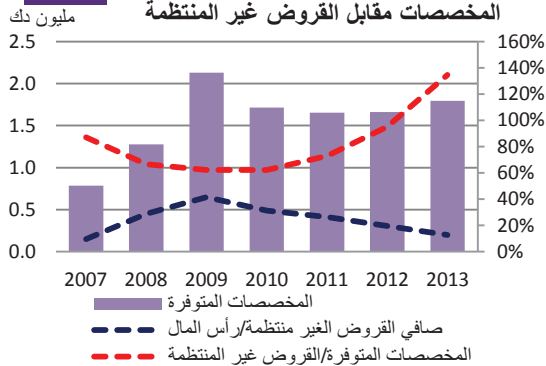
يظهر تحليل القروض غير المنتظمة بحسب نوعها انخفاض حصة البنوك التقليدية من القروض غير المنتظمة إلى 57.8% في ديسمبر 2013 مقارنة بنسبة 66.4% في عام 2012 (الشكل 2.4). ومع استمرار حصتها من إجمالي القروض (61.6%) دون تغيير كما كانت في عام 2012، فقد شهدت جودة محفظة القروض لدى البنوك التقليدية تحسناً ملموساً مقارنة بالبنوك الإسلامية. وحيث إن أكبر أربعة بنوك تمثل وحدها حوالي 72.4% من إجمالي محفظة قروض القطاع المصرفي، فإن أي تغيير حاد في جودة المحفظة الائتمانية في أحد البنوك الرئيسية قد يؤثر بشكل كبير على متوسط القطاع.

ازدياد نسبة تغطية البنوك بشكل مستمر دون تأثير

قامت البنوك الكويتية بتكوين مخصصات إضافية احترازية مع بداية الأزمة المالية، وذلك التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي لمواجهة أي تدهور محتمل في محافظها الائتمانية، مما أدى إلى زيادة إجمالي المخصصات المتوفرة في عام 2013 بنسبة 8% مقارنة بنمو طفيف بلغت نسبته 0.5% في عام 2012.

2.5

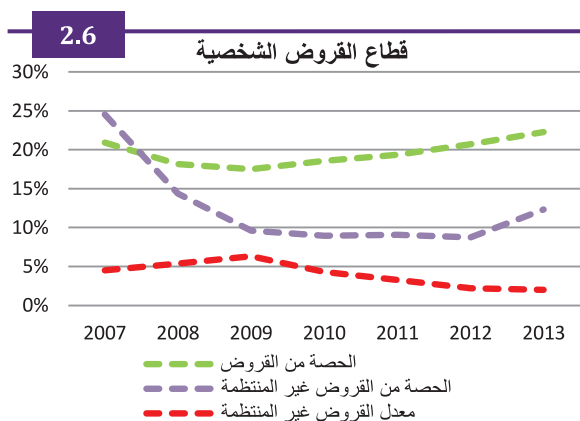
المخصصات مقابل القروض غير المنتظمة



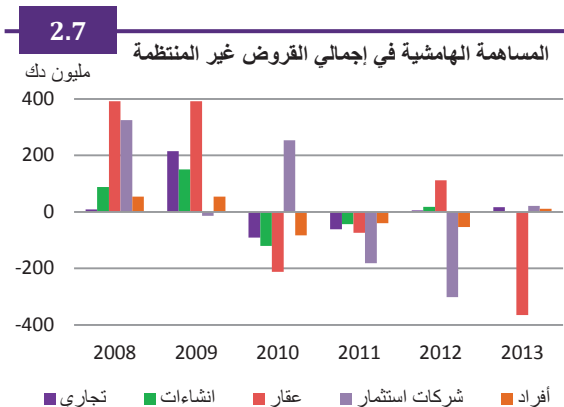
وبناء عليه، فقد ارتفعت نسبة المخصصات المتوفرة مقابل القروض غير المنتظمة لتبلغ 135%، وظلت على نفس المستوى من الارتفاع طوال فترة الأعوام السبعة الماضية، بل وكانت أعلى بكثير من مستويات ما قبل الأزمة المالية التي بلغت نسبتها وقتئذٍ 87% (الشكل 2.5). ورغم ارتفاع مستوى المخصصات وما تبعه من ضغوط على أرباح البنوك، لكنه أدى إلى زيادة ملحوظة في مناعة وحصانة الجهاز المصرفي (كما هو موضح في الفصل "3").

ويظهر تحليل المخصصات المتوفرة استمرار زيادة المخصصات الاحترازية بوجه خاص، حيث واصل بنك الكويت المركزي مطالبة البنوك لتدعيم تلك المخصصات لمساعدة البنوك على مواجهة أي تدهور محتمل في محافظها الائتمانية. وهذه المخصصات تحوطية في طبيعتها، حيث أن تكوينها في أوقات الاستقرار من شأنه مساعدة القطاع المصرفي لمواجهة أي تقلبات أو تراجع محتمل دون أن يؤثر ذلك على قدرة البنوك على منح التسهيلات الائتمانية. وقد أدى هذا التوجه إلى انخفاض نسبة القروض غير المنتظمة إلى رأس المال (الحد من الآثار السلبية على حقوق ملكية البنوك نتيجة القروض غير المنتظمة).

انخفاض نسبة القروض الشخصية غير المنتظمة بفضل تعليمات بنك الكويت المركزي



يظهر تحليل القروض غير المنتظمة بحسب قطاع الأعمال أن حصة قطاع القروض الشخصية تمثل 12.3% من إجمالي القروض غير المنتظمة و22.3% من محفظة القروض لدى البنوك (الشكل 2.6). في 31 ديسمبر 2013، سجلت هذه القروض أقل معدل للقروض غير المنتظمة بنسبة 2.0%، وهي النسبة التي جعلت من القروض الشخصية أكثر أماناً. ويرجع ذلك إلى التعليمات التي أصدرها بنك الكويت المركزي خلال الأعوام الأخيرة للإبقاء على معدل القروض غير المنتظمة لهذا الغرض عند أدنى مستوياته. على سبيل المثال، تتطلب تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن منح القروض الشخصية للمواطنين عدم تجاوز القسط الشهري لنسبة 40% من صافي الراتب (بعد خصم كافة الاستقطاعات). وبلغ الحد الأقصى للفائدة على هذه القروض 3% فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي. وحيث أن هذه القروض أقل مخاطر وتمنح لعدد كبير من الأفراد، فإن المحفظة الكلية تتميز بعدم التركيز مع درجة أقل للمخاطر.



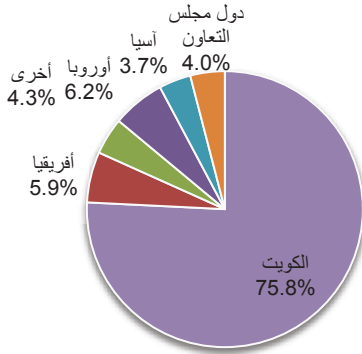
من جهة أخرى، يمثل قطاع العقارات والإنشاءات حوالي 40.7% من إجمالي القروض غير المنتظمة وحوالي 29.9% من إجمالي محفظة القروض. وبذل هذا الارتفاع في مستوى القروض غير المنتظمة على تركيز مخاطر الائتمان لدى البنوك في قطاع العقارات والإنشاءات، بيد أن الجانب الإيجابي هنا يتمثل في الانخفاض النسبي خلال عام 2013 في القروض غير المنتظمة لقطاع العقارات والإنشاءات، وذلك نتيجة للتعافي المستمر في سوق العقارات⁷. (الشكل 2.7).

أما بالنسبة لشركات الاستثمار، وهي أحد فئات المقترضين الرئيسيين من البنوك، فقد استمرت حصتها في التراجع. ورغم أن نسبة القروض غير المنتظمة لشركات الاستثمار من بين النسب الأعلى، إلا أن أثرها على القطاع المصرفي محدود بسبب الحماية الفعالة لهذه المحفظة.

⁷ لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى الفصل (4).

2.8

القروض غير المنتظمة بحسب المنطقة

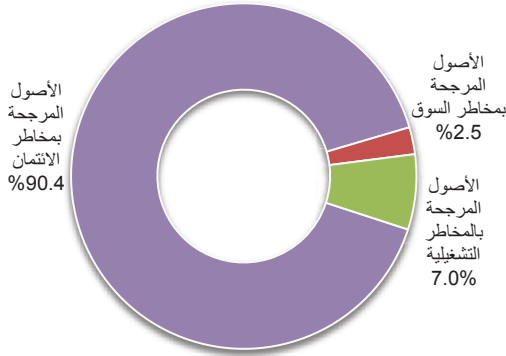


ويظهر التوزيع الجغرافي للقروض غير المنتظمة أن حصة القروض غير المنتظمة المحلية قد انخفضت على نحو ملحوظ من 79.6% في عام 2012 إلى 75.8% في عام 2013، وهو مؤشر آخر على تراجع معدل القروض غير المنتظمة المحلية على نحو أكثر من العمليات الخارجية (الشكل 2.8). وخارجياً، لا يزال مستوى القروض غير المنتظمة في المنطقة الأوروبية مقيداً رغم زيادة حصتها من إجمالي القروض غير المنتظمة من 3.5% في عام 2012 إلى حوالي 6.2% في عام 2013. من جهة أخرى، تراجعت حصة القروض غير المنتظمة التي نشأت من دول مجلس التعاون الخليجي من 5.7% إلى 4% خلال عام 2013.

تبقى مخاطر السوق هي العنصر الأقل في الأصول المرجحة بالمخاطر

2.9

توزيع الأصول المرجحة بالمخاطر



نظراً للطبيعة التقليدية لعمليات البنوك الكويتية، فإن مخاطر السوق تبقى عنصراً محدوداً من عناصر الأصول المرجحة بالمخاطر، حيث تمثل فقط 2.5% (الشكل 2.9). وتعود هذه النسبة المحدودة إلى تراجع حجم محفظة المتاجرة، إضافة إلى احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر بموجب المحور الأول من بازل 2 التي تستبعد مخاطر معدل الفائدة في المحفظة المصرفية. من جهة أخرى، تعتبر مخاطر الائتمان هي الأهم بين كافة المخاطر التي تواجهها البنوك الكويتية نظراً للطبيعة التقليدية للعمليات المصرفية والتي تركز بصورة رئيسية على التسهيلات الائتمانية.

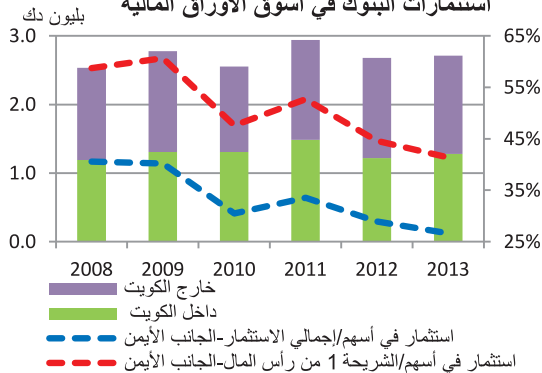
رغم الانخفاض بمعدل ثابت، إلا أن استثمارات البنوك في الأسهم كبيرة

تكمن أحد الجوانب الرئيسية لمخاطر السوق التي تواجه البنوك في الانكشاف لأسواق الأسهم من خلال ثلاثة أبعاد مختلفة هي: الاستثمارات المباشرة للبنوك، واستخدام الأسهم كضمانات مقابل قروض، والقروض لغرض شراء أسهم، حيث يمثل الجانب الأول انكشافاً مباشراً لأسواق الأسهم، في حين يشكل الجانبان الآخران انكشاف غير مباشر من خلال محافظ القروض لدى البنوك.

أولاً، من حيث الانكشاف المباشر لدى البنوك، فإن استثمارات البنوك في الأسهم تمثل 26.6% من إجمالي استثماراتها بنهاية عام 2013 (الشكل 2.10). ورغم انخفاض هذه النسبة من حوالي 40.2% في عام 2009، إلا أنها لا تزال تمثل أكثر من ربع إجمالي استثمارات البنوك. ومن حيث الشريحة 1 لرأس المال للبنوك، فإن استثمارات البنوك في الأسهم تبلغ حوالي 41%، وهي نسبة عالية رغم أنها الأدنى خلال العامين الماضيين. وهذه النسب تؤكد أن البنوك قد تتعرض لمخاطر التقلبات الحادة في أسعار الأسهم. ونتيجة لصعقات مبادلة الدين بحقوق ملكية بين البنوك مع عملاتها في قطاع الاستثمار، ارتفع مستوى استثمارات بعض البنوك في الأسهم.

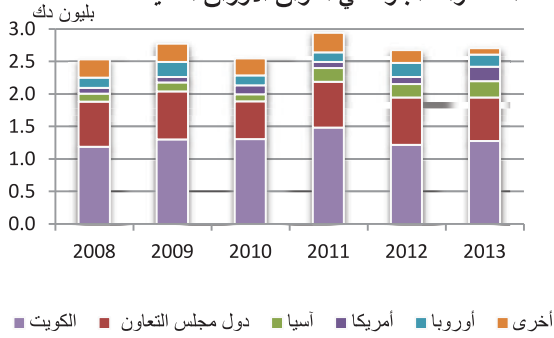
2.10

استثمارات البنوك في أسواق الأوراق المالية



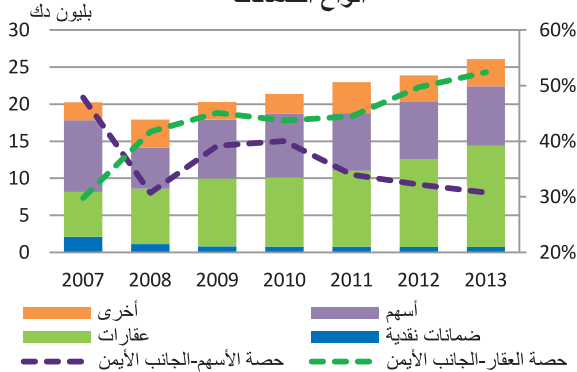
2.11

استثمارات البنوك في أسواق الأوراق المالية



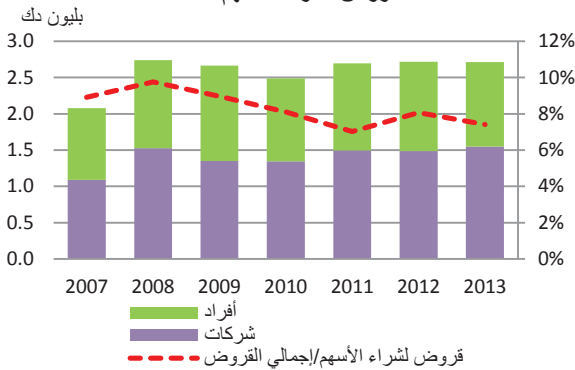
2.12

أنواع الضمانات



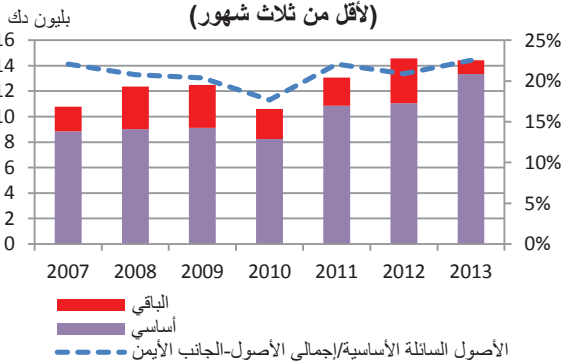
2.13

قروض لشراء الأسهم



2.14

الأصول السائلة للبنوك (لأقل من ثلاث شهور)



ومن حيث التوزيع الجغرافي، يتركز حوالي نصف استثمارات البنوك في الأسهم داخل الكويت، وقد شهدت هذه النسبة ارتفاعاً هامشياً من 45% إلى 47% خلال عام 2013 (الشكل 2.11). وعلى الجانب الآخر، تراجع انكشاف البنوك لأسواق الأسهم الخليجية والأوروبية بشكل طفيف من 27% إلى 25% ومن 8% إلى 7% على التوالي خلال نفس الفترة. ومع وجود نسبة كبيرة تصل إلى حوالي 52% من استثمارات الأسهم موزعة في دول مختلفة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، آسيا، أوروبا، الخ، فإن مثل هذا التنوع يساعد البنوك في مواجهة التقلبات الحادة في أسعار الأسهم. وتفترض الخبرات التاريخية، أن الترابط بين الأسواق يزداد خلال أوقات الضغوط مما يحد من مزايا التنوع الذي يبدو مهماً في أوقات الاستقرار.

ثانياً، بالنسبة للانكشافات غير المباشرة، تمثل ضمانات الأسهم حوالي 31% من إجمالي الضمانات لدى البنوك. ورغم تراجع استخدام الأسهم كضمانات من 40% إلى 30.7% من إجمالي الضمانات بنهاية 2013 (الشكل 2.12)، أي حوالي ثلث إجمالي الضمانات، إلا أن البنوك لا تزال معرضة لتقلبات حادة في أسعار الأسهم. ومع ذلك، فإن الزيادة المضطربة في حصة الضمانات العقارية تلقي بمخاطرها بسبب مشكلات تسهيل تلك الضمانات في حال التعثر في السداد.

الشكل الثالث من أشكال الانكشافات غير المباشرة يتمثل في القروض إلى العملاء (الأفراد والشركات) للمتاجرة في الأسهم، حيث تعرف هذه القروض بـ "قروض لغرض شراء الأسهم" وتمثل حوالي 7% من إجمالي محفظة القروض لدى البنوك، أي أنها لا تزال ضمن الحد المقرر من قبل بنك الكويت المركزي بنسبة لا تزيد عن 10% (الشكل 2.13). ويظهر تحليل هذه القروض أن حصة قطاع الشركات من هذه القروض أعلى قليلاً (57% في عام 2013) من حصة الأفراد. وتساهم هذه القروض بنسبة 6.9% من محفظة القروض غير المنتظمة لدى البنوك، ومن ثم، فإن القروض لغرض شراء الأسهم تعتبر عنصراً رئيسياً من انكشاف البنوك للمخاطر، من ناحيتي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق.

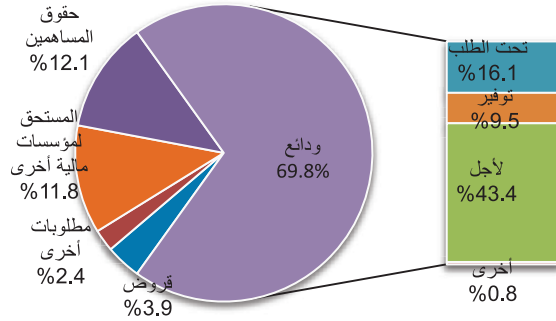
مستويات السيولة قوية لدى البنوك

تشهد الأصول السائلة لدى البنوك لفترة أقل من ثلاثة أشهر اتجاهًا تصاعدياً منذ عام 2010 مع انخفاض طفيف خلال عام 2013 لتصل إلى 14.4 بليون دينار كويتي (الشكل 2.14). ويظهر تحليل مقارنة بين الأصول السائلة الأساسية (ومنها النقد والبنود النقدية، الودائع لدى بنك الكويت المركزي، الأوراق المالية الحكومية، أذون خزانة بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك، الخ) تبلغ 92.43% من إجمالي الأصول السائلة في عام 2013 مقارنة بنسبة 75.84% في عام 2012. ورغم تراجع الأصول السائلة بنسبة ضئيلة في عام 2013، إلا أن حصة الأصول السائلة الأساسية قد زادت بشكل كبير. وتمثل الأصول السائلة الأساسية، كعنصر من عناصر إجمالي الأصول، حوالي 22.5% كما في ديسمبر 2013.

قاعدة الودائع المستقرة هي المصدر الأساسي لهيكل التمويل لدى البنوك

2.15

هيكل تمويل الجهاز المصرفي



تشكل ودايع العملاء أكثر من ثلثي القاعدة التمويلية لدى البنوك كما في ديسمبر 2013 (الشكل 2.15)، حيث تمثل الودائع لأجل 43.4% من إجمالي قاعدة التمويل و62.2% من إجمالي ودايع العملاء. لذلك، فإن أي حصة كبيرة من الودائع لأجل توفر للبنوك الكويتية قاعدة تمويلية مستقرة تكفي لأداء دورها كوسطاء ماليين. إضافة إلى ذلك، فقد أدى تفعيل قانون ضمان الودائع في عام 2008 بشأن حماية المودعين إلى الحد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

وخلال عام 2013، زادت حصة الودائع تحت الطلب من إجمالي القاعدة التمويلية من 14.7% إلى 16.1%، إلا أن هذه المكاسب لم تتحقق على حساب الودائع لأجل (التي ارتفعت حصتها بهامش أعلى بكثير يصل إلى 3.8 نقطة مئوية)، بل كانت مكاسب مجمعة على الودائع (بواقع 3.6 نقطة مئوية) من إجمالي القاعدة التمويلية بسبب الزيادة القوية في الودائع لأجل والتي ساهمت في تعزيز استقرار القاعدة التمويلية.



الفصل (٣)

الملاءة والربحية ومقاومة الصدمات

سجل صافي دخل البنوك تراجعاً بنسبة 10% خلال عام 2013 بسبب ارتفاع المصروفات من غير الفوائد والمخصصات. كما تراجع معدل العائد على الأصول وحقوق الملكية لارتفاع معدل النمو في الأصول وحقوق الملكية عن معدل النمو في صافي الأرباح. من جانبها، حققت البنوك الإسلامية زيادة في حصتها من أرباح القطاع بما يتناسب مع حصتها من مجموع الأصول المصرفية. أما البنوك التقليدية، فقد بلغت حصتها 63.3% و61% من أرباح وأصول القطاع المصرفي على التوالي. وتواصل حصة المصروفات من غير الفوائد ارتفاعها بشكل ثابت، في الوقت الذي تشهد فيه مصروفات الفوائد انخفاضاً هامشياً نتيجة انخفاض معدلات الفوائد. كما زاد معدل التكلفة إلى الإيرادات في القطاع المصرفي رغم أن البنوك التقليدية تظل في المتوسط أكثر كفاءة من حيث التكلفة من نظيراتها الإسلامية إلى حد بعيد. كما ارتفع مستوى معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي ليصل إلى 18.8%، علماً بأن معدل كفاية رأس المال المجمع للبنوك التقليدية والإسلامية كان متقارباً خلال عام 2013. من جهة أخرى، أكدت نتائج اختبارات الضغط الربع السنوية قدرة البنوك على مواجهة صدمات مختلفة في الائتمان والسوق والسيولة وفق عدد من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية.

انخفاض صافي الأرباح المجمعة بنسبة 10%

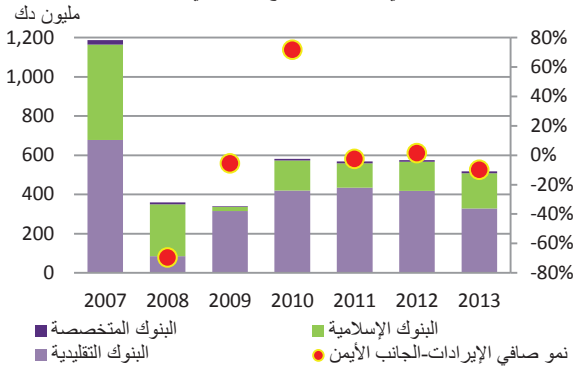
شهدت أرباح البنوك الكويتية خلال عام 2013 انخفاضاً ملحوظاً، حيث تراجع صافي الأرباح المجمعة، بعد الضرائب، بنسبة 10% ليصل إلى 519 مليون دينار كويتي (الشكل 3.1). وقد كان للزيادة الكبيرة في المصروفات من غير الفوائد والمخصصات خلال عام 2013 دوراً كبيراً في تراجع أرباح القطاع. ورغم النمو الثابت في المخصصات وما أدى إليه من رفع نسبة تغطية البنوك إلى مستويات عالية (أنظر الفصل 2 لمزيد من التفاصيل)، إلا إن ذلك أدى إلى انخفاض أرباح القطاع. ومن بين العوامل الأخرى التي تفسر جزئياً انخفاض صافي الأرباح في عام 2013 مقارنة بها في عام 2012 الاستثنائية المسجلة لمرة واحدة لأحد البنوك الكبرى في عام 2012 نتيجة مساهمته في ملكية بنك محلي آخر. ويؤكد تحليل الأرباح من العمليات المحلية والخارجية على أهمية الشركات التابعة وفروع البنوك الكويتية في الخارج التي تبلغ حصتها حوالي 16.4% من صافي الأرباح المجمعة.

وانخفضت أيضاً معدلات العائد!

تراجع متوسط العائد على حقوق الملكية والأصول في عام 2013 بما يتماشى مع اتجاه صافي الأرباح لتصل إلى 6.9% و0.9% على التوالي (الشكل 3.2). وقد شهدت الأعوام الثلاثة الأخيرة انخفاضاً في كلا المؤشرين بسبب النمو الكبير في حقوق الملكية وأصول الجهاز المصرفي من جهة، والتراجع في صافي الأرباح من جهة أخرى (باستثناء عام 2012 حيث ارتفع صافي الأرباح بنسبة ضئيلة تبلغ 0.2%).

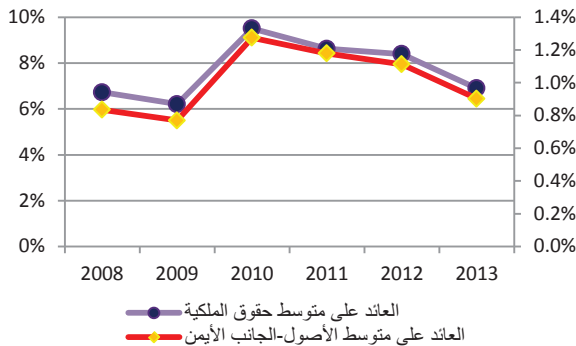
3.1

صافي إيرادات القطاع المصرفي



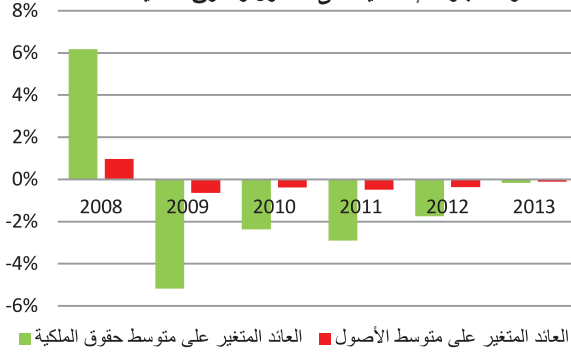
3.2

العائد على حقوق الملكية والأصول



3.3

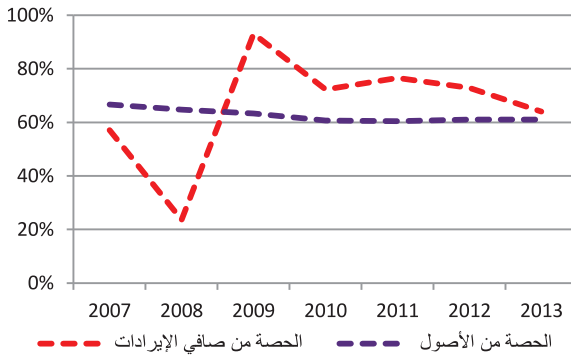
عوائد البنوك الإسلامية على الأصول وحقوق الملكية



بمرور الوقت، ضاقت الفجوة بشكل كبير بين العائدات الإجمالية للقطاع⁸ وعائدات البنوك الإسلامية (الشكل 3.3). على سبيل المثال، كان العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية أقل بمعدل 5.2 نقطة مئوية في 2009 مقارنة بالعائد على متوسط الأصول لكافة البنوك، إلا أن الفجوة لا تزال ضئيلة بواقع 0.1% فقط (كما في ديسمبر 2013). أما بالنسبة للعائد على الأصول، فقد اتبع نمودجاً مشابهاً مما يؤكد على قدرة البنوك الإسلامية عموماً على تحسين أرباحها مقارنة بالقطاع المصرفي ككل. وكان العام 2008 استثنائياً للبنوك الإسلامية التي حققت فارق إيجابي بشكل ملحوظ في العائدات مقارنة بالقطاع المصرفي ككل بسبب الخسائر الجسيمة التي تكبدها أحد البنوك التقليدية وأدت إلى تحول نسب القطاع لمصلحة البنوك الإسلامية.

3.4

حصة البنوك التقليدية



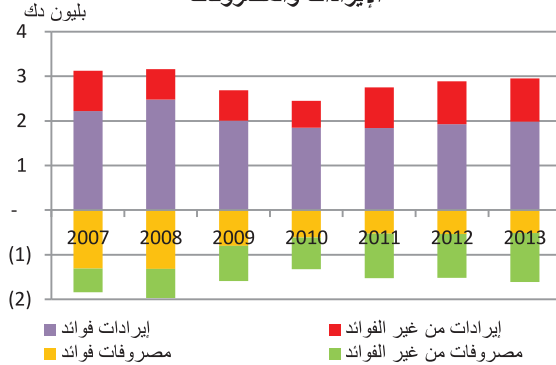
وبفضل ارتفاع أرباح البنوك الإسلامية، انخفض نصيب البنوك التقليدية من أرباح القطاع (الشكل 3.4)، إلا أن أرباح البنوك التقليدية لا تزال تمثل حوالي ثلثي أرباح القطاع وهي نسبة مماثلة لحصتها من مجموع الأصول في القطاع. وبنهاية عام 2013، أصبحت حصة كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في أرباح القطاع مقاربة لحصتها من إجمالي أصول القطاع المصرفي، وذلك على المستوى المجمع فقط، حيث أن الفروق في الأداء بين هذه البنوك بشكل فردي لا تزال كبيرة.

انخفاض مصروفات الفوائد وراء النمو الإيجابي في صافي إيرادات الفوائد

سجلت إيرادات الفوائد والإيرادات من غير الفوائد نمواً إيجابياً ولكن هامشياً خلال عام 2013، حيث زادت بنسبة 2.9% و0.2% على التوالي (الشكل 3.5). وتبدو احتمالات تحقيق زيادة كبيرة في إيرادات الفوائد محدودة بسبب انخفاض معدلات الفائدة السائدة. وعلى جانب المصروفات، تمكنت البنوك من خفض مصروفات الفوائد التي سجلت تراجعاً بنسبة 4.5% خلال عام 2013 مما ساعد ذلك، فضلاً عن النمو الإيجابي في إيرادات الفوائد، على تحسن صافي إيرادات البنوك من الفوائد بنسبة 5.7% خلال عام 2013.

3.5

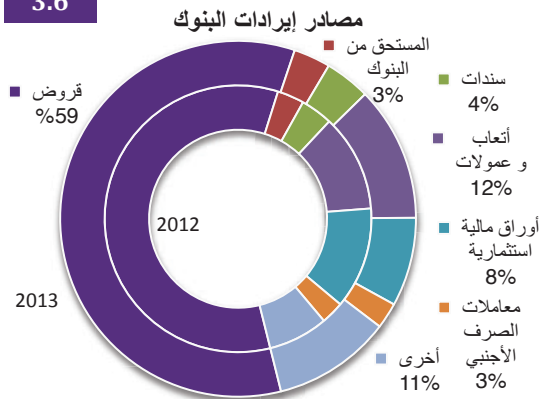
الإيرادات والمصروفات



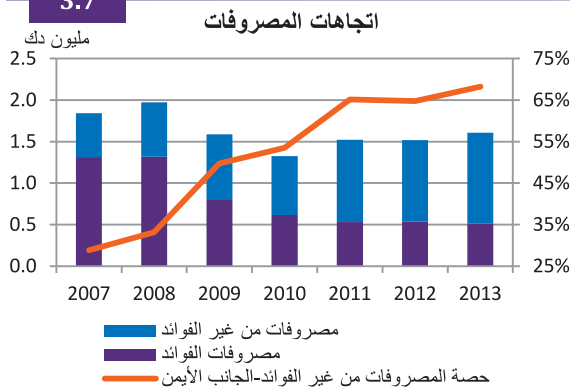
ظلت البنوك على النهج السابق في تحقيق معظم إيراداتها من محفظة القروض (الشكل 3.6)، حيث شكلت الإيرادات من القروض 88% من إيرادات الفوائد و59% من إجمالي إيرادات البنوك. ويظهر تحليل إيرادات فوائد القروض أن 52% من تلك الفوائد ناتجة من التسهيلات الائتمانية للأفراد والنسبة المتبقية (48%) من القروض المقدمة للشركات.

⁸ فرق العائد على متوسط حقوق الملكية = العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية - العائد على متوسط حقوق الملكية في القطاع المصرفي. الفارق السلبي يعني أن العائد على حقوق الملكية لدى البنوك الإسلامية لا يزال أقل من مستوى القطاع المصرفي الكلي. وبالمثل، يتم تفسير العائد على متوسط الأصول.

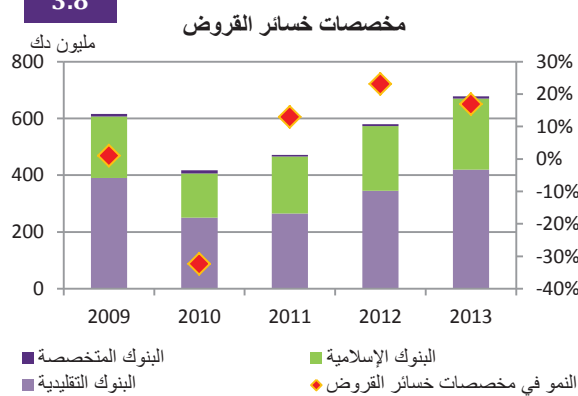
3.6



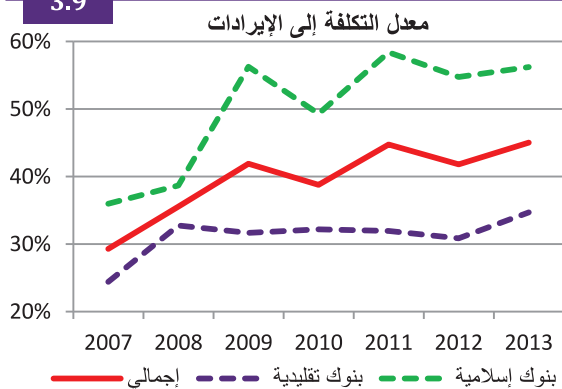
3.7



3.8



3.9



من جهة أخرى، سجلت الإيرادات من الأوراق المالية الاستثمارية انخفاضاً حاداً بنسبة 33% في عام 2013 مقارنة بعام 2012، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى تسجيل أحد البنوك التقليدية الكبرى لأرباح استثنائية (غير متكررة) خلال عام 2012 على حصته في بنك محلي آخر.

ارتفاع المصروفات من غير الفوائد والمخصصات يدفع بصافي إيرادات الفوائد للتراجع

تأثرت ربحية القطاع المصرفي بارتفاع المصروفات من غير الفوائد ومصروفات المخصصات. وعلى خلفية انخفاض معدلات الفائدة، ظلت مصروفات الفائدة على نفس المستوى تقريباً خلال آخر ثلاثة أعوام، لتعود وتشهد تراجعاً خلال عام 2013 بنسبة 4.5% (الشكل 3.7). في المقابل، ظل الحجم المطلق والحصة النسبية لمصروفات من غير الفوائد في تزايد خلال عام 2013 لتصل إلى نحو 68.2% من إجمالي المصروفات مما يعكس أهميتها المتنامية في التكلفة العامة لعمليات البنوك.

رغم الإعلان عن زيادة مخصصات القروض في عام 2012 (23.1%)، فقد استمر هذا الاتجاه التصاعدي خلال عام 2013 أيضاً، حيث ارتفعت المخصصات بنسبة 16.7% لتصل إلى 677 مليون دينار كويتي (الشكل 3.8). وقد ألزم بنك الكويت المركزي البنوك بتكوين مخصصات احترازية وفقاً للسياسة المتحفظة المتبعة. وقد ساعد ذلك البنوك خلال الأعوام الأخيرة على الحد من الإنكشافات وتكوين مخصصات عالية.

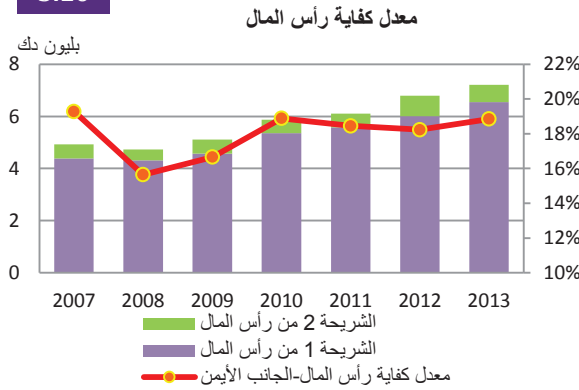
البنوك التقليدية ... الأكثر كفاءة!

تراجعت الكفاءة التشغيلية للبنوك بنسبة طفيفة خلال عام 2013، متأثرة بالزيادة في نسبة التكلفة إلى الإيرادات من 42% إلى 45% (الشكل 3.9)، وذلك بسبب ارتفاع مصروفات "الرواتب ومزايا الموظفين الأخرى" والزيادة النسبية في المصروفات من غير الفوائد في عام 2013.

وتبدو البنوك التقليدية أكثر كفاءة بكثير من البنوك الإسلامية، على الأقل من حيث نسبة التكلفة إلى الإيرادات، التي يعود ارتفاعها في البنوك الإسلامية إلى جملة من الأسباب أهمها - أولاً - أن البيئة التشغيلية للبنوك الإسلامية تعد أكثر تحدياً إلى حد ما بسبب القيود الشرعية على بعض المنتجات والخدمات وهو ما لا تعاني منه البنوك التقليدية مما يجعل حتى العمليات العادية مثل إدارة السيولة بمثابة تحدٍ للبنوك الإسلامية. ثانياً، تكاليف المعاملات في البنوك الإسلامية أعلى عموماً بسبب المتطلبات القانونية والشرعية الواجبة لتنفيذ نفس العمليات. ثالثاً وأخيراً، ارتفاع مستوى المصروفات التشغيلية في البنوك الإسلامية الناتجة عن شركاتها التابعة غير المصرفية، والمرتبطة بطبيعتها بارتفاع المصروفات التشغيلية.

استمرار تزايد معدل كفاية رأس المال

3.10

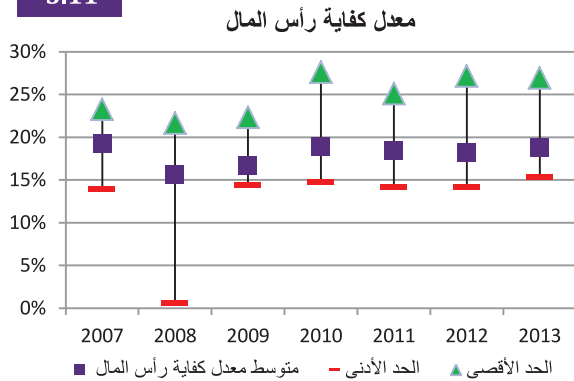


حافظت البنوك الكويتية على مستويات عالية من رأس المال بفضل جهود وتعليمات بنك الكويت المركزي لتحقيق استقرار الجهاز المصرفي، حيث يلعب معدل كفاية رأس المال القوي دوراً مهماً. وخلال عام 2013، شهد معدل كفاية رأس المال المجمع تحسناً ليصل إلى 18.8% مقابل 18.5% في عام 2012 (الشكل 3.10)، وهو ما يثبت قوة البنوك الكويتية، ويعتبر أيضاً مؤشراً أساسياً لاستقرار الجهاز المصرفي وقدرته على مجابهة الصدمات. ولضمان استمرار تلك المعدلات بموازاة المعايير العالمية، أقر بنك الكويت المركزي التطبيق التدريجي لمعيار كفاية رأس المال بموجب تعليمات بازل 3، وذلك اعتباراً من يناير 2014.

هذا ويعود التحسن في معدل كفاية رأس المال بصورة أساسية إلى الزيادة في الشريحة 1 من رأس المال الأساسي بنسبة 12.2% خلال عام 2013، حيث ساهمت كافة العناصر الرئيسية في رأس المال (مثل رأس المال المدفوع، علاوة الإصدار، الأرباح المرحلة) بصورة إيجابية في ارتفاع معدل كفاية رأس المال. كما تثبت قوة البنوك الكويتية أيضاً من نسبة الشريحة 1 من رأس المال التي تبلغ 90.9% من إجمالي رأسمال البنوك في عام 2013 مقابل 88.5% في عام 2012.

معدل كفاية رأس المال في أي بنك من البنوك لا يقل عن 15%

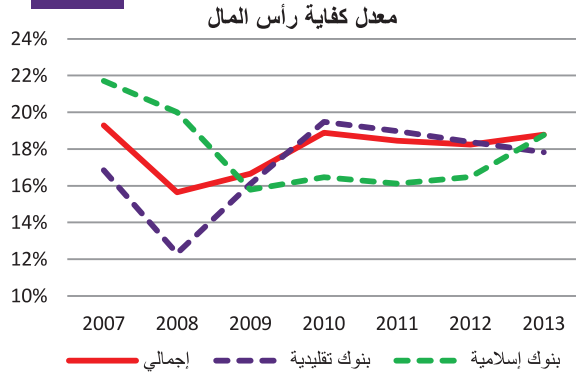
3.11



بنظرة متفحصة في معدل كفاية رأس المال لأي بنك من البنوك، يبدو جلياً أن أقل معدل لكفاية رأس المال لدى أي بنك من البنوك خلال عام 2013 يتجاوز 15% (الشكل 3.11)، وهذا المستوى يفوق بكثير الحد الأدنى المقرر من قبل بنك الكويت المركزي والبالغ 12%. وجدير بالذكر أن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال لدى أي بنك من البنوك لم يقل عن 14% خلال الأعوام السبعة الماضية، باستثناء عام 2008، حين تكبد أحد البنوك التقليدية خسائر جسيمة بسبب تعرضه لأزمة المشتقات المالية. وقد استدعى ذلك وعلى الفور ضخ رؤوس أموال لتجنب أية عواقب على الجهاز المصرفي بصفة عامة مما كان له أثر في استعادة معدل كفاية رأس المال لمستواه مرة أخرى في السنة التالية (2009) بنسبة 14.4%.

ارتفاع معدل كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية

3.12



شهد معدل كفاية رأس المال المجمع للبنوك الإسلامية تحسناً كبيراً خلال السنة الأخيرة ليرتفع من 16.5% إلى 18.8%، في حين سجل نفس المعدل لدى البنوك التقليدية تراجعاً بنسبة 0.6% (الشكل 3.12).

وتكشف المؤشرات الأخرى لكفاية رأس المال عن اتجاهات مماثلة، حيث شهدت البنوك الإسلامية تحسناً أفضل من البنوك التقليدية في معدلات كفاية رأس المال (الجدول 3.1). ونظراً للتأثير الذي يمكن أن يمارسه عدد قليل من البنوك على متوسط المجموعة، فإن هذه الاتجاهات ليست بالضرورة مؤشراً للتغيرات على نطاق واسع في معدلات كفاية رأس المال المجمعة.

تعزيز قدرة البنوك على استيعاب الخسائر

بفضل المستويات القوية لمعدلات كفاية رأس المال وارتفاع المخصصات، انخفض معدل صافي القروض غير المنتظمة إلى رأس المال، وهو أحد المؤشرات التي تعكس الآثار السلبية على حقوق ملكية البنوك نتيجة خسائر القروض، ليصل إلى 12.6% في ديسمبر 2013 (الشكل 3.13). ورغم أن معدل صافي القروض غير المنتظمة إلى رأس المال كان إلى حد ما أعلى بالنسبة للبنوك التقليدية في آخر عامين، إلا أنه لامس مستوى البنوك الإسلامية، وهو ما يفترض أن الأثر النهائي للزيادة في رأس المال والمخصصات كانت متماثلة إلى حد ما للبنوك التقليدية والإسلامية.

من جانب آخر، بلغ معدل الرفع المالي (التمويل بالدين) للقطاع المصرفي 8.7% كما في ديسمبر 2013، وتعتبر هذه النسبة ليست فقط أعلى من الحد الأدنى العالمي البالغ 3% ولكن أيضاً أعلى من نسبة 6% المقترحة من قبل الجهات التشريعية الأمريكية للبنوك المهمة للنظام. وتجدر الإشارة إلى أن الفجوة بين معدل الرفع المالي للبنوك الكويتية والحد الأدنى العالمي المقترح بموجب تعليمات لجنة بازل للرقابة المصرفية قد اتسعت منذ عام 2008، وتصل الآن إلى 5.7 نقطة مئوية (الشكل 3.14). وتنعكس هذه الفجوة نطاق المصدات التي يمكن للبنوك الكويتية أن تلجأ إليها لتوسعة محافظها الائتمانية دون مخالفة المعايير العالمية حول معدل الرفع المالي.

مقاومة القطاع المصرفي للصدمات

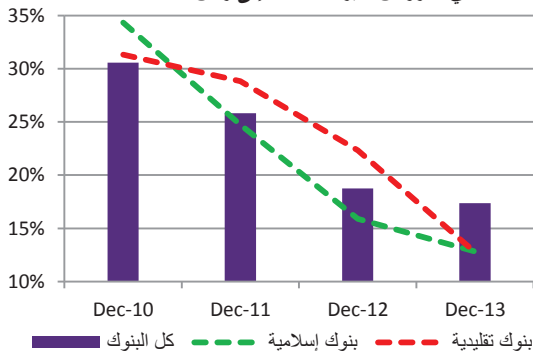
يقوم بنك الكويت المركزي بممارسات داخلية لاختبارات الضغوط بصورة ربع سنوية لتحديد مستوى مرونة ومقاومة كل بنك من البنوك والقطاع المصرفي ككل للصدمات (لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى المرفق 3.2 من تقرير الاستقرار المالي لسنة 2012). ووفقاً للممارسات السابقة، فقد تم إجراء اختبارات الضغط وفقاً للبيانات كما في ديسمبر 2013 بتطبيق عدد من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية لصدمات مختلفة الشدة.

الجدول 3.1
معدلات ملاء البنوك بحسب الفئة

رأس المال إلى الأصول	شريحة 1 إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	
		2013	2012
بنوك تقليدية	11.8%	12.3%	15.7%
بنوك إسلامية	12.6%	12.0%	19.2%
كل البنوك	12.5%	12.6%	17.4%

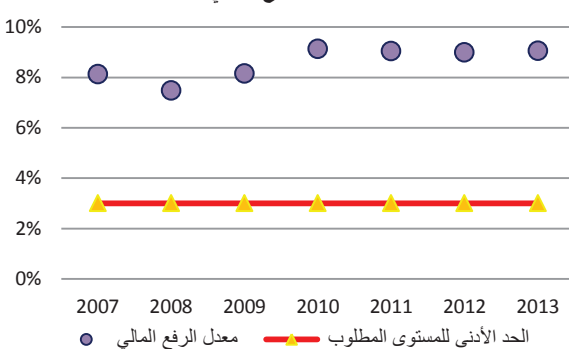
3.13

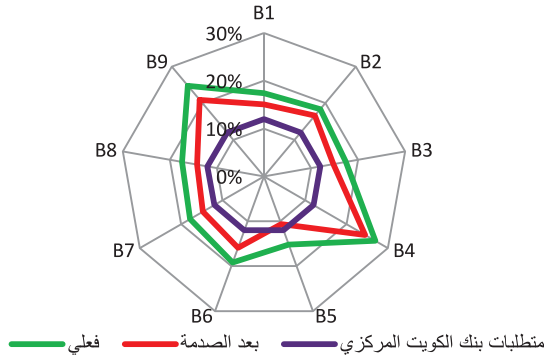
معدل صافي القروض غير المنتظمة إلى رأس المال



3.14

معدل الرفع المالي





تبين النتائج أن البنوك⁹ بصفة عامة تمكنت من المحافظة على معدل مرتفع لكفاية رأس المال حتى بعد تأثير صدمات شديدة على النظام في عدد من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية المختلفة (الشكل 3.15). ورغم أن أثر الصدمات كان مختلفاً من بنك لآخر، إلا إن أقل معدل لكفاية رأس المال بعد الصدمة بلغ 11%، أي أعلى من المعدلات العالمية.

بسبب زيادة حصة المحافظ الائتمانية من إجمالي قاعدة الأصول، يبدو أن البنوك معرضة أكثر لتراجع جودة محفظة القروض/التمويل، وخاصة في قطاعات محددة مثل العقارات، وعلى نطاق أقل، شركات الاستثمار. ورغم ذلك، تكشف مقارنة نتائج اختبارات الضغط على مر السنين أن البنوك قد عززت من قدرتها على مواجهة الصدمات حتى في هذين القطاعين، وذلك بضخ رؤوس أموال إضافية وبناء مخصصات أكثر.

وبالنسبة لصدمات مخاطر السوق، تعرضت البنوك بشكل أكبر نسبياً لانخفاض أسعار الأصول من خلال الانكشافات بصورة مباشرة لاستثمارات الأسهم والاستثمارات العقارية وبصورة غير مباشرة من خلال تغطية الضمانات. من جهة أخرى، ظل تعرض البنوك لمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر الصرف الأجنبي محدوداً. وأخيراً، بينت الصدمات المتعلقة بأزمة السيولة أن البنوك لا تزال تتمتع بالسيولة حتى في أحوال ضغوط السيولة الشديدة، وهو ما يؤكد قوة مستويات السيولة الحالية لدى البنوك.

⁹ تم حذف أحد البنوك من الشكل 3.15 بسبب الارتفاع الكبير للغاية في معدل كفاية رأس المال لدى هذا البنك وأيضاً لضمان عرض معدل كفاية رأس المال لدى البنوك بشكل عادل.

الصيرفة الإسلامية وتحديات المستقبل¹⁰

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأسعد الله صباحكم بكل خير. يسعدني أن أكون معكم هنا اليوم في مملكة البحرين الشقيقة، للتحدث إليكم في هذا المؤتمر العالمي، وأود أن أعبر عن امتنان خاص لسعادة السيد رشيد محمد المعراج، محافظ مصرف البحرين المركزي على دعوته الكريمة لي لحضور هذا المؤتمر العالمي. وبالنظر إلى دور البحرين الريادي في تعزيز صناعة التمويل الإسلامي، فإن اختيارها لاستضافة المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية على مدى العشرين عاما الماضية، لا شك أنه الاختيار الأنسب. فبالإضافة إلى تمتع البحرين بنظام مصرفي إسلامي ديناميكي، فهي تحتضن عدداً من المؤسسات المالية الهامة التي ساهمت في نمو صناعة التمويل الإسلامي. وأود هنا أن أثنى على جهود القائمين على تنظيم المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية الذي ينطوي على أهمية كبرى، عشية الاحتفالات بالذكرى السنوية العشرين لانهجاده.

لقد تعدت صناعة التمويل الإسلامي مرحلة الحداثة، ولم تعد صناعة خاصة بالدول الإسلامية فقط. فقد تحولت، خلال سنوات العقد الماضي، من أسواق خاصة بالمسلمين المتدينين، إلى بديل قابل للتطبيق بالنسبة لعملاء النظام التمويلي التقليدي، بغض النظر عن معتقداتهم الدينية. كما أن المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي مثل فكرة تشارك الأرباح والخسائر، والاستثمار فقط في المجالات التي لا تتعارض مع القيم الأخلاقية، إلى جانب الربط الوثيق بين الصناعة التمويلية من جهة، والأنشطة الاقتصادية والإنتاجية من جهة أخرى، أدت جميعها إلى تزايد الإقبال على الخدمات المالية الإسلامية. إذ تشير التقديرات إلى أن سوق الخدمات المالية الإسلامية العالمية مقاسة بحجم الأصول التي تم إدارتها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، قد تجاوزت حتى الآن 1.7 تريليون دولار، محققة بذلك نقلة نوعية مقارنة بحجم السوق الذي لم يتعد نحو 150 مليار دولار فقط، في منتصف التسعينيات. كما تظهر بعض التقديرات ارتفاع عدد المؤسسات المالية الإسلامية إلى ما يزيد عن 600 مؤسسة مالية موزعة على أكثر من 75 دولة عالمياً. وبفضل الوتيرة السريعة التي تنمو بها الخدمات المالية الإسلامية، فقد تفوقت على نظيرتها التقليدية التي شهدت تراجعاً وتباطؤاً ملحوظين في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

وعلاوة على ما تقدم، فقد شهدت سوق الصكوك والسندات الإسلامية نمواً كبيراً حيث بلغت قيمة تلك الصكوك نحو 140 بليون دولار أمريكي خلال العام 2012.

وعلى الرغم من أن هذه التطورات تبدو مشجعة للغاية، لكنها يجب ألا تدفعنا للشعور بالرضا عن أنفسنا. إذ أننا في واقع الأمر، لم نكد نجتاز المرحلة الأولى فقط، ألا وهي إثبات أن نظام التمويل الإسلامي هو نظام مالي قابل للتطبيق فعلاً. ولكن، على الرغم من أن صناعة التمويل الإسلامي قد أثبتت وجودها بما لا يدع مجالاً للشك، إلا أنها ما زالت بحاجة إلى المزيد من التوسع عالمياً، حيث لا يزال حجم الخدمات المالية الإسلامية يمثل نسبة متواضعة لا تتعدى 1% من حجم هذه الصناعة عالمياً. ولكنها ليست النهاية كما قال تشرشل في إحدى المناسبات، رغم أن السياق هنا مختلف بعض الشيء: "إنها ليست حتى بداية النهاية. لكنها، ربما تكون نهاية البداية".

وهذا هو الحال بالنسبة للوضع الحالي لصناعة التمويل الإسلامي. فعلى الرغم من أنه يحق لنا الاحتفال بما حققناه من إنجاز حتى الآن، إلا أنه علينا أن ندرك أننا ما زلنا في بداية الطريق.

فالمرحلة القادمة تتطلب جهوداً مكثفة لتحسين قدرة المؤسسات المالية الكبرى المعنية بتطوير صناعة التمويل الإسلامي، ولا يقتصر هذا الأمر فقط على الهيئات الأكاديمية والتشريعية والتنظيمية التي يجب أن تواصل تقديم الدعم من خلال توفير أطر العمل الملائمة، بل يشمل أيضاً دور المؤسسات المالية الإسلامية (IFIs). وأود الآن أن أطرح بعض الأفكار حول تلك المؤسسات المالية الكبرى، دون الالتزام بأي ترتيب أو تدرج ما، وتقييم ما تم إحراره من إنجاز حتى الآن، وانعكاسات ذلك مستقبلاً.

ولنبداً أولاً بدور المؤسسات الأكاديمية كونها المصدر الرئيسي للمعلومات والدروس العملية التي نحتاجها، فقد أنتج لنا أكاديميو العلوم التمويلية والاقتصادية التقليدية كماً هائلاً من الكتب والمواد المطبوعة على مدى العقود الماضية، تناولت الأسس النظرية والبراهين العملية بشكل شامل. في حين أن صناعة التمويل الإسلامي بشكل عام، لا تزال تفقر إلى الأدبيات الاقتصادية التحليلية الدقيقة. وبالعكس هذا الأمر، جزئياً، مستوى ضئيلاً من الأهمية التي توليها تلك المؤسسات للدراسات البحثية النوعية، بغض النظر عن موضوع البحث. فلا عجب إذن من أنه لم يرد ذكر أية

¹⁰ تم إلقاء الكلمة الافتتاحية لسعادة الدكتور محمد الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي باللغة الإنجليزية في المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية، المقام في البحرين 4 ديسمبر 2013.

جامعة من أي بلد إسلامي، ضمن تصنيف مؤسسة "تايمز" لأفضل 200 جامعة على مستوى العالم. إنه لأمر مؤسف للغاية فعلاً، خاصة وأن أجدادنا كانوا رواداً في مختلف التخصصات الأكاديمية مثل الكيمياء والفلك والرياضيات والطب.

وبالتالي، لا يجب أن نتفاجأ من حقيقة أننا قد فشلنا حتى في تحديد وتنمية مجالات البحث التي تمثل إرثاً تاريخياً لصناعة التمويل الإسلامي. فعلى سبيل المثال، لم تتناول نظريات التمويل التقليدي بشكل رسمي أهمية موضوع المخاطر، قبل نشر مؤلف إيرفنيج فيشر حول هذا الموضوع في أوائل القرن العشرين. في حين تقوم مبادئ التمويل الإسلامي على أساس "تقاسم المخاطر". وبالتالي، لو كانت لدينا مؤسسات بحثية في جامعاتنا، لتمكن أكاديميو نظام التمويل الإسلامي من تطوير تلك المبادئ والأسس قبل أن يتمكن أكاديميو النظام المالي التقليدي من ذلك بوقت بعيد جداً.

ومع ذلك، يتوجب علي الإقرار بأنه قد تم بذل الكثير من الجهد خلال العقدين الماضيين لتطوير الأسس النظرية التي تقوم عليها صناعة التمويل الإسلامي. ويُعزى الفضل الأكبر في ذلك حقيقة إلى جهود ذاتية من قبل مجموعة مخلصه من الباحثين، وليس للجهود البحثية المؤسسية. لكن تنفيذ البحوث يستلزم جهوداً جماعية ويتطلب توفير الحوافز المناسبة والدعم المالي الكافي. فعلى سبيل المثال، يشير بحث ترأسه ريكاردو هوسمان في جامعة هارفرد، بأن نمو بلد ما أمر تحققه المعرفة - أي المعرفة التي يمتلكها المجتمع وليس الأفراد. وبمعنى آخر، أننا ما لم نعمل على تطوير قدرة مؤسساتنا على البحث الأكاديمي، فإننا لن نتمكن من إعداد الكوادر المدربة والمؤهلة التي نحن في أمس الحاجة إليها لتحقيق المزيد من النمو في صناعة التمويل الإسلامي. وفيما عدا استثناءات قليلة جداً، فإننا نكاد لا نجد جامعة كبرى تتيح تدريباً متخصصاً في هذا المجال، وخاصة في مستوى الدراسات العليا. وكذلك الحال بالنسبة لنا، فنحن لم نعمل على إعداد تخصصات يتم بموجبها منح شهادات مهنية في هذا التخصص تعادل شهادة محلل مالي معتمد أو شهادة مدير مخاطر مالية أو ما شابه، التي تمنحها أكاديميات النظام المالي التقليدي. وفي ظل غياب الأبحاث المتقدمة حول التمويل الإسلامي، سيواصل النظام المالي الإسلامي التشبه بالنموذج التقليدي.

لقد أخفقت الجهود البحثية، بشكلها الحالي، حتى في ربط الفقه الإسلامي بالتمويل. وعلى الرغم من وجود العديد من الباحثين البارزين الضالعين في الفقه الإسلامي، إلا أن القليل منهم لديه إطلاع بمستجدات الخدمات التمويلية العالمية. وكذلك الحال بالنسبة لخبرائنا في صناعة التمويل التقليدي، بشكل عام، فهم ليسوا مؤهلين بما يكفي لفهم مختلف المضامين التي تشتمل عليها أوامر الشريعة الإسلامية. ويثبت هذا الانقسام، مرة أخرى، ما ذكرته سابقاً حول التقصير الحاصل في بناء القدرات على الصعيد المؤسسي، والذي أدى إلى تشتت الجهود الفردية وعدم التنسيق بينها. ونتيجة لذلك، أصبح لدينا فجوة معرفية كبيرة بين هاتين المجموعتين من الخبراء، أدت إلى توفر عدد قليل جداً فقط من الباحثين ممن هم على دراية جيدة في كل من صناعة التمويل الحديثة والفقه الإسلامي معاً. لذلك، لا عجب من أن مصارفنا تجد صعوبة في العثور على مرشحين للمجالس الشرعية، قادرين على توجيههم بشكل صحيح لتقديم منتجات مالية مبتكرة.

ثانياً، أود الآن التحدث عن المؤسسات التشريعية، التي تأخذ على عاتقها توفير بيئة العمل المواتية التي يمكن أن يتحقق فيها ازدهار صناعة التمويل الإسلامي. دعوني بداية أوضح باختصار الأسباب التي تحتم علينا الاهتمام بتلك المؤسسات التي تتولى بالمقام الأول حماية حقوق الملكية وإلزام الأطراف المتعاقدة بتنفيذ العقود.

إنه لمن المؤسف جداً حقيقة أن نجد أن بنوكنا الإسلامية باتت شديدة الشبه بنظيراتها التقليدية، حيث يكاد نشاطها يقتصر على تقديم القروض فقط، في الوقت الذي تسجل فيه حصص المساهمة وأدوات الشراكات الأخرى كالمشاركة والمضاربة نسباً ضئيلة في ميزانياتها العمومية. وعلى الرغم من وجود أسباب عديدة لهذه الظاهرة، فإن التفسير الأرجح هنا هو عدم وجود الآلية الملائمة لإنفاذ العقود في جو من الثقة المتبادلة. وفي الواقع، هناك لغز مثير للاهتمام يتعلق بالسبب الذي أدى إلى تراجع التمويل القائم على مبدأ تقاسم المخاطر، والذي هيمن على هذه الصناعة على مدى ثمانية قرون، مفسحاً المجال تماماً أمام تمويل القروض. إذ يرى البعض بأن تراجع أجواء الثقة المتبادلة شيئاً فشيئاً هو ما أدى إلى الابتعاد عن هذا النوع من التمويل. وقد أثبتت الدراسات خلال العقدين الماضيين مدى أهمية أجواء الثقة المتبادلة، التي تمثل عنصراً أساسياً لرأس المال الاجتماعي. وتسلط تلك الدراسات البحثية الاقتصادية الضوء على دور المؤسسات المتخصصة في تعزيز أجواء الثقة المتبادلة في المجتمعات، مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات التي تتصدى لحماية حقوق الملكية وضمان إنفاذ العقود.

وفي ضوء هذه المعطيات، دعونا ننظر بموضوعية إلى وضعنا الحالي مقارنةً بالدول الأخرى. ففي أحدث تصنيف للدول قام به البنك الدولي وفقاً لمؤشر "إنفاذ العقود" ضمن "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال" للعام 2013، لم يتم إدراج أي بلد مسلم ضمن أفضل 25 دولة على مستوى العالم وفقاً لهذا المؤشر. وحيث أن هذه التصنيفات العالمية

لها شروطها ومتطلباتها الخاصة، فإن هذه النتائج تؤكد حاجتنا إلى تحسين بيئتنا التشريعية الاقتصادية. وقد كتب الاقتصادي البيروفي هيرناندو دي سوتو عن البلدان التي تعاني من البيئة التشريعية الضعيفة مؤكداً أن: "... غالبية أصحاب المشاريع تعيقهم التشريعات الاقتصادية الهزيلة، حيث تتحول رؤوس أموالهم، التي تتجاوز الـ 10 تريليون دولار حول العالم، إلى رأسمال ميت في ظل تلك التشريعات". ويؤكد دي سوتو أنه في غياب المؤسسات التشريعية الفعالة، فإن سكان تلك البلدان يصبحون مجرد أوصياء على "رأس المال الميت"، فعلى الرغم من امتلاكهم للكثير من الموارد، إلا أنهم إما لا يستطيعون إثبات ملكيتهم القانونية لها أو أنهم لا يتمكنون من توظيفها بشكل فعال في ظل التشريعات الاقتصادية غير الملائمة.

وخلاصة القول، إننا ما لم نعمل على إيجاد بيئة تشريعية تساهم في دعم التمويل القائم على تقاسم المخاطر من خلال تعزيز أجواء الثقة المتبادلة بين الأطراف، فإنه من غير المحتمل أن تتقارب الممارسات العملية وفق نظام التمويل الإسلامي مع الأسس النظرية التي يستند إليها النظام المالي الإسلامي.

ثالثاً، أود الآن التحدث حول الجهات التشريعية التي تتولى مهمة تنظيم بيئة العمل من خلال سن القوانين التنظيمية الاقتصادية، وخاصةً أن تنظيم الأطر التشريعية للتمويل الإسلامي مهمة يصعب إنجازها ضمن نموذج العمل المصرفي المزدوج، حيث تعمل المؤسسات المالية الإسلامية والتقليدية جنباً إلى جنب. ناهيك عن خصوصية الصعوبات التي تفرضها طبيعة التمويل الإسلامي التي تتطلب إيجاد نظام تشريعي تنظيمي متين.

لقد ساعد التنسيق بين الجهات التشريعية التنظيمية المعنية بالتمويل الإسلامي بشكل كبير على إنشاء مؤسسات تمويلية إسلامية هامة، مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، والمؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة (IILM).

فقد عملت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية خلال العقدين الماضيين على وضع معايير محاسبية خاصة بمجلس الخدمات المالية الإسلامية، منسجمة مع المعايير العالمية مثل، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). وقد دأب مجلس الخدمات المالية الإسلامية خلال السنوات الإحدى عشرة الماضية، على وضع معايير تحوطية لصناعة التمويل الإسلامي من خلال تطويع أفضل الممارسات العملية العالمية لتلائم معايير المؤسسات المالية الإسلامية. وأعلنت المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة، في أغسطس من هذا العام، عن أول إصدار لصكوك بقيمة 490 مليون دولار تم الاكتتاب بها بالكامل. وتقر جميع الأطراف المعنية، بأن هذه النتائج ليست سوى بداية ما يمكن تحقيقه من خلال توفير ما تحتاجه البنوك الإسلامية بشكل ملح، من أدوات مالية استثمارية عالية السيولة لإدارة تدفقات السيولة لديها بشكل أكثر فعالية.

إلا أنه، وفي ضوء ما تشهده صناعة التمويل الإسلامي من توسع، وتقارب بين البنوك الإسلامية والأسس النظرية التي تستند إليها، فإن تلبية ما تتميز به متطلبات التمويل الإسلامي من خصوصية تستوجب استجابة تشريعية تنظيمية أكثر فعالية مما ستحدثه التعديلات البسيطة على التشريعات الحالية. وعلاوة على ذلك، ومع تزايد انتشار البنوك الإسلامية خارج نطاقها المحلي، فإن التعاون بين الجهات الرقابية المصرفية في تلك الدول يكتسب أهمية متزايدة. وبالتالي، فإن قدرة المشرعين على المراقبة الفعالة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تزداد تعقيداً وضخامة، ستكون على المحك في الوقت الذي تنهيا فيه صناعة التمويل الإسلامي لدخول المرحلة التالية من النمو. وبالنظر إلى أداء المؤسسات المالية الإسلامية منذ الأزمة المالية العالمية، يبدو جلياً أن المشرعين قد نجحوا في تجنب المؤسسات المالية الإسلامية من تداعيات تلك الأزمة، على الرغم من أن تأثيرات المرحلة الثانية من الأزمة قد كشفت عن تركيز أعلى للمخاطر بين المؤسسات المالية الإسلامية في بعض البلدان.

وأخيراً، دعونا ننقل إلى المؤسسات المالية الإسلامية، والتي هي أساس ومحور هذا المؤتمر. لا بد لنا من الثناء على البنوك الإسلامية التي نجحت في خدمة الملايين من العملاء في جميع أنحاء الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وغيرهما من الدول من خلال تقديم منتجات مالية عديدة وفق أحكام الشريعة الإسلامية. ولكن مازال هناك المزيد من التحديات الحقيقية.

دعونا نلقي نظرة أخرى على معدلات النمو التي أشرت إليها آنفاً. فكما تعلمون جميعاً أن جزءاً من عملية النمو هو عبارة عن عمليات حسابية بسيطة تبدأ فيها الأرقام المتدنية بالاتجاه صعوداً. ولكن إذا ما نظرنا إلى القيمة الإجمالية للأصول المالية العالمية، نجد أن حصة التمويل الإسلامي منها لا تزال ضئيلة، وبالكاد تبلغ 1%. إضافةً إلى ذلك، لا تزال السوق المصرفية الإسلامية مجزئة ومفتتة، حيث بلغ إجمالي أصول البنوك الإسلامية العشر الأوائل نحو 1% فقط من إجمالي أصول أفضل عشرة بنوك تقليدية في نهاية العام 2010. كما أنه لا توجد لدينا مصارف إسلامية تضاهي "سيتي بنك" أو "جيه بي مورغان تشيس". وكذلك الحال بالنسبة لسوق الصكوك التي تعتبر قيمتها

البالغة 237 بليون دولار أمريكي، هامشية جداً مقارنة بسندات الدين التقليدية البالغة 78 تريليون. وكذلك الأمر بالنسبة لحصة سوق التأمين الإسلامية (التكافل) والتي تمثل أيضاً نسبة ضئيلة جداً من الإجمالي العالمي أو حجم السوق العالمية للتأمين.

وبالنظر إلى الاحصائيات نجد أن البنوك التقليدية هي خيار الغالبية العظمى من العملاء في الدول الإسلامية التي تعمل فيها البنوك الإسلامية والتقليدية جنباً إلى جنب، حيث لا تتعدى حصة البنوك الإسلامية، في أي بلد مسلم بنظام مصرفي مزدوج، نسبة 50% من الإجمالي. ولعل السبب الأكثر ترجيحاً لذلك، هو أن البنوك الإسلامية في خضم سعيها لمجاراة النموذج التقليدي أصبحت شديدة الشبه به، إلى حد يجعل التمييز بينهما أمراً صعباً بالنسبة للعملاء، وبالتالي غير محفز لهم على التغيير.

ومن ناحية أخرى، يبدو أن البنوك الإسلامية قانعة بخدمة "الخاصة" فقط من العملاء، في الوقت الذي لا تحظى فيه الغالبية العظمى من العملاء، ولا سيما ذوي الدخل المحدود منهم، بجميع تلك الخدمات - أو أسوأ من ذلك، يتم تجاهلهم تماماً. وتكشف البيانات المالية ضمن تقرير البنك الدولي للعام 2012، عن أن 24% فقط من الأفراد البالغين في جنوب آسيا لديهم حساب مصرفي، رغم أنها موطن لما يربو عن 700 مليون مسلم.

كما كشفت دراسة أخرى أجريت في عام 2007 من قبل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، وهو مركز أبحاث مستقل، عن أن قاعدة عملاء التمويل الإسلامي للمشروعات الصغرى في 19 دولة مسلمة تبلغ 380,000 عميل فقط، أي نحو 0.5% فقط من الإجمالي. وتظهر هذه الأرقام مجتمعة، أنه على الرغم من التزايد الكبير في أعداد البنوك الإسلامية، إلا أنه مازال عليها الوصول إلى الملايين من الأفراد الآخرين. وبطبيعة الحال، فإن النموذج المصرفي القائم على فلسفة العدالة الاجتماعية لا يستطيع تجاهل مسؤولياته تجاه هؤلاء الأفراد، وإلا فإنهم سيقعون ضحية للاستغلال من قبل جهات تمويلية غير رسمية.

وفي السياق ذاته، هناك حاجة ماسة لدعم الابتكار الحقيقي بالمؤسسات المالية الإسلامية، والذي لا يمكن تحقيقه إلا إذا خصصت المؤسسات المالية الإسلامية موارد مالية ضخمة للقيام بالدراسات والبحوث المتخصصة، بالتنسيق مع المؤسسات الأكاديمية العالمية. وستبقى الريادة في مجال ممارسة الأعمال حليماً بعيد المنال إلى أن تصبح المؤسسات المالية الإسلامية قادرة على إرساء فكر قيادي أولاً، والذي يتطلب حتماً وجود ثقافة حية ونشطة للبحث والابتكار.

وختاماً، لقد حقق التمويل الإسلامي تقدماً كبيراً باستكمالته بنجاح المرحلة الأولى من انطلاقته عالمياً. ولكن، بغية تحقيق مزيد من النمو، يتعين على جميع المؤسسات الإسلامية الكبرى، من جهات أكاديمية وهيئات تشريعية بالإضافة إلى المؤسسات المالية الإسلامية أيضاً، بذل جهود متضافرة دون الابتعاد عن جوهر أحكام الشريعة الإسلامية.

لقد أثبتت التطورات التي شهدتها النظام التمويلي التقليدي خلال السنوات القليلة الماضية، عدم قدرته على تحقيق الاستقرار المالي المنشود. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما تم الكشف عنه من وقائع مثل فضيحة الليبور والإخفاق في بيع الرهون العقارية، قد دفع النقاش الحاصل حول دور الأسس التحفيزية وأخلاقيات العمل نحو مزيد من الجدية. وفي مثل هذه الأوقات العصيبة يمكن للتمويل الإسلامي أن يكون النموذج المصرفي البديل بما يتضمنه من جوهر أخلاقي سليم، وبما يحققه من عدالة اجتماعية ورخاء اقتصادي.

أمل أن تتيح المداولات بين خبراء التمويل الإسلامي وعلماء الشريعة الإسلامية خلال جلسات هذا المؤتمر، المجال لتقديم أفكاراً قيمة في معالجة القضايا التي تطرقت إليها اليوم بشكل موجز.

شكراً جزيلاً



الفصل (٤)

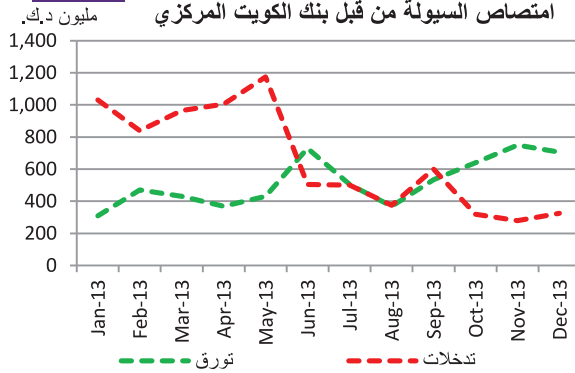
الأسواق المحلية

حافظ الجهاز المصرفي خلال عام 2013 على مستويات كافية من السيولة، واتضح ذلك من خلال حجم العمليات النقدية التي استهدفت امتصاص فائض السيولة، وانخفاض معدلات الفائدة بين البنوك بالدينار الكويتي. من جهة أخرى، كان الانخفاض في حجم الدين الحكومي مصحوباً بزيادة في إصدارات سندات بنك الكويت المركزي، وخاصة تلك المستحقة خلال 3 أشهر. كما ارتفع حجم الودائع بين البنوك لدى البنوك التقليدية وترتبات التورق لدى البنوك الإسلامية خلال العام. وما يؤكد العمليات التي تستهدف زيادة فترة استحقاق سندات الخزنة بالدينار الكويتي هو إصدار سندات بفترة استحقاق أطول تصل إلى 10 أعوام، ومن ثم إيجاد مؤشر سعر فائدة للفترات الأطول على منحنى العائد. ومقارنة بتحركات صرف عملات أخرى، ظلت التقلبات في قيمة الدينار الكويتي محدودة وخاصة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي الذي تغير فقط بمعدل 0.45% خلال العام. استمرت مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية في الارتفاع خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2013، ثم تراجعت بنهاية العام. ويعود النشاط الملحوظ على أسهم الشركات الصغيرة إلى النظرة الإيجابية للأحوال السياسية المحلية. ورغم ذلك، ظل السوق ضعيفاً بعض الشيء في بعض القطاعات مثل الخدمات المالية والعقار والبنوك وهي القطاعات التي تمثل معظم النشاط سواء من حيث القيمة أو حجم المعاملات. في المقابل، ورغم الضغوط الواضحة نتيجة الطلب المتزايد مصحوباً بقيود العرض، حافظ قطاع العقارات على معدلات نمو عالية.

أسواق النقد والصرف الأجنبي:

4.1

امتصاص السيولة من قبل بنك الكويت المركزي

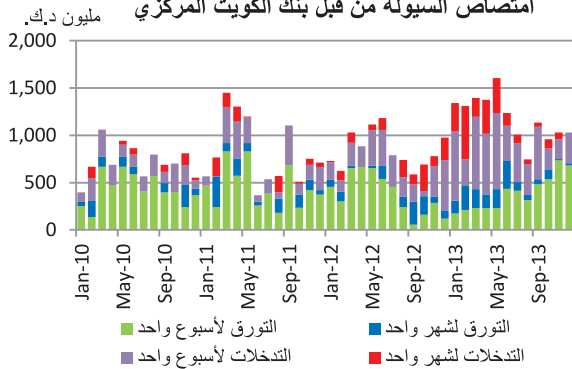


زيادة معدل امتصاص فائض السيولة خلال عام 2013

استمرت العمليات النقدية لبنك الكويت المركزي تستهدف المحافظة على مستويات ملائمة من السيولة لدى الجهاز المصرفي وتخفيف أثر الفروق الدورية في حجم الأموال المودعة أو المسحوبة. وخلال الأشهر الأولى من عام 2013، كان معظم معدل امتصاص السيولة من البنوك التقليدية (التدخلات) في حين ظل معدل الامتصاص من البنوك الإسلامية (التورق¹¹) عند مستوى أقل نسبياً (الشكل 4.1). وخلال الربع الثالث، تساوى هذا المعدل تقريباً من البنوك التقليدية والإسلامية، وأصبح معدل امتصاص السيولة من البنوك الإسلامية خلال الربع الأخير أعلى من البنوك التقليدية مع استمرار معدل امتصاص السيولة بصفة عامة في التراجع.

4.2

امتصاص السيولة من قبل بنك الكويت المركزي

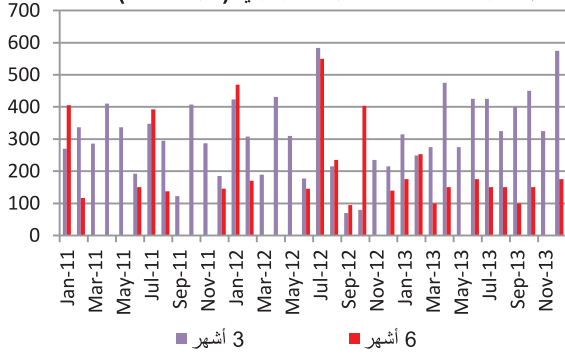


بوجه عام، كان مستوى امتصاص السيولة أكبر خلال 2013، مقارنة بالأعوام القليلة السابقة، مما يشير إلى زيادة مستوى فائض السيولة في القطاع المصرفي (الشكل 4.2). إضافة إلى ذلك، كانت حصة التدخلات والتورق التي تستحق خلال أسبوع واحد أعلى بدرجة كبيرة من تلك التي تستحق خلال شهر. وخلال الربع الأخير من عام 2013 على وجه الخصوص، كانت أعلى نسبة امتصاص للسيولة هي التي تستحق خلال أسبوع.

¹¹ يحد من الأدوات المهمة لإدارة السيولة، حيث يمكن للبنوك أن تضع فائض السيولة لدى البنك المركزي لفترات قصيرة أو طويلة المدى باستخدام آلية شبيهة بمراجعة السلع.

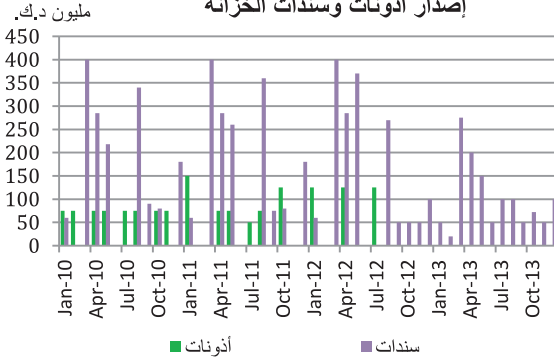
4.3

إصدار سندات بنك الكويت المركزي (مليون د.ك.)



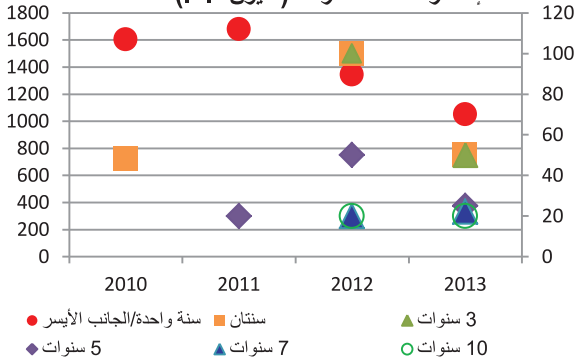
4.4

إصدار أذونات وسندات الخزنة



4.5

إصدار سندات الخزنة (مليون د.ك.)



تعافي سندات بنك الكويت المركزي بأجل استحقاق 3 أشهر

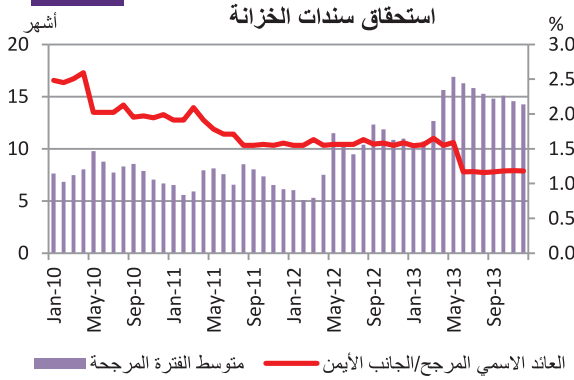
شهد عام 2013 ارتفاعاً في مستوى إصدار بنك الكويت المركزي من السندات بنسبة 12% وقيمة إجمالية بلغت 6.092 مليون دينار كويتي مقارنة بما قيمته 5.443 مليون دينار كويتي في عام 2012. يبين تحليل السندات بحسب آجالها أن السندات بأجل استحقاق 3 أشهر قد شهدت ارتفاعاً حاداً خلال العام، وذلك في مفارقة واضحة للنمو السلبي بنسبة 7% في عام 2012 (الشكل 4.3). على وجه التحديد، شهدت السندات بأجل استحقاق 3 أشهر نمواً سنوياً قوياً بلغت نسبته 39%، حيث زاد إصدارها بصورة كبيرة من 3.237 مليون دينار كويتي في عام 2012 إلى 4.514 مليون دينار كويتي في عام 2013. من ناحية أخرى، شهدت السندات استحقاق 6 أشهر تراجعاً بلغت نسبته 28%، حيث بلغت إصدارات السندات ما قيمته 1.578 مليون دينار كويتي في عام 2013 مقارنة بما قيمته 2.206 مليون دينار كويتي في عام 2012 مما أدى إلى انخفاض حصة السندات بأجل استحقاق 6 أشهر من إجمالي إصدارات سندات بنك الكويت المركزي من 41% في عام 2012 إلى 26% في عام 2013.

تراجع إصدار أدوات الدين العام بوتيرة ثابتة

استمر تراجع حجم الدين العام المصدر تماشياً مع اتجاهات العام الماضي (الشكل 4.4). على سبيل المثال، لم يتم إصدار أي أذونات خزنة بأجل استحقاق 3 أشهر منذ يوليو 2012. أما بالنسبة لأذونات الخزنة بأجل استحقاق 6 أشهر، فقد كان آخر إصدار لها في عام 2009. نتيجة لذلك، انخفضت قيمة أدوات الدين العام المستحقة من أكثر من 2 بليون دينار كويتي إلى نحو 1.52 بليون دينار كويتي بحلول عام 2013.

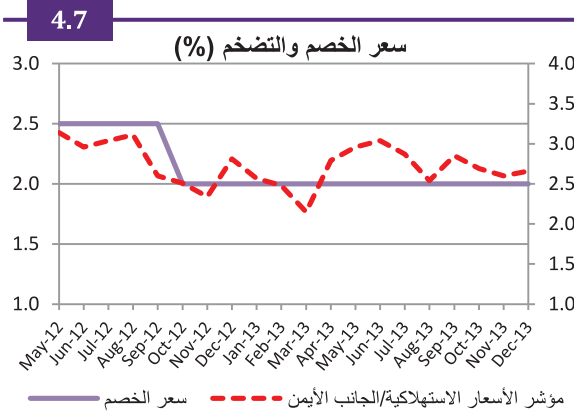
يظهر تحليل سندات الخزنة بحسب آجال استحقاقها على مدى الأعوام القليلة الماضية تحولاً ملحوظاً تجاه إصدار سندات خزنة لأجل أطول. على سبيل المثال، في عام 2012، تم إصدار سندات بأجل استحقاق 3 و 7 و 10 أعوام للمرة الأولى، ثم أعقبه إصدار آخر باستحقاقات متنوعة في عام 2013 (الشكل 4.5). ومع ذلك، ورغم تزايد إصدارات السندات ذات آجال استحقاق أطول، لا تزال السندات بأجل استحقاق سنة واحدة بقيمة إصدار 1.050 مليون دينار كويتي في عام 2013 تشكل معظم الإصدارات الإجمالية. ورغم محاولات بنك الكويت المركزي لطرح منحى عائد قياسي بالدينار الكويتي للأجل الأطول من إصدارات السندات، لم يكتمل الاكتتاب من قبل البنوك في هذه الإصدارات.

4.6

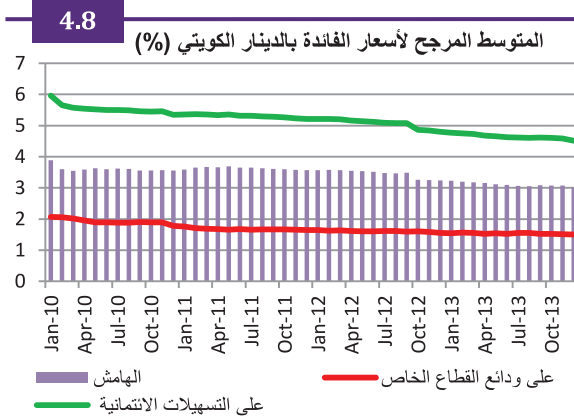


من جهة أخرى، يهدف بنك الكويت المركزي من خلال إصدار سندات بأجل استحقاق أطول نسبياً إلى إيجاد منحى عائد سيادي لفترات أطول يساعد في تزويد السوق بمؤشر لتسعير ديون الشركات. ومن النتائج الواضحة لهذه الاستراتيجية التحسن في متوسط العمر المرجح لسندات الخزانة من 9.3 أشهر في عام 2012 إلى 14.3 شهراً في عام 2013 (الشكل 4.6). في الوقت نفسه، تراجع العائد الاسمي المرجح وهو ما يفسر، جزئياً، تراجع رغبة البنوك في السندات الأطول أجلاً، كما تبدو البنوك مترددة بشأن السندات بأجل استحقاق أطول في ظل أسعار الفائدة المتدنية.

حافظ بنك الكويت المركزي على معدل سعر الخصم دون تغيير عند نسبة 2%



أبقى بنك الكويت المركزي خلال عام 2013 على معدل سعر الخصم عند مستواه دون تغيير، وهو المعدل القياسي الرئيسي الذي يعمل كمعدل محوري لحساب أسعار الفائدة الأخرى على مختلف القروض بالدينار الكويتي¹² (الشكل 4.7). يذكر بأن المرة الأخيرة التي تم فيها خفض معدل سعر الخصم بشكل حاد كان في الثالث من أكتوبر 2012 بمقدار 50 نقطة أساس إلى 2%. وبسبب استمرار معدل التضخم ضمن الحدود المقبولة، فإن الأمر لا يستدعي تغييراً في معدل سعر الخصم. إضافة إلى ذلك، استهدف بنك الكويت المركزي، من خلال المحافظة على سعر الفائدة عند 2%， المساعدة على زيادة الانتماء للقطاع الخاص، الذي يساهم بنسبة مهمة في القطاعات الاقتصادية غير النفطية. كما شكلت أسعار الفائدة السائدة عامل جذب للودائع بالعملة المحلية، وخاصة مقارنة بالمستويات المنخفضة لمعدلات الفائدة السائدة في العديد من الدول المتقدمة.

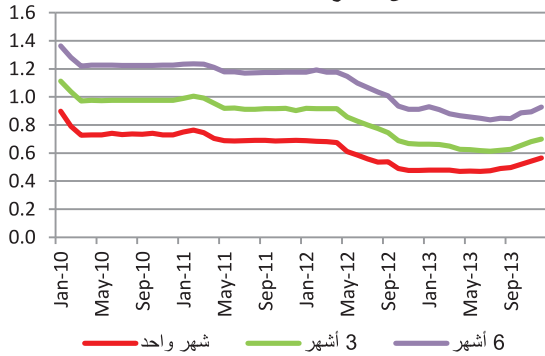


مع استمرار سعر الخصم دون تغيير، ضاقت الفجوة أكثر بين سعر الفائدة المرجحة على التسهيلات الائتمانية بالدينار الكويتي وسعر الفائدة المرجحة على ودائع القطاع الخاص بالدينار الكويتي (الشكل 4.8). نتيجة لذلك، وصل الفارق إلى حوالي 3.11 نقطة مئوية في المتوسط خلال 2013، مقارنة بما نسبته 3.46 نقطة مئوية خلال 2012. ويعود التراجع الهامشي للفارق بدرجة أكبر إلى انخفاض سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية بالدينار الكويتي من 5.066% في عام 2012 إلى 4.647% في عام 2013.

¹² على سبيل المثال تستطيع البنوك أن تفرض أسعار فائدة تبلغ حتى 3% أعلى من سعر الخصم على القروض الاستهلاكية وقروض الإسكان، وحتى 2.5% أعلى من سعر الخصم على القروض التجارية استحقاق أقل من عام واحد وحتى 4% أعلى من سعر الخصم على القروض التجارية استحقاق أكثر من عام واحد.

4.9

أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة فيما بين البنوك



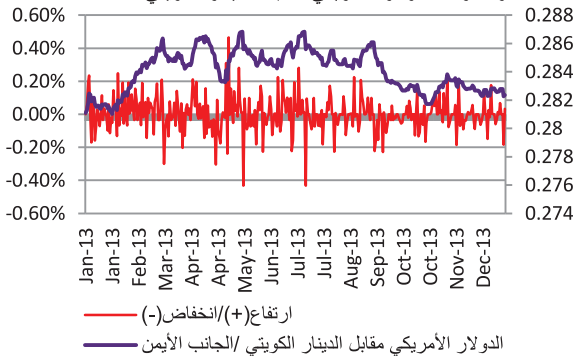
ظلت أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك (الإنترنت) قريبة من المستويات المنخفضة معظم فترات العام (الشكل 4.9)، مع زيادة ضئيلة ملحوظة بنهاية العام بسبب عوامل موسمية والتطورات على الساحة المحلية.

استقرار سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي

واصل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي استقراره نسبياً مع تغير محدود بنسبة 0.45% خلال العام (الشكل 4.10). وقد كانت وتيرة التغيرات الشهرية في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي أكثر بطناً خلال الربع الأخير من عام 2013 عنها خلال فترة التسعة أشهر الأولى من نفس العام.

4.10

سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي

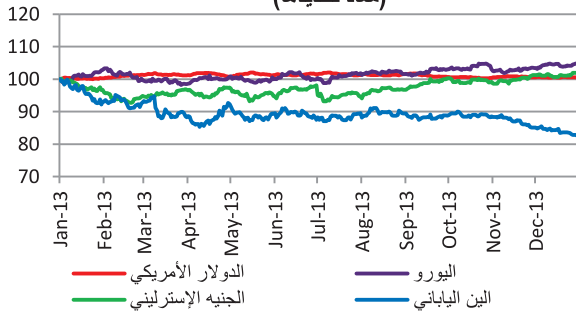


وبغض النظر عن تقلبات أسعار الصرف، ظل تكافؤ سعر صرف الدينار الكويتي والدولار الأمريكي مستقراً إلى حد ما، مع تذبذب طفيف في حدود $\pm 0.47\%$.

وفي إطار السياسة التي ينتهجها بنك الكويت المركزي، تم ربط الدينار الكويتي منذ العشرين من مايو 2007، بسلة من عملات الدول التي ترتبط مع دولة الكويت بعلاقات مالية وتجارية. وكان بنك الكويت المركزي قبل ذلك، أي بين عامي 2003 و2007، قد قرر ربط الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي بواقع 0.29963 دينار كويتي لكل 1 دولار أمريكي مع هامش في حدود $\pm 3.5\%$.

4.11

أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدينار الكويتي (معاد تحديدها)

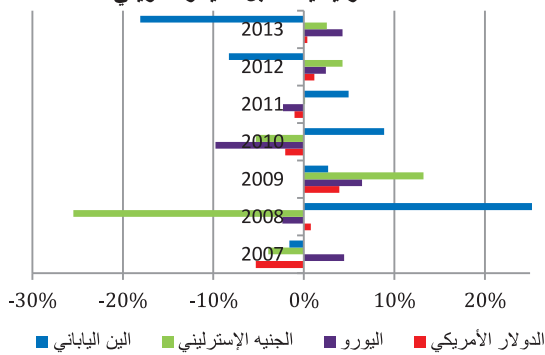


تراجع الدينار الكويتي بشكل طفيف أمام الجنيه الإسترليني واليورو بالتوازي مع تراجع الدولار الأمريكي أمام نفس العملات.

شهد سعر صرف الدينار الكويتي تراجعاً أمام كل من اليورو والجنيه الإسترليني وذلك بهامش بلغت نسبته 4.36% و 2.25% على التوالي (الشكل 4.11)، وذلك بالتزامن مع تراجع الدولار الأمريكي مقابل هاتين العملتين. من ناحية أخرى، حقق الدينار الكويتي ارتفاع كبير بنسبة 17% مقابل الين الياباني خلال عام 2013، وذلك بسبب السياسة النقدية الفضفاضة بقوة لبنك اليابان إضافة إلى معدل التضخم المستهدف مما أدى إلى إضعاف الين الياباني. وبالنسبة لسعر صرف الدولار الأمريكي، فقد شهد الدينار الكويتي تقلبات أقل بكثير مقارنة بعملات رئيسية أخرى (الشكل 4.12). وكما هو واضح، فقد سجل الين الياباني تراجعاً حاداً مقابل الدولار الأمريكي في حين سجل كل من الجنيه الإسترليني واليورو ارتفاع متوسط.

4.12

العملات الرئيسية مقابل الدينار الكويتي

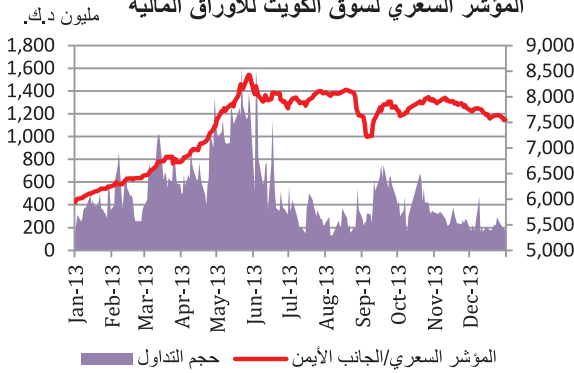


سوق الكويت للأوراق المالية:

ارتفاع الأرباح في بداية عام 2013

4.13

المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية



سجل المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية خلال عام 2013 أرباح مرتفعة بنسبة 27.2%، مقارنة بالمكاسب المتوسطة المسجلة خلال عام 2012 بنسبة 2.1% (الشكل 4.13). وبالنسبة للمؤشر الوزني، وهو مؤشر رئيسي آخر يعبر بصورة أفضل عن الشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة في الكويت، فقد سجل عائداً أقل نسبياً ولكن يظل ملحوظاً بنسبة 8.4% مقارنة بالعام السابق. وأخيراً، سجل مؤشر كويت 15، والذي تم إطلاقه في مايو 2012 ويغطي أعلى 15 شركة مصنفة من حيث السيولة ورأس المال، مكاسب متوسطة بلغت 5.4% على أساس سنوي.

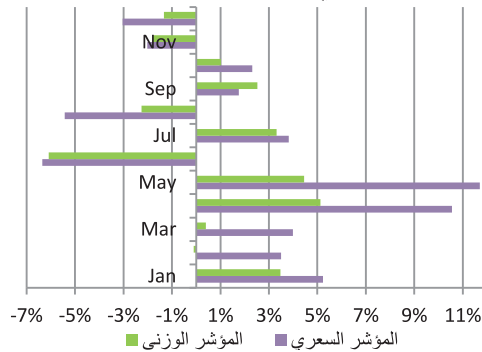
ارتفاع المؤشر السعري خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2013

شهد سوق الكويت للأوراق المالية انطلاقة جيدة منذ يناير 2013، حيث سجل المؤشر السعري مكاسب بواقع 5.2% خلال الشهر الأول. واستمر هذا الارتفاع مدعوماً، على وجه الخصوص، بأسهم الشركات الصغيرة قبيل مايو 2013، ثم سجل المؤشر السعري أيضاً عوائد قوية بنسبة 42% حتى 28 مايو 2013 ووصلت إلى 8430.73 نقطة كأعلى مستوى له منذ ديسمبر 2008. وجاء المؤشر الوزني خلف المؤشر السعري مسجلاً ارتفاعاً بنسبة معقولة بلغت 13.8% خلال نفس الفترة. وقد تأثرت هذه العوائد القوية المصحوبة بارتفاع السيولة في السوق، بالمؤشرات الإيجابية السائدة حول الأوضاع السياسية المحلية وتحسن التوقعات بشأن تنفيذ خطة التنمية الحكومية. حتى على المستوى العالمي، عمت الأسواق مؤشرات إيجابية خلال هذه الشهور، كما اتضح ذلك من خلال الارتفاعات القوية للمؤشرات في الأسواق الرئيسية.

ثم حركة تصحيح واسعة وغياب للزخم

4.14

التغير الشهري لمؤشرات السوق



سجل السوق حركة تصحيح واسعة في يونيو 2013 بانخفاض كافة المؤشرات الرئيسية وتراجع المؤشر السعري والمؤشر الوزني بنسبة 6.4% و 6.1% على التوالي على أساس شهري (الشكل 4.14). ورغم ذلك، كان هذا التراجع متوقعاً بسبب بداية فترة الإجازات الصيفية. ثم تعافى السوق بشكل ملحوظ في يوليو من العام نفسه برغم تقليل ساعات التداول خلال شهر رمضان الكريم، وارتفع كل من المؤشر السعري والمؤشر الوزني بواقع 4% و 3% على التوالي. وخلال الأشهر التالية، جاء اتجاه المؤشر بشكل عرضي ليحقق مكاسب في شهر وخسائر في شهر آخر، حيث انخفض المؤشر السعري بنسبة 5% في أغسطس، جزئياً بسبب المؤشرات السلبية السائدة في تزايد التوترات الإقليمية مع احتمال قيام الولايات المتحدة بشن هجوم على سوريا. رغم ذلك، شهد السوق تحسناً خلال شهر سبتمبر حيث

ساعدت الحلول الدبلوماسية للأزمة السورية على تهدئة مخاوف المستثمرين إلى حد ما. من جانبه، حقق المؤشر الوزني على وجه الخصوص مكاسب أكبر بسبب الارتفاع النسبي لأسهم الشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة، على عكس الشهور الأخرى من عام 2013 حيث كان المؤشر السعري في الصدارة. ومن بين أسباب تحسن أداء السوق إدراج أسهم بنك وربة وانتهاء فترة الإجازات الصيفية، واستمر النشاط الإيجابي للسوق خلال شهر أكتوبر، رغم انخفاض السيولة خلال إجازة عيد الأضحى التي استمرت لمدة أسبوع. وخلال الشهرين الأخيرين من عام 2013، سجلت كافة المؤشرات انخفاضاً ملحوظاً على الرغم من أن انخفاض المؤشر السعري كان أكبر بعض الشيء.

تكشف المقارنة بين مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية الثلاثة خلال العام اختلافاً واضحاً بين المؤشر السعري والمؤشر الوزني ومؤشر كويت 15، خاصة في ظل ارتفاع أسهم الشركات الصغيرة بصورة أكبر (الشكل 4.15). من ناحية أخرى، حقق مؤشر كويت 15 أقل المكاسب. يشير الأداء الضعيف نسبياً لكل من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 إلى أن المكاسب الجيدة التي حققها المؤشر السعري جاءت مدعومة بالمؤشرات الإيجابية أكثر من المقومات الأساسية للسوق. كما لم تعكس أسعار الأسهم التحسن المتواضع في أرباح الشركات خلال عام 2013 بصورة حقيقية.

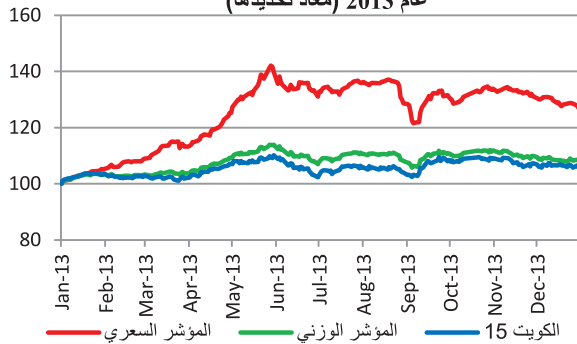
ويوضح تحليل ارتفاع السوق أن المؤشر السعري، رغم المكاسب الجيدة التي حققها خلال عام 2013، لا يزال متداولاً على مستوى أقل بكثير مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة المالية العالمية خلال الفترة بين عامي 2007-2008 (الشكل 4.16). على العكس من ذلك، تجاوزت بعض مؤشرات الأسهم العالمية مثل ستاندارد أند بورز وداو جونز مستويات ما قبل الأزمة في عام 2007، بسبب السياسات النقدية غير التقليدية التي انتهجتها البنوك المركزية الكبرى.

تحسن أنشطة التداول بشكل ملموس خلال 2013

بالنظر إلى المؤشرات الرئيسية لسوق الكويت للأوراق المالية، يلاحظ ارتفاع أنشطة التداول خلال عام 2013، حيث سجل إجمالي حجم التداول ارتفاعاً قوياً بنسبة 54% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 127.8 بليون سهم، مقارنة بإجمالي 83 بليون سهم في عام 2012 (الجدول 4.1). بالمثل، ارتفع إجمالي قيمة التداول بشكل كبير ليصل إلى 11.1 بليون دينار كويتي، مقارنةً بإجمالي 7.3 بليون دينار كويتي عام 2012، أي بارتفاع بلغت نسبته 52%. كما تضاعف عدد الصفقات تقريباً ليصل إلى 2.136 صفقة مقارنة بعدد الصفقات المسجل في عام 2012. علاوة على ذلك، بلغت القيمة السوقية الرأسمالية للسوق 31 بليون دينار كويتي خلال عام 2013، بزيادة قدرها 2 بليون دينار كويتي منذ بداية العام، مقارنة بانخفاض طفيف خلال عام 2012. وأخيراً، انخفض عدد الشركات المدرجة بالسوق بواقع ثلاث شركات في عام 2013.

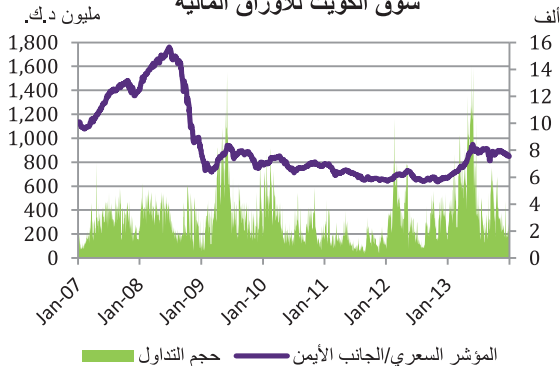
4.15

مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية خلال عام 2013 (معاد تحديدها)



4.16

سوق الكويت للأوراق المالية

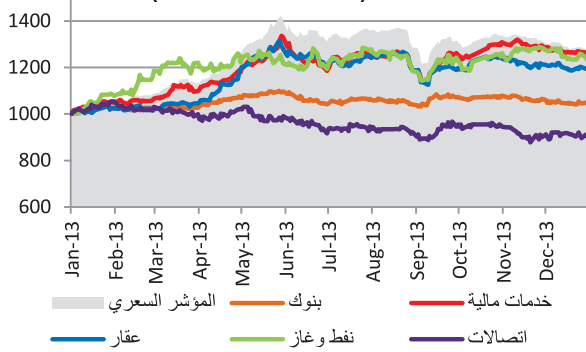


الجدول 4.1: المؤشرات الرئيسية لسوق الكويت للأوراق المالية				
2013	2012	2011	2010	
7549.5	5934.3	5814.2	6955.5	المؤشر السعري
8430.7	6492.4	6999.4	7575.0	أعلى سعر للمؤشر السعري
5934.3	5650.0	5764.3	6319.7	أدنى سعر للمؤشر السعري
31.0	28.9	29.3	36.3	القيمة السوقية الرأسمالية (بليون د.ك.)
11.1	7.3	6.1	12.5	إجمالي قيمة التداول (بليون د.ك.)
127.8	83.1	38.3	74.7	إجمالي حجم التداول (بليون)
2,136	1,196	617	1,254	عدد الصفقات (بالآلاف)
196	199	214	217	عدد الشركات المدرجة بالسوق

حقق كل من قطاع الخدمات المالية وقطاع النفط والغاز معظم المكاسب

4.17

أداء القطاعات الرئيسية (المؤشرات معاد تحديدها)



جاء قطاع الخدمات المالية الأفضل أداء في عام 2013، محققاً مكاسب بنسبة 26% مقارنة بالعام السابق، تلاه قطاع النفط والغاز بمكاسب بلغت 23% (الشكل 4.17). ومع ارتفاع المؤشر السعري مدعوماً بأسهم الشركات الصغيرة، سار مؤشر قطاعي الخدمات المالية والنفط والغاز على نفس نهج المؤشر السعري. أما قطاع الاتصالات، الذي يمثل سهم الشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة، فقد كان الأضعف أداءً، حيث أن ارتفاع الأداء كان بشكل أساسي في أسهم الشركات الصغيرة.

قطاعان يستحوذان على 3/4 حجم السوق تقريباً

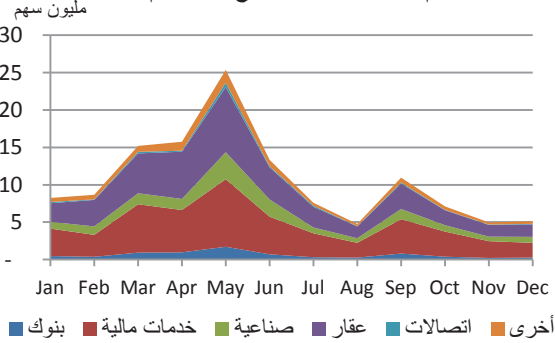
استحوذ كل من قطاع الخدمات المالية وقطاع العقار معاً على حوالي 73.8% من متوسط حجم السوق الشهري، مقارنة بحصتهما السابقة التي بلغت 60% خلال عام 2012 (الشكل 4.18). يشير مستوى التركيز المتزايد من حيث حجم السوق إلى انخفاض عمق سوق الأسهم، الذي هو في الأساس منخفض. ونظراً لاستحواذ قطاع الخدمات المالية وحده على حوالي 39.5% من إجمالي حجم السوق، فإن مؤشره يأتي خلف المؤشر السعري مباشرة (الشكل 4.17). ويستحوذ قطاع البنوك وقطاع الصناعة على حصة بلغت 6% و12.5% على التوالي من إجمالي حجم السوق. وإجمالاً، تغطي هذه القطاعات الأربعة أعلاه إجمالي السوق تقريباً.

السوق أقل تركيزاً من حيث القيمة

بالنظر إلى متوسط قيمة التداولات الشهرية، فإن أربعة قطاعات، هي الخدمات المالية، والعقار، والبنوك، والصناعة، تستحوذ على 88% من إجمالي قيمة التداول في السوق (الشكل 4.19). وعلى عكس حجم السوق، يبدو أن قطاع البنوك هو الأفضل أداءً، حيث بلغت حصته من متوسط قيمة تداولات السوق 18% تقريباً في عام 2013، وهي نسبة أعلى بكثير من حصته في حجم التداول. يعود الارتفاع النسبي في أسعار معظم أسهم البنوك إلى ارتفاع حصة القطاع في إجمالي قيمة السوق.

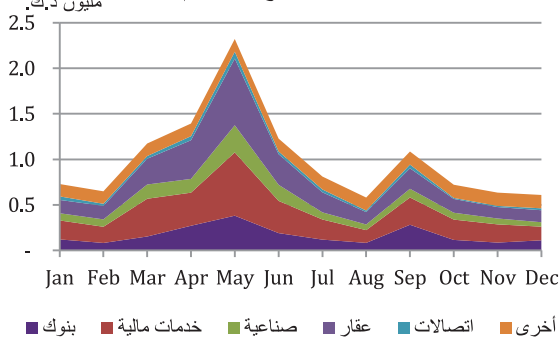
4.18

متوسط حجم التداول بحسب القطاع خلال عام 2013



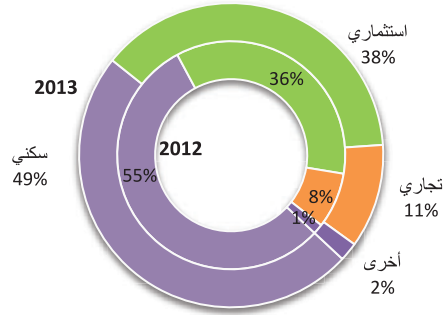
4.19

متوسط قيمة التداول بحسب القطاع خلال عام 2013



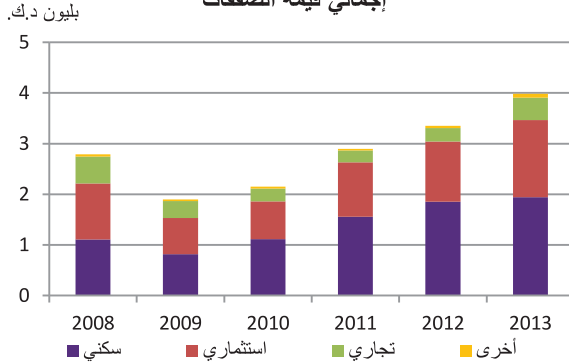
4.20

القطاع العقاري: الحصة على مستوى أقسام القطاع (استناداً إلى قيمة الصفقات)



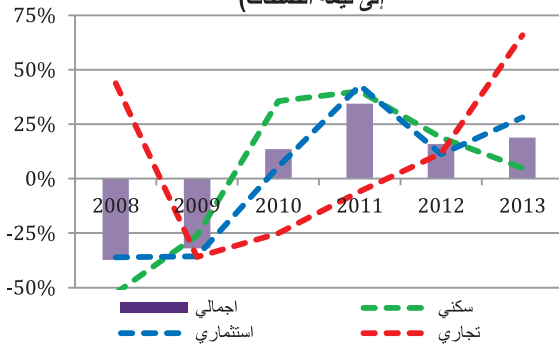
4.21

إجمالي قيمة الصفقات



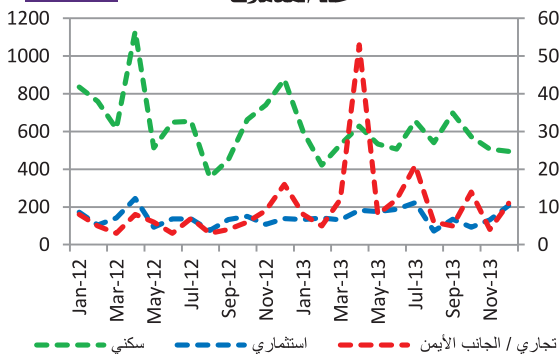
4.22

النمو في مختلف أقسام القطاع (استناداً إلى قيمة الصفقات)



4.23

عدد المعاملات



سوق العقار:

انخفاض حصة القطاع السكني يشير إلى قيود العرض

يتكون سوق العقار في دولة الكويت من ثلاث قطاعات رئيسية هي: العقار السكني، و العقار الاستثماري، والعقار التجاري. استحوذ العقار السكني، أو ما يعرف أيضاً بالسكن الخاص، خلال عام 2013 على نصف السوق تقريباً (49%) من حيث إجمالي قيمة الصفقات، ثم قطاع العقار الاستثماري (38%) وأخيراً قطاع العقار التجاري (11%) (الشكل 4.20). رغم أن العقارات السكنية لا تزال تمثل ما يقرب من نصف صفقات قطاع العقار، إلا أن حصتها قد تراجعت من حوالي 55% في عام 2012 مما يوضح تزايد قيود العرض بهذا القطاع.

النمو الكبير في قيمة الصفقات دليل على التحسن المستمر

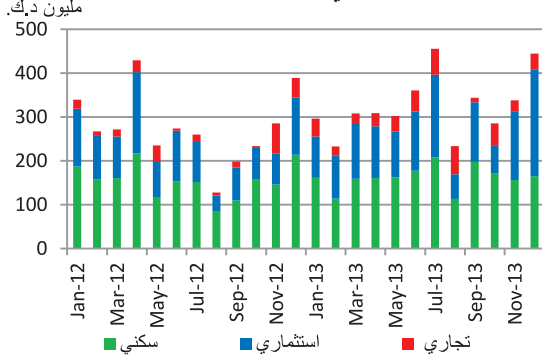
يواصل سوق العقار تعافيه منذ عام 2010 (الشكل 4.21)، حيث بلغ إجمالي قيمة الصفقات 3.98 بليون دينار كويتي خلال عام 2013، مقارنة بنحو 3.35 بليون دينار كويتي في عام 2012، أي بارتفاع نسبته 18.8% تقريباً. ويعد هذا النمو من أعلى المعدلات المسجلة خلال الأعوام الثلاث السابقة منذ عام 2010.

ومن الواضح وجود اختلافات في مسارات النمو بالنسبة لقيمة الصفقات في مختلف القطاعات العقارية. على سبيل المثال، شهد النمو في القطاع السكني تباطؤ ملحوظ منذ عام 2011، في إشارة إلى نقص العرض وارتفاع الطلب على السكن الخاص للمواطنين (الشكل 4.22). من ناحية أخرى، سجل القطاع التجاري نمواً كبيراً بنسبة 66% خلال عام 2013، وهو ما قد يعزز مستوى زيادة العرض القائم في السوق وبالتالي إمكانية حدوث تصحيح في الأسعار مستقبلاً. وتعتبر التقلبات الكبيرة في الأسعار في هذا القطاع، بوجه عام، أمر طبيعي في ضوء قلة عدد الصفقات عالية القيمة والتي يمكن أن تؤثر بقوة على اتجاهات النمو الكلي.

هذا، وقد شهد عدد الصفقات تراجعاً بنسبة 12.7% ليصل إلى 8.735 صفقة في عام 2013، مقارنة بـ 10.003 صفقة في عام 2012. فقد سجل القطاع السكني، بوجه خاص، صفقات بلغت 6.687 صفقة في عام 2013، مقارنة بـ 8.247 صفقة في عام 2012 (بانخفاض قدره 18.9%)، مما يشير إلى قيود العرض في قطاع السكن الخاص في ظل ارتفاع الطلب (الشكل 4.23). قد يمثل سبب آخر وراء تباطؤ الصفقات المنفذة في القطاع السكني، خاصة في الربع الأخير من عام 2013، في التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن فرض ضوابط معينة على التمويل المقدم للعملاء ذوي الملاءة المالية العالية بالنسبة لشراء/ تطوير الوحدات العقارية.

4.24

قيمة المعاملات

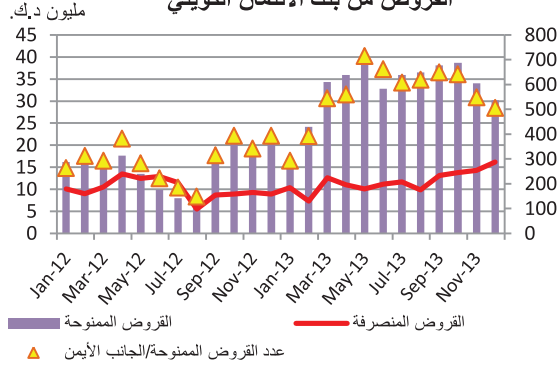


يشير تحليل الصفقات على أساس شهري خلال عام 2013 إلى نمط موسمي يتناسب تماماً مع سوق العقار في الكويت (الشكل 4.24). بلغ نشاط السوق أدنى مستوياته خلال شهري فبراير وأغسطس على التوالي بسبب الأعياد الوطنية وإجازة عيد الفطر. بينما شهد أغسطس تحسناً قوياً بواقع 87% مقارنة بالعام السابق، استمرت الصفقات عند أقل مستوياتها، أيضاً بسبب حالة النشاط القوية الملحوظة خلال شهر يوليو، الذي يمثل فعلياً تحليل البيانات خلال خمسة أسابيع.

ارتفاع حاد في معدل القروض الممنوحة من بنك الائتمان الكويتي يشير إلى ضغوط الطلب في قطاع السكن الخاص

4.25

القروض من بنك الائتمان الكويتي



واصل بنك الائتمان الكويتي، كمؤسسة مستقلة مملوكة للحكومة وتعمل تحت إشراف وزير الدولة لشؤون الإسكان، تقديم قروض الإسكان للمواطنين الكويتيين لشراء أو بناء أو تجديد الوحدات العقارية. وخلال عام 2013، تمت الموافقة على منح قروض بقيمة 394.4 مليون دينار كويتي مسجلاً ارتفاعاً كبيراً بلغ نسبته 111.8% مقارنةً بعام 2012 (الشكل 4.25). وارتفع أيضاً عدد القروض الممنوحة بشكل كبير خلال عام 2013، حيث تمت الموافقة على منح 6,745 قرض مقارنة بـ 3,539 قرض في عام 2012. جاءت الزيادة السريعة في القروض الممنوحة (من حيث القيمة والعدد) كدليل واضح على ضغوط الطلب بقطاع الإسكان الخاص، رغم أن ذلك قد يعود بشكل جزئي إلى قيام الحكومة بالبدء في تخصيص أراضي في مدينة جابر الأحمد، ومنطقة النسيم، ومنطقة صباح الأحمد.

وقد كانت القروض التي تم صرفها أقل من القروض التي تم الموافقة عليها، ولم يكن النمو المعلن عنه مساوياً لعدد القروض التي تمت الموافقة على منحها، مما يشير إلى احتفاظ بنك الائتمان الكويتي بمستوى معين من سداد القروض بصرف النظر عن الموافقات الممنوحة للقروض. كما يعود بطء معدل سداد القروض بشكل جزئي إلى أن القروض الممنوحة سيتم سدادها في صورة شرائح، بناء على سرعة وتيرة أعمال الإنشاءات/ التجديد.

ضوابط الانكشاف لسوق العقار

يعتبر قطاع العقار أحد المكونات الأساسية للاقتصاد الوطني لعدة أسباب، أولها أن الإسكان يمثل استثماراً رئيسياً للأفراد يستحوذ على جزء كبير من ثرواتهم الشخصية. وبالنسبة لالتزاماتهم، فإن دفعات سداد القروض الإسكانية تمثل نسبة كبيرة من نفقاتهم الشهرية. ثانياً، ونتيجة للسبب الأول، يوجد لدى البنوك انكشاف كبير بشكل عام لأسواق الإسكان سواءً من خلال الإقراض المباشر أو استخدام العقارات كضمانات. كما أن الأنظمة المالية التي تتواجد فيها المؤسسات المالية الإسلامية بشكل كبير لديها انكشاف أكبر للأسواق العقارية نظراً لتركيز البنوك الإسلامية على الأصول الملموسة مقابل منح تسهيلات ائتمانية. ثالثاً، دورات الازدهار والكساد الاقتصادية الشائعة في سوق الإسكان وأثارها على النمو العام للنشاط الاقتصادي. ويبين أحد أبحاث صندوق النقد الدولي حول بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن فترات الكساد بين عامي 1960 و2007 قد صحبتها فترات كساد عقاري مستمرة وشهدت خسائر متراكمة في الإنتاج أعلى بمرتين إلى ثلاث مرات. ولهذه الأسباب، يُعتبر قطاع العقار أحد الركائز الأساسية للسياسة التحوطية الكلية التي تهدف إلى احتواء المخاطر النظامية التي تهدد الاستقرار المالي عبر الحد من النمو المفرط في الائتمان إضافة إلى تدابير أخرى. ولوضع حد للارتفاع الحاد في كل من الإقراض بضمان الرهن العقاري وأسعار المنازل، يمكن للبنوك المركزية أن تستفيد من التدابير التحوطية الكلية، حيث قد تضطر تلك البنوك عوضاً عن ذلك إلى استخدام أسعار الفائدة للتحقق من نمو الائتمان غير أنها أداة أكثر حدة نوعاً ما.

وعلى المستوى العالمي، تم استخدام عدد من التدابير التحوطية الكلية للحد من أسباب المخاطر في القطاع العقاري، وعلى وجه الخصوص، استخدام نسب القرض إلى القيمة والدين إلى الدخل الشائعة في العديد من الدول ومدعومة بأدلة تجريبية. على سبيل المثال، أوضح كل من إيجنا وكانج¹³ (2011) أن القيود المفروضة على نسب القرض إلى القيمة والدين إلى الدخل في كوريا قد ساعدت على احتواء الارتفاع في الأسعار وحجم المعاملات. وقد دفع وونج وآخرون¹⁴ (2011) بأن وضع حد أعلى لنسبة القرض إلى القيمة قد أدى فعلياً لخفض المخاطر النظامية التي تتسبب فيها دورات أسعار المنازل في هونج كونج. كما بين ليم وآخرون¹⁵ (2011) أن الإجراءات مثل الحد الأعلى لنسب القرض إلى القيمة والدين إلى الدخل، والمخصصات الديناميكية والاحتياطات الإجبارية تساعد على تخفيف حدة الدورة الاقتصادية في الإقراض البنكي. كما سلط كلاسينز وآخرون¹⁶ (2013) الضوء على فاعلية نسب القرض إلى القيمة والدين إلى الدخل في ضبط نمو القطاع المالي خلال فترات الانتعاش.

التدابير الأخيرة التي اتخذها بنك الكويت المركزي: حقق سوق العقار في الكويت نمواً ملحوظاً خلال الأعوام الأربعة الأخيرة، على عكس النمو السلبي خلال عامي 2008 و2009 (لمزيد من التفاصيل، أنظر قسم سوق العقار /الذي يسبق هذا المرفق). ونظراً للتوجهات الحالية في سوق العقار المحلي، أصدر بنك الكويت المركزي في 12 نوفمبر 2013 حزمة تدابير جديدة للحد من المخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد والجهات المانحة للقروض في الجهاز المصرفي على حد سواء والتحوط من تطور أوضاع السوق. تتناول هذه التدابير الجديدة التسهيلات التمويلية الممنوحة من البنوك وشركات الاستثمار والتمويل لغرض شراء و/أو تطوير العقارات الواقعة في المناطق السكنية، وكيفية حماية النظام المالي ككل من تطور الأوضاع في سوق العقار، إضافة إلى التحوط من تشكيل فقاعة سريعة.

¹³ Igan (D.) and kang (H.) (2011) "Do LTV and DTI limits work? Evidence from Korea", IMF, Working Paper, No. 297.

¹⁴ Wong (T.), Fond (T.), Li (k.) and Choi (H.) (2011) "Loan-to-value ratio as a macroprudential tool: Hong Kong's experience and cross-country evidence", BIS, Papers, No. 57.

¹⁵ Lim (C. H.), Columba (F.), Costa (a.), kongsamut (P.), otani (a.), Saiyid (M.), Wezel (T.) and Wu (X.) (2011) "Macroprudential policy: what instruments and how to use them? Lessons from country experiences", IMF, Working Paper, No. 11/238.

¹⁶ Claessens (S.) Ghosh (S.) and Mihet (r.) (2013), "Macroprudential policies to mitigate financial system vulnerabilities", Journal of International Money and Finance, No. 39, pp. 153-185.

الحد الأقصى لنسبة القرض إلى قيمة العقار	الغرض من القرض
50%	شراء أرض فضاء
60%	شراء عقار قائم
70%	لغرض البناء فقط

هذا ويتم منح التمويل بموجب هذه التدابير على أساس نسبة من العقار الذي يتم تمويله مع اختلاف الحد الأقصى للتمويل تبعاً للغرض منه.

وتتطلب تعليمات بنك الكويت المركزي أيضاً أن يتم تحديد قيمة العقار على أساس سعر الشراء أو قيمة تقييم العقار، أيهما أقل، وبمراعاة أن يتم التقييم من قبل اثنين من المقيمين المستقلين غير ذوي صلة بأطراف الصفقة، ومن أصحاب الكفاءات المسجلين بسجل المقيمين لدى وزارة التجارة والصناعة. وبالنسبة لتكلفة البناء، يتعين التحقق من تقديرها من خلال مكاتب متخصصة ومعتمدة في هذا المجال.

فيما يلي بعض من أهم التدابير الجديدة¹⁷ الصادرة في 12 نوفمبر 2013:

- أن يكون منح الائتمان وفقاً لدراسة ائتمانية متكاملة تتناول ما نصت عليه تعليمات بنك الكويت المركزي في شأن ترشيد السياسة الائتمانية، وبصفة خاصة تحديد الجدارة الائتمانية للعميل وقدرته على السداد، التحقق من التاريخ الائتماني للعميل وبياناته الائتمانية من واقع بيانات شركة شبكة المعلومات الائتمانية (Ci-Net) ونظام مركزية المخاطر، تقييم التدفقات النقدية للعميل ودراسة الأثر على التدفقات النقدية نتيجة التعرض لسيناريوهات وظروف ضاغطة على الأوضاع المالية للعميل وتأثير ذلك على قدرته على السداد في المواعيد المحددة.
- يتعين أن يتوافر لدى العميل مصادر لتدفقات نقدية صافية، بخلاف راتبه الشهري ودخل العقار الذي سيتم تمويله، لا تقل عن 50% من الالتزام المستحق على العميل نتيجة هذا التمويل.
- يتعين على البنك/الشركة التحقق من أن القرض يستخدم في الغرض المحدد من أجله، وأما بالنسبة لحالة التطوير العقاري، يجب صرف دفعات التمويل وفقاً لتقدم إنجاز الأعمال المنفذة.
- يراعى أن يتم سداد أصل التمويل والعائد على أقساط ربع سنوية على الأقل خلال الفترة التي تتناسب مع الغرض من التمويل وبحد أقصى عشرة أعوام. ويجوز في حالات تطوير العقارات أن تشمل هذه المدة فترة سماح بحد أقصى سنتين من تاريخ منح التمويل على أن يتم خلالها الاستمرار في سداد الدين.
- يجب على البنك/الشركة إطلاع العميل على إجمالي تكلفة التمويل وأعباء التمويل المحتسبة على العميل عند مستويات مختلفة لمعدلات الفائدة، وآلية تحديد سعر الفائدة (العائد) والأسعار المرجعية المستخدمة وكذلك الرسوم والعمولات المستقبلية، مع الاحتفاظ بما يثبت إطلاع العميل على ذلك.
- يجب على البنك/الشركة الاحتفاظ بنسخ عن كافة المستندات المتعلقة بالعقار بما في ذلك مستندات شراء العقار وتسديد قيمته والعمولات المتعلقة بأي أطراف أخرى في هذا الشأن، ودليل يثبت إطلاع العميل على ما سبق بيانه.
- يتعين وضع سياسة تمويلية متكاملة تعتمد من مجلس إدارة البنك/الشركة، وتغطي جميع المخاطر المحتملة، وتشمل بشكل خاص الضوابط اللازمة لقياس وإدارة تلك المخاطر وتخفيفها إلى حدودها الدنيا، أخذاً بالاعتبار جميع ما ورد في هذه التعليمات.

على غرار هذه التدابير، طبقت الكثير من الدول سياسات مختلفة تضمن استقرار سوق العقار. ونبين في الفقرات التالية خبرات بعض الدول في احتواء انتعاش الأسواق السكنية:

- في كوريا الجنوبية، أصدرت السلطات الرقابية في 2002 تعليمات حول نسبة القرض إلى قيمة العقار، حيث تفرض حدوداً على نسب القروض المضمونة برهون إلى قيمة العقار المتخذ كضمان. كما نصت التعليمات على حدود قصوى مختلفة لنسبة القرض إلى قيمة العقار على أساس استحقاق القروض وسعر العقار المراد تمويله وموقع العقار نفسه. لاحقاً في 2005، تم فرض حدود قصوى لنسبة الدين إلى الدخل لتتبع التعليمات القائمة حول نسبة القرض إلى قيمة العقار. أثبتت خبرات كوريا الجنوبية مع هاتين النسبتين (نسبة القرض إلى قيمة العقار، ونسبة الدين إلى الدخل) أن هذه التدابير فعالة في احتواء أي تضخم في القروض الإسكانية والفقاعات السعرية للعقارات خلال فترات الانتعاش. يرى بنك كوريا أن المبلغ المستحق من القروض المرهونة والأسعار السكنية كان من الممكن أن يصل إلى نسبة أعلى تبلغ 137% و 75% على التوالي إذا لم يتم اتخاذ تلك التدابير.

¹⁷ لمزيد من التفاصيل، أنظر التعليمات على الرابط التالي: <http://www.cbk.gov.kw/PDF/HousingRegAR.pdf>

- في هونج كونج، استخدمت السلطات الرقابية نسب مختلفة لقيمة القرض إلى قيمة العقار تبعاً للتوجهات في سوق العقار، حيث تم أولاً تخفيض الحد الأقصى لنسبة القرض إلى قيمة العقار من 90% إلى 70% في عام 1991. ومع ارتفاع أسعار العقارات السكنية، خفضت السلطات النسبة مرة أخرى إلى 60% في عام 1996. وبسبب الأزمة المالية الآسيوية التي ضربت منطقة شرق آسيا في عام 1997، تغيرت أحوال سوق العقار في هونج كونج مما حدا بالسلطات هناك لإعادة نسبة القرض إلى قيمة العقار إلى 70% في عام 2001. ورغم الارتفاع الحاد في أسعار المساكن منذ 2009 فضلاً عن انخفاض معدلات الفائدة والنمو القوي للتدفقات الرأسمالية، تم خفض نسبة القرض إلى قيمة العقار مرة أخرى إلى 60% في عام 2009. وخلال عام 2013، حددت هيئة هونج كونج للنقد نسبة القرض إلى قيمة العقار بمعدل 50% للعقارات السكنية بقيمة 10 مليون دولار هونج كونج، و60% للعقارات بقيمة ما بين 7 إلى 10 مليون دولار هونج كونج، و70% للعقارات بقيمة أقل من 7 مليون دولار هونج كونج. بالنسبة للعقارات التجارية والصناعية، تقرر الحد الأقصى لنسبة القرض إلى قيمة العقار بواقع 40%. تشير الدراسات التجريبية لتقييم مدى نجاح هذه السياسات والتدابير أن خفض نسبة القرض إلى قيمة العقار يقلل من دين الأفراد ومن ثم خفض مخاطر تعثر سداد الرهون.
- في إندونيسيا، ارتفع مؤشر أسعار العقارات السكنية لأكثر 14 مدينة بنسبة 7.4% خلال الربع الأول من عام 2013، وهو الأعلى منذ أن بدأ بنك إندونيسيا بنشر أسعار العقارات في عام 2008. وخلال الربع الأخير من عام 2013 بدأت مبيعات العقارات السكنية في الزيادة بنسبة 26.7% سنوياً، مع ارتفاع إجمالي القروض الإسكانية بمعدل 21.74%. ودفعت هذه التطويرات بنك إندونيسيا لإصدار قانون جديد للرهن في أواخر عام 2013 يستهدف تعدد مشتريات المساكن للحد من نشاط المضاربة في سوق العقار الإندونيسي، حيث تم تخفيض نسبة القرض إلى قيمة العقار بموجب القانون الجديد لغرض شراء عقار ثاني إلى 60% من الأرض والشقق قياس 70 متر مربع، وإلى 50% لشراء العقار الثالث وما بعد ذلك. كما تطبق هذه النسب أيضاً على التسهيلات التمويلية الإسلامية.
- في المملكة المتحدة، شهد سوق العقار السكني تعافياً سريعاً في الأعوام الأخيرة حيث زادت أسعار العقارات بنحو 10% خلال عام 2013. وارتفعت أسعار العقارات في لندن على وجه الخصوص بنحو 18% في السنة الأخيرة بسبب البرنامج الحكومي "المساعدة على الشراء" الذي يقدم كفالات مدعومة من دافعي الضرائب لمشتريات المساكن، ولكن وجهت انتقادات كثيرة لهذا البرنامج بسبب ارتفاع الطلب دون معالجة النقص في المعروض. وفي مايو 2014، صنف بنك إنجلترا سوق العقار السكني على أنه الأكثر تهديداً للاستقرار المالي والتعافي في البلاد. ورغم أن بنك إنجلترا قد عبر عن عدم قدرته على مواجهة مشكلة النقص المزمن في عروض العقار السكني في المملكة المتحدة، إلا أن البنك أبدى إصراره على ضمان قدرة النظام المصرفي على مواجهة أي صدمات محتملة من الأسواق السكنية. اقترح بنك إنجلترا وضع حد أقصى للمبلغ الذي يمكن للأفراد اقتراضه على أساس مضاعف الراتب الشهري أو تطبيق اختبار جديد للقدرة على السداد لتقييم قدرة المقترضين على سداد مدفوعات أعلى للرهن في حال ارتفاع معدلات الفائدة.

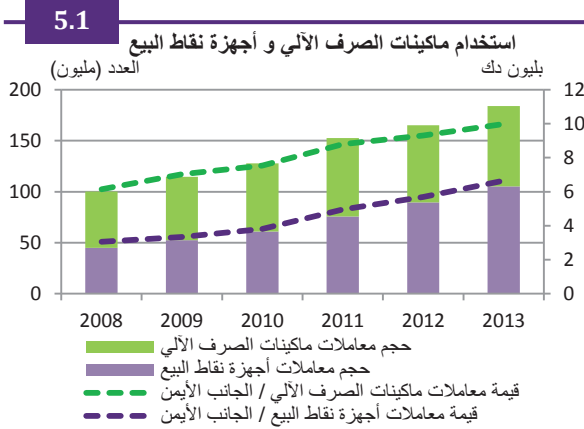


الفصل (٥)

نظم المدفوعات والتسويات

سجلت نظم مدفوعات المشتريات والمدفوعات الكبيرة في الكويت نمواً ثابتاً يؤكد الدور المتزايد لنظم الدفع الحديثة في تسهيل المعاملات اليومية. بالنسبة لمدفوعات المشتريات، فقد شهدت المعاملات باستخدام ماكينات الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع نمواً بنسبة 7.3% و17% على التوالي خلال عام 2013 قياساً بقيمة المعاملات. وخلال الفترة عينها، ارتفعت نسبة المعاملات من خلال أجهزة الصرف الآلي (60%) من حيث القيمة، في حين سجلت معاملات أجهزة نقاط البيع ارتفاعاً أكبر من حيث حجم المعاملات بنسبة 57%. كما شهدت البنية الأساسية للخدمات المصرفية الإلكترونية في الكويت تطوراً ملحوظاً مع ازدياد أعداد ماكينات الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع بنسبة 3.3% و11.5% على التوالي لتصل إلى 1,475 ماكينة و31,686 جهاز على التوالي في ديسمبر 2013. ورغم أن المعاملات الإلكترونية تمثل حوالي 97.3% من مجموع المعاملات من حيث الحجم، إلا أن المعاملات الورقية (الشيكات) لا يزال لها نصيب كبير (57%) من حيث القيمة. وقد تم خلال عام 2013 إجراء 1.09 مليون معاملة من خلال "نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين - كاسب" بقيمة 288 بليون دينار كويتي. كما استمر عدد فروع البنوك في الزيادة، مع افتتاح 16 فرعاً جديداً في عام 2013، ليصل إجمالي عدد فروع المصارف في الكويت إلى 400 فرعاً.

استخدام البنية المتطورة للخدمات المصرفية الإلكترونية في تزايد مستمر



عادة ما تُستخدم نظم المدفوعات لتسوية أعداد كبيرة من المعاملات التجارية منخفضة القيمة نسبياً. ومع تنامي استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطور أمن النظم، زادت المعاملات من خلال الصيرفة الإلكترونية في الكويت. لذلك، فقد شهدت المعاملات من خلال ماكينات الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع في الكويت زيادة ثابتة خلال الأعوام الستة الماضية (الشكل 5.1).

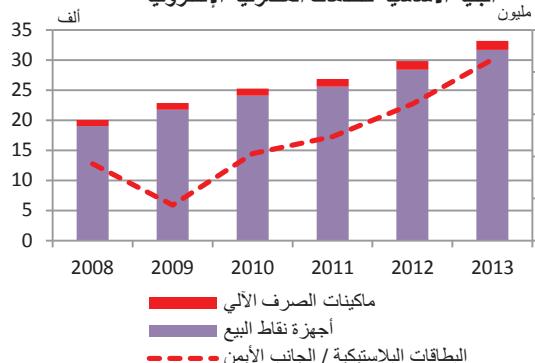
هذا وقد استمر تراجع نسبة معاملات ماكينات الصرف الآلي (من مجموع معاملات ماكينات الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع معاً) في عام 2013 من 62% إلى 60% من حيث القيمة ومن 46% إلى 43% من حيث الحجم (عدد المعاملات). أما من حيث اتجاهات النمو، فقد ارتفعت قيمة معاملات ماكينات الصرف الآلي بنسبة 7.3% لتصل إلى 9.9 بليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 9.3 بليون دينار كويتي في عام 2012. كما شهد عدد معاملات ماكينات الصرف الآلي نمواً إيجابياً بنسبة 3.6% في عام 2013 مقارنة بنسبة 1.4% في عام 2012.

وفي سياق مواز، فقد بلغت قيمة المعاملات من خلال أجهزة نقاط البيع 6.64 بليون دينار كويتي في 2013 مسجلة نمواً بنسبة 17% مقارنة بعام 2012، حيث سجلت قيمة هذه المعاملات 5.68 بليون دينار كويتي. أما بالنسبة لعدد المعاملات من خلال نقاط البيع، فقد شهد عام 2013 نمواً ملحوظاً بنسبة 17.7% حيث وصلت المعاملات إلى 105.32 مليون معاملة مقارنة بعدد 89.48 مليون معاملة في عام 2012. ويبدو أن الاستخدام المتزايد للخدمات المصرفية الإلكترونية أصبح بديهياً نظراً للراحة التي توفرها المعاملات غير النقدية فضلاً عن أن المحلات والتجار الذين يقدمون العروض والخصومات على

المشتريات من خلال الإنترنت قد شجعوا أيضاً على استخدام هذه الخدمات المصرفية الإلكترونية. ومن جانب البنوك، فإن هذا التوجه يساعدها على تخفيض تكاليف العمليات من خلال تقليل عدد المراجعين لإجراء المعاملات النقدية.

5.2

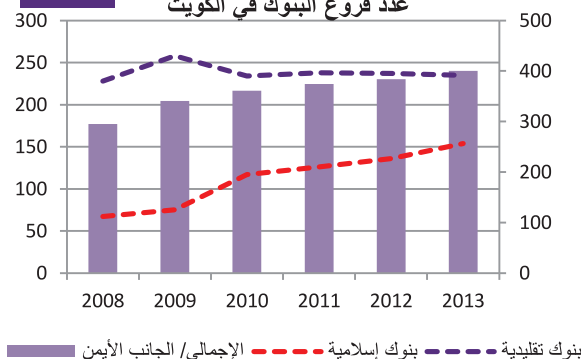
البنية الأساسية للخدمات المصرفية الإلكترونية



لم يكن النمو في الخدمات المصرفية الإلكترونية ليتحقق لولا تطور البنية التحتية لمدفوعات المعاملات التجارية. فقد شهد عام 2013 زيادة في عدد أجهزة نقاط البيع وماكينات الصرف الآلي بنسبة 11.5% و 3.3% على التوالي ليصل عددها إلى 31,686 جهازاً و 1,475 ماكينة على التوالي في ديسمبر 2013 (الشكل 5.2). ورغم النمو الإيجابي في عدد ماكينات الصرف الآلي، إلا أنه تباطأ بشكل ملحوظ مما يشير إلى الإضافات المحدودة لماكينات الصرف الآلي بسبب الانتشار الحالي لها. كما سجلت معاملات إصدار البطاقات البلاستيكية الجديدة (بطاقات السحب المدينة والبطاقات الائتمانية) زيادة بنسبة 6.1% في عام 2013 ليصل إجمالي عددها إلى 3.66 مليون بطاقة يبلغ نصيب بطاقات السحب المدينة منها حوالي 84%.

5.3

عدد فروع البنوك في الكويت

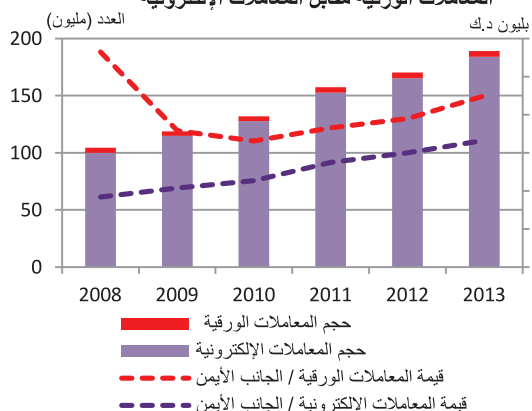


ورغم الاستخدام المتزايد للخدمات المصرفية الإلكترونية، فقد استمر عدد الفروع المصرفية في الزيادة ولكن بوتيرة معتدلة بسبب الانتشار الحالي للفروع المصرفية في الدولة (الشكل 5.3). في ديسمبر 2013، بلغ إجمالي الفروع المصرفية (وهي البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية والبنوك الأجنبية) 400 فرعاً، حيث تم إضافة 16 فرعاً جديداً منها خلال 2013. يلاحظ أن عدد الفروع المصرفية للبنوك الإسلامية أعلى من البنوك التقليدية التي ظل عدد فروعها مستقراً. ويعود الانخفاض في عدد فروع البنوك التقليدية خلال عام 2010 وزيادة فروع البنوك الإسلامية إلى تحول أحد البنوك التقليدية إلى بنك إسلامي.

تظل المعاملات الورقية كبيرة من حيث القيمة

5.4

المعاملات الورقية مقابل المعاملات الإلكترونية



مع تزايد استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، تراجع حصة المعاملات الورقية من حيث عدد المعاملات (الشكل 5.4). على سبيل المثال، وخلال عام 2012، تم إجراء 2.7% فقط من حوالي 189 مليون معاملة باستخدام الشيكات، إلا إن المعاملات الورقية ظلت كبيرة من حيث القيمة بنسبة 57.5% تقريباً خلال 2013. ورغم قرب نسبة الخدمات المصرفية الإلكترونية من نسبة المعاملات الورقية أعلاه، فقد زادت قيمة المعاملات الإلكترونية من 25% في عام 2008 إلى 43% في عام 2013، لتصبح المعاملات الإلكترونية جزءاً أساسياً من نظام المدفوعات بقيمة معاملات بلغت 16.6 بليون دينار كويتي تمت خلال عام 2013 مقارنة بمبلغ 22.5 بليون دينار كويتي من خلال الشيكات.

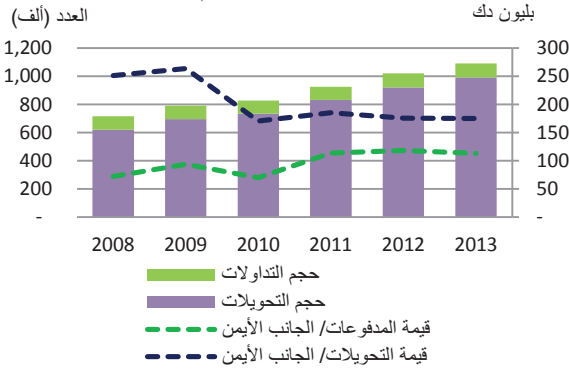
كما وصل عدد الشيكات المعروضة (شيكات المقاصة إضافة إلى الشيكات النقدية) خلال عام 2013 إلى 5.09 مليون شيك بقيمة إجمالية بلغت 22.5 بليون دينار كويتي، وتمثل الشيكات النقدية بقيمة 9.5 بليون دينار كويتي 54.2% من إجمالي عدد الشيكات المعروضة خلال السنة.

معظم المعاملات من خلال "نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين - كاسب" تتعلق بالمدفوعات

تم تطبيق نظام التسوية الإجمالي الفوري Real Time Gross Settlement System (RTGS) في الكويت منذ أغسطس 2004، وهو معروف باسم "نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين - كاسب" Kuwait's Automated Settlement System for Inter-participant Payments (KASSIP). والغرض الأساسي من هذا النظام هو إجراء المدفوعات المرتفعة القيمة وكذلك عدد كبير من المعاملات ذات القيمة المنخفضة.

5.5

المدفوعات الكبيرة من خلال نظام كاسب



تتكون المعاملات التي تتم من خلال نظام "كاسب" من مدفوعات وتحويلات، حيث تشمل المدفوعات طرف آخر (العميل)، بينما تتم التحويلات فيما بين البنوك، علماً بأن معظم المعاملات التي تتم من خلال نظام "كاسب" تتصل بالمدفوعات (الشكل 5.5). وقد تم خلال عام 2013 وحده تنفيذ 1.09 مليون معاملة من خلال نظام "كاسب" مسجلاً بذلك نمواً بنسبة 6.9% مقارنة بعام 2012. أما من حيث قيمة المعاملات، فقد شهد عام 2013 تراجعاً طفيفاً بنسبة 2.1%، حيث تم إجراء إجمالي معاملات بقيمة 288 بليون دينار كويتي مقارنة بما قيمته 294 بليون دينار كويتي في عام 2012. وعلى الصعيد اليومي، يتم إجراء 4,365 معاملة في المتوسط يومياً من خلال نظام "كاسب" بقيمة 1.15 بليون دينار كويتي، مما يجعل لهذا النظام دوراً حيوياً في النظام العام للمدفوعات في دولة الكويت.

ويقرر بنك الكويت المركزي لكل مشارك من المشاركين في نظام "كاسب" حدود مختلفة للسحب على المكشوف لدعم السيولة خلال اليوم (استناداً إلى الضمانات التي يقدمها البنك). وتتاح هذه الحدود للمشاركين بين أول اليوم والموعد النهائي المؤقت فقط، في حين أن مبلغ الحد في الموعد النهائي المؤقت يتم إعادة تحديده تلقائياً في بداية يوم العمل التالي.

جدير بالذكر أن بنك الكويت المركزي يحتفظ بنسخة احتياطية من نظام "كاسب" لضمان إدارة العمليات في حال حدوث أي عطل محتمل للنظام، حيث يمكن لهذا النظام الاحتياطي تلقي نسخ من كافة المعاملات المرحلة على نظام "كاسب" (في الوقت الفعلي) لضمان سلاسة إدارة العمليات إذا اقتضت الظروف. كما يتعين على المشاركين في نظام "كاسب" تطبيق ترتيبات لمواجهة الكوارث واستمرارية الأعمال بعد اعتمادها من قبل بنك الكويت المركزي.

الإصدار السادس للدينار الكويتي

أحد أهم اختصاصات بنك الكويت المركزي هو إصدار العملة الوطنية. وقد قام بنك الكويت المركزي بطرح عدة إصدارات للدينار الكويتي بفئاته المختلفة لتلبية احتياجات الجمهور من العملة المحلية. وفي 19 مايو 2014، كشف بنك الكويت المركزي عن طرح الإصدار السادس للدينار الكويتي وفق أعلى المعايير الفنية والأمنية، وسيتم تداول العملة الجديدة اعتباراً من 29 يونيو 2014 (لمزيد من التفاصيل حول الإصدارات الخمسة السابقة، أنظر الجدول بنهاية هذا المرفق).

يستخدم الإصدار السادس للدينار الكويتي أحدث السمات الأمنية في طباعة أوراق النقد بما في ذلك تغير الألوان وظهور أشكال هندسية عند إمالة الورقة. ويعكس التصميم والسمات الأمنية للأوراق النقدية الجديدة جهود بنك الكويت المركزي لمواكبة أفضل التطورات في صناعة تصميم وطباعة أوراق النقد وتحسين العلامات والمواصفات الأمنية وزيادة جودة أوراق النقد بصفة عامة. ويحمل الإصدار السادس طباعة بارزة لمساعدة ضعاف البصر للتعرف على مختلف فئات الأوراق النقدية.

السمات الأمنية الأساسية للعملة النقدية الجديدة:



3

إرفع

إرفع الورقة النقدية وعرضها للضوء لتظهر علامة مائية على شكل رأس الصقر متضمنة رقم الفئة باللغة العربية.



4

رؤية شكل متقطع وغير مكتمل، يتم استكمالها عند رفع الورقة وتعرضها للضوء حيث يظهر رقم الفئة لكل ورقة نقدية.

تلمس

تلمس الطباعة البارزة لتساعدك على التأكد أنها ورقة نقدية صحيحة وكذلك تمكن ذوي الإعاقة البصرية من معرفة قيمة الورقة النقدية.



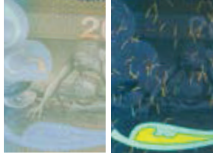
2

1



تأكد

تحت الضوء فوق البنفسجي تصبح العديد من العناصر في الورقة النقدية مرئية على كلا الوجهين.



8

حرك

خط الأمان على طول الورقة بالوجه الخلفي يتغير لونه عند تحريك الورقة كما تظهر كتابة وزخرفة ورقم الفئة بصورة مكررة عند تسليط الضوء عليه.



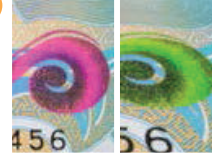
7

ظهور أشكال دائرية بمنطقة الزخرفة الهندسية تظهر عند تحريك الورقة النقدية وإمالتها.



6

رؤية شكل موج يتغير لونه عند تحريك الورقة النقدية وإمالتها.



5

كما يأتي الإصدار السادس متميزاً في تصميمه الواضح والأنيق بارتكازه على خلفية علم الكويت مع إثراء كل ورقة نقدية بملامح وطنية بارزة، حيث نرى عدداً من المعالم الوطنية والاقتصادية. كما تتميز العملة الجديدة بتناسق الألوان واللوحات الرمزية، حيث يجسد الوجه الأمامي المباني البارزة في حين يظهر على الوجه الخلفي إنجازات دولة الكويت والمعالم الاقتصادية على مر التاريخ.

تقدم الفقرات التالية تفاصيل السمات الرئيسية لتصميم العملة الجديدة:

الفئة: الورقة من فئة 20 دينار كويتي السمة الأساسية: الحكم والبحر



يظهر على الوجه الامامي للورقة رسم قصر السيف العامر رمز الحكم ومقر حكام الكويت المتعاقبين حيث يتم تسيير شؤون الدولة فيه، ويظهر على الوجه الامامي والخلفي للعملة كل من صورة اليوم، وهي رسم لإحدى السفن الكويتية القديمة بما يشير الى تطور التبادل التجاري لدولة الكويت وارتباطاتها بالبحر، ورسم آخر لرجل الغوص الباحث عن اللؤلؤ باعتبارها من المهن الرئيسية لكسب العيش في الكويت قبل اكتشاف النفط.



الفئة: الورقة من فئة 10 دينار كويتي السمة الأساسية: النظام الديمقراطي والصحراء

حيث يظهر على الوجه الامامي للورقة رسم لمبنى مجلس الامة الكويتي احد اركان النظام الديمقراطي الدستوري لدولة الكويت بينما يبين الوجه الخلفي دور الصحراء في تاريخ الكويت من خلال رسم للصقر كصورة رئيسية ولجمال جالس بزينة التقليدية وهي السدو.



الفئة: الورقة من فئة 5 دينار كويتي السمة الأساسية: الاقتصاد والمال والنفط

يظهر على الوجه الامامي للورقة المبنى الجديد لبنك الكويت المركزي بهيكله الهندسي الهرمي الذي يرمز الى البنك وصلابة تطلعاته للحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وتعزيزه في البلاد. ويظهر على الوجه الخلفي رسم لأحد أجزاء مصفاة لتكرير النفط في الكويت ورسم لإحدى ناقلات النفط الكويتية كرمزين للدور الرئيسي للثروة النفطية كمصدر الدخل في دولة الكويت.



الفئة: الورقة من فئة 1 دينار كويتي السمة الأساسية: تاريخ الكويت والدين الإسلامي

يظهر على الوجه الامامي للورقة النقدية صورة مسجد الدولة الكبير وهو أكبر مساجد دولة الكويت في الوقت الحاضر كرمز للهوية الاسلامية للدولة، كما تظهر على الوجه الخلفي للورقة رسوم ترمز إلى الامتداد التاريخي لدولة الكويت وآثار الحضارة الاغريقية في جزيرة فيلكا.



الفئة: الورقة من فئة النصف دينار كويتي السمة الأساسية: الكويت والبيئة

حيث تظهر على الوجه الأمامي أبراج الكويت التي تعتبر أبرز المعالم في مدينة الكويت بهيكلها الكروي المميز، ويشير الوجه الخلفي إلى البيئة الكويتية وأهمية الحفاظ عليها وتظهر بعض الحيوانات البحرية التي توجد في المياه الكويتية ومنها صورة للسحفاة وسمكة الزبيدي.



الفئة: الورقة من فئة الربع دينار كويتي السمة الأساسية: تحرير الكويت وتراثها

يظهر على الوجه الأمامي للورقة أحد المعالم البارزة للكويت وهو برج التحرير، أحد أطول الأبراج في العالم الذي يصل ارتفاعه إلى 372 متراً وتظهر على الوجه الخلفي للورقة رموز للتراث الكويتي ومنها الباب الخشبي القديم وتصميم لديكور قديم ورسم لأقدم مسكوكة معدنية كويتية.

فيما يلي وصف مختصر للإصدارات الخمس السابقة للدينار الكويتي:

الإصدار	تاريخ التداول	السمات الأساسية
الأول	1 أبريل 1961	جاء الإصدار الأول نتيجة لصدور قانون العملة الكويتية بموجب المرسوم الأميري رقم (41) لسنة 1960، حيث نص القانون على أن الدينار الكويتي هو الوحدة النقدية الوطنية، وأسس لمجلس النقد الكويتي برئاسة وزير المالية والاقتصاد في ذلك الوقت، المغفور له الشيخ/ جابر الأحمد الجابر الصباح. وفي 1 أبريل 1961، تم طرح أول إصدار للدينار الكويتي للتداول ليحل رسمياً محل الروبية الهندية، وهي العملة المتداولة آنذاك. تم سحب الإصدار الأول من التداول اعتباراً من 1 فبراير 1982، وتوقف التعامل به في 31 مايو 1982.
الثاني	17 نوفمبر 1970 لفئات العشرة والنصف والربع دينار 20 أبريل 1971 لفئات الدينار والخمس دنائير	جاء الإصدار الثاني بعد تأسيس بنك الكويت المركزي بدلاً من مجلس النقد الكويتي، حيث تولى بنك الكويت المركزي مسؤولية إصدار العملات الورقية والمعدنية إضافة إلى مهام أخرى. تم سحب الإصدار الثاني من التداول في 1 فبراير 1982 وتوقف التعامل به في 31 مايو 1982.
الثالث	20 فبراير 1980 لفئات العشرة والخمسة والدينار والنصف والربع دينار 9 فبراير 1986 لفئة العشرين دينار	بعد تولي المغفور له الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح مقاليد الحكم في دولة الكويت، تم طرح الإصدار الثالث للدينار الكويتي في عام 1980. ونظراً للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد نتيجة الغزو العراقي الغاشم في عام 1990، تم سحب الإصدار الثالث من التداول اعتباراً من 24 مارس 1990 وتوقف التعامل به بعد 45 يوماً من ذلك التاريخ، وانتهى حق استبدال العملة في بنك الكويت المركزي بتاريخ 30 سبتمبر 1991.
الرابع	24 مارس 1991	بعد تحرير دولة الكويت من براثن الغزو العراقي الغاشم في عام 1991، تم طرح الإصدار الرابع للتداول في شهر مارس من نفس العام للسماح بسرعة استبدال الإصدار الثالث المسحوب من التداول، وضمان تعافي الاقتصاد الوطني بسرعة. تم سحب الإصدار الرابع من التداول في 17 أغسطس 1994 وتوقف التعامل به اعتباراً من 16 فبراير 1995، وانتهى حق استبدال العملة في بنك الكويت المركزي بتاريخ 16 أغسطس 2004.
الخامس	3 أبريل 1994	تم طرح الإصدار الخامس للدينار الكويتي في عام 1994، وهو الإصدار المتداول حالياً في دولة الكويت، ويتميز بالمواصفات الفنية والأمنية المختلفة في صناعة أوراق النقد.

